ESCWA

التوزيع: محـــدود

E/ESCWA/AGR/WG.18/3

١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥

ARABIC

الاصـل: بالانكليزيـــة

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعـــة

اجتماع الخبراء المشترك بين الفاو والاسكوا للتشاور بشأن النظم الزراعية والآثار الاجتماعية/الاقتصادية المترتبة على تفتت الحيازات الزراعية في الشرق الأدنى

١٤-١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

بغداد، العـــراق

النظم الزراعية والتخفيف من الفقر في المناطق الريفية مع اشارة خاصة الى الشرق الأدنى

كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥

E/ESCWA/AGR/WG.18/3

85-1331

تمهيـــــد

تقدم هذه الوثيقة تأليفا اقليميا لدراسات الحالة الافرادية القطرية التي أجرتها في عـــام ١٩٨٥ شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو عن النظم الزراعية والتخفيف من الفقر في المناطق الريفيـــة بالنسبة لليمن الديمقراطية، والعراق، والاردن ولدراسة الحالة الافرادية التي أجرتها الفاو (١٩٨٤) عـــن الجمهورية العربية السورية. وتعتمد هذه الوثيقة أيضا على ورقتين أخريين أعدتهما الشعبة المشتركـــة؛ وهما: ورقة مفاهيمية عن «حركية الفقر في المناطق الريفية والتدابير اللازمة للتخفيف منه» وورقـــة موضوعية عن «أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الفقر والتنمية الريفية في غربي آسيا». ولم تكـــن دراسات الحالة الافرادية القطرية والقروية التي تعدها الشعبة المشتركة عن مصر متوفرة عند كتابـــة هذه الورقة. الا أنه قد تم سد هذه الفجوة بصورة ملائمة بالاعتماد على تقارير ودراسات أخرى عن مصر.

ورغم أن هذا التأليف الاقليمي يركز على منطقة الشرق الأدنى للفاو، فإنه يشير، لغرض المقارنـــة، الى بعض البلدان الأخرى، وخاصة بنغلادش ونيبال والهند.

وقد أعد هذه الورقة لشعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو الدكتور غ. ج. تايلور، مـــن معهد الاقتصاديات الزراعية التابع لجامعة أكسفورد، وأود أن أشكره لما قام به من عمل ممتاز ولاعتمـــاده على معرفته وخبرته الواسعتين لتكملة المعلومات الواردة في وثيقتي الاسكوا المذكورتين أعلاه.

محمود محمد شريـــف
رئيـس شعبة الزراعة المشتركة
بين الاسكوا والفاو

المحتويـــات

الصفحـــة

تمهيـــد

الفصل الأول: مقدمة ١
قياس الفقر ٣

الفصل الثاني: النمو وتفاوت الدخل والفقر ٦
النمو الاقتصادى والنمو الزراعي ٦
اتجاهات التفاوت في الدخل ٦
الاتجاهات السائدة بالنسبة للفقر المطلق ٨
النمو الاقتصادى والفقر المطلق ١٠

الفصل الثالث : آثار التطورات الاقتصادية العالمية الاخيرة على النمو والفقر في الشرق الادنـــى ٢٠

الفصل الرابع : السياسات والبرامج التي تهدف الى التخفيف من الفقر في المناطق الريفية ٢٩
توازن السلطة السياسية ٢٩
توزيع الموارد الانتاجية ٣٠
توزيع دفق الدخـــل ٣١
نمط الاستثمـــار ٣٢

الفصل الخامس: دراسات حالات افرادية للتغيير الزراعي في الشرق الادنى ٣٥
مصـــر ٣٥
العـراق ٤٦
الاردن ٥٥
الجمهورية العربية السورية ٦٤
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ٦٩

الفصل السادس: الاستنتاجـــات ٧٣

المراجـع: ٧٨

المحتويـــــات (تابع)

الجدول رقم		الصفحـــة
١-	نصيب الفرد من الدخل ومن نمو الناتج المحلي الاجمالي الزراعي	١٧
٢-	درجة الفقر في بعض بلدان الشرق الأدنى وجنوب آسيا	١٩
٣-	اعداد العمال المهاجرين في البلدان المستوردة لليد العاملة، حسب الجنسية في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥	٢٦
٤-	البلدان العربية الرئيسية المصدرة لليد العاملة: العمالة والعمال المصدرون الى البلدان الرئيسية المستوردة لليد العاملة، ١٩٧٤-١٩٨٥	٢٧
٥-	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في بلدان غربي آسيا، ١٩٨٠-١٩٨٤	٣٨
٦-	مصر : الدخل القومي (بملايين الجنيهات المصرية بأسعار عام ١٩٧٥)	٤٤
٧-	مصر : توزيع حيازات المزارع	٤٥
٨-	مصر : التغير في الاجور الحقيقية في المناطق الريفية	٤٥
٩-	العراق : الدخل القومي (بملايين الدينارات العراقية بأسعار عام ١٩٦٩)	٥٣
١٠-	العراق : توزيع حيازات الارض في عام ١٩٨٣	٥٤
١١-	العراق : توزيع انفاق الأسر في المناطق الريفية	٥٤
١٢-	الاردن : المصادر الصناعية للناتج المحلي الاجمالي (بملايين الدينارات الاردنية باسعار عام ١٩٧٥)	٦١
١٣-	الاردن : توزيع الأسر في الريف في عام ١٩٨٠ حسب فئات الانفاق	٦١
١٤-	الاردن : توزيع العمالة الريفية المنخفضة الدخل	٦٣
١٥-	سورية: الدخل القومي (بملايين الليرات السورية باسعار عام ١٩٧٥)	٦٨
١٦-	سورية: حجم القوى العاملة الزراعية، ١٩٦٠-١٩٨٠	٦٨
١٧-	اليمن الديمقراطية الشعبية: الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الثابتة؛ ١٩٧٥-١٩٨٠	٧٢
١٨-	اليمن الديمقراطية الشعبية: توزيع القوى العاملة حسب الانشطة الاقتصادية	٧٢

الفصل الأول

مقدمـــة

يتزايد الآن التسليم بان مشكلة الفقر في العالم لم تخف حدتها في السنوات الأخيرة، وبأن النمـــو الاقتصادى السريع والاعتماد على فوائده التي لا تظهر إلا ببطء ليسا كافيين وربما يكونان قد زادا الامـور سوءا، بالفعل، في بعض البلدان، وبأنه يجب استئصال شأفة الفقر عن طريق سياسات وبرامج محددة. ومـن المسلم به ايضا ان للمشكلة جوانب تتعلق بالفعالية و المساواة. وبعبارة اخرى فانه لا يمكن في العديد مـن البلدان النامية الا بمزيج من زيادة الانتاجية واعادة توزيع ما هو موجود من ثروات ومن دخل.

وقد اعتمد المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذى عقد في روما في عـام ١٩٧٩، وهو يقبل بصحة هذا الرأى، برنامج عمل للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية للتخفيف من حدة الفقر فـــي المناطق الريفية (FAO, 1979). وقد أوصى البرنامج، في جملة أمور، حكومات البلدان النامية بتضميـــن خططها وبرامجها الانمائية الوطنية اهدافا محددة للحد من الفقر في المناطق الريفية.

ومن المهم توضيح المعنى الخاص للفقر في هذا السياق. ويمكن ان يقال، بحق، بأن هناك قـــدرا كبيرا من الاتفاق بين الوكالات الدولية، وخاصة منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولـــي ومنظمة العمل الدولية، وبين خبراء الاقتصاد المتخصصين في التنمية، على ان الأولوية العاجلة بالنسبـــة للبلدان النامية هي القضاء على الفقر المطلق والمظاهر المتصلة به كنقص التغذية وسوء الصحة والأميـــة. وقد كانت مزايا استخدام الفقر المطلق كمفهوم مناسب لقياس الفقر عوضا عن اعتماد احد مقاييس الفقـــر النسبي محل مناقشات حامية بين خبراء الاقتصاد وغيرهم. فنهج الفقر المطلق يركز على الفكرة المتمثلـــة في أن هناك نواة من الحرمان المطلق من المستلزمات الاساسية للعيش، أو الاحتياجات الاساسيـــة، وأوضحها التغذية، كما تفضل منظمة العمل الدولية ان تسميها(ILO, 1976)، وأنه يتعذر تقليص هـــذه النواة. ولذلك فإننا إذا شاهدنا أشخاصا جياعا أو يعانون من سوء التغذية الشديد أو من انعدام المـــأوى في ظروف مناخية قاسية فإننا نشخص حالتهم بأنهم فقراء دون حاجة الى الاستفسار عما اذا كانت معاناتهـــم شبيهة بمعاناة أشخاص آخرين.

لذلك ينبغي التسليم بأنه عند الابتعاد عن الحد الادنى المحدد اساسا بعوامل بيولوجية، كما هـــو الحال بالنسبة للتغذية، يتسرب الى التعريفات عنصر من النسبية. وعلى سبيل المثال فإن من المرجـــح ان يأخذ تعريف المستوى الادنى للسكن في الاعتبار المستويات السائدة في المجتمع المحلي. غير أن هنـــاك، كما برهن سن باقتدار (Sen, 1981)، فرقا أساسيا بين مفهوم الفقر المطلق ومفهوم التفاوت. إذ يفهـــم التفاوت على انه يتعلق بالتوزيع الكمي للدخل في بلد ما في وقت معين، وبحصص الدخل العائدة لشتـــى مجموعات السكان وكيفية تغير هذه الحصص على مر الزمن. ومن الممكن ان يزيد التفاوت في توزيـــع الدخل مع استمرار النمو، وقد يتحسن الوضع المطلق لافقر الاشخاص رغم ذلك. ومن ناحية اخرى، فإنه مـــن الممكن، نظريا، الا يؤدى حدوث انخفاض عام في الدخل القومي الى تغير درجة التفاوت. ومع ذلك فإنه مـــن

الواضح ان الوضع المطلق لافقر السكان سيزداد سوءا. ولايمكن الدفاع عن الفكرة القائلة بأن الفقر لم يتغير في مثل تلك الحالة. ورغم ان المفهومين مرتبطان، في الواقع، فإنهما متميزان ويتعلق كل منهما بمسألة مختلفة؛ والخلط بينهما يقلل من أهمية كل منهما. وسنشير، في هذه الورقة بكاملها، الى التفاوت والى الفقر المطلق، ولكن الاهتمام سيتركز على الفقر المطلق وعلى القضاء عليه.

وقد رد اناند (Anand (1977، في الواقع، بقوله ان القضاء على الفقر المطلق قد يكون انجع طريقة لتقليل التفاوت في توزيع الدخل بحيث يمكن، عمليا، تحقيقهما معا. ومن المعقول، من وجهة النظر السياسية، القول بأن احتمال قبول الحكومات بالحاجة الى القضاء على الفقر المطلق وضمان مستوى أدنى للعيش لجميع مواطنيها اكبر من احتمال قبولها بالحاجة الى إحداث تغيير في توزيع الثروة لمجرد التغيير. ومن الممكن ان يتوقع، عالميا، ان يجتاز الاهتمام بالقضاء على الفقر المطلق الحدود السياسية، في حين انه من المرجح ان يرتبط الاهتمام بالتفاوت، في حد ذاته، بنظم سياسية واجتماعية معينة.

وقد بينت الابحاث ان الفقر مرتبط بعدد كبير من العوامل. وكما سيتبين في هذه الورقة فإن درجة الفقر على مستوى البلدان ترتبط ارتباطا سلبيا، على المستوى العام، بمستوى نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي. وهذا الارتباط ليس كاملا، وهناك بعض العوامل المتدخلة الاخرى، كالفروق في درجة التفاوت في توزيع الدخل، ومقدار الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية التي تؤثر على درجة الفقر وتوزيعه. ويرتبط الفقر ايضا بالبطالة وبالعمالة الناقصة، والاهم من ذلك بالنسبة للقطاع الريفي انه يرتبط بالانخفاض الشديد في انتاجية اليد العاملة، الذى يرتبط بدوره بقلة الاستثمارات الرأسمالية. وهناك ايضا ما يشير الى ان انخفاض مستوى الانتاجية الذى يسهم في زيادة الفقر هو نتيجة لانخفاض مستويات التعليم والصحة والوضع الغذائي للفقراء. ومن المهم التسليم بأن العلاقة السببية موجودة في الاتجاهين.

ومن المرجح ان يستمر الفقر في مجتمع به درجة عالية من التفاوت، وذلك للاسباب التالية: أولا، لأن التفاوت في الدخل والثروة يؤثر على هيكل الطلب على معدل تراكم رأس المال ونمطه، وكلها عوامل في غير صالح الفقراء. وثانيا، لأن التفاوت يؤثر على اختيار التقنيات المستخدمة في الزراعة وفي قطاعات الاقتصاد الاخرى بطريقة متحيزة، في حالات كثيرة، ضد استخدام اليد العاملة، وهي أهم الموارد، بل انها في العديد من الحالات المورد الوحيد الموجود تحت تصرف الفقراء. وعدم المساواة في توزيع الدخل وارتفاع درجة الفقر يرتبطان ايضا ارتباطا قويا بعدم المساواة في توزيع الاراضي.

قياس الفقر

من المهم ان نشير باختصار الى مشاكل القياس. فحدود الفقر تقوم، عادة، على اساس الاحتياجات الغذائية للأسرة المعيشية أو للفرد، كالاحتياجات اليومية من السعرات الحرارية. وتتمثل الممارسة العادية، كما في الهند مثلا، في ملاحظة النفقات التي تتحملها الأسر المعيشية عند اجراء مسوح نفقات

هذه الأسر التي تحصل، على مايبدو، على الحد الأدنى بالضبط مما تحتاجه من سعرات حرارية. ويفترض بعد ذلك ان نفقات تلك المجموعة من الأسر المعيشية كافية لتغطية الحاجات الأساسية الاخرى كالملبس والمأوى والإحتياجات الأساسية المتنوعة. ويستخدم احيانا نهج بديل يتمثل في تسعير الأغذية اللازمة لتوفير الحد الادنى من الاحتياجات من السعرات الحرارية وإضافة نسبة معينة، الثلث مثلا، الى هذه النفقات لتغطية الحاجات الأساسية الأخرى. ألا أنه من المهم ادراك أن حد الفقر المعرف على هذا النحو لا يأخذ في الاعتبار بنودا اخرى هامة يسلم بأنها ضرورية بدرجة دنيا، كالرعاية الصحية والتعليم الابتدائي وفرصة الحصول على مياه الشرب المأمونة. وهذه المجموعة الثانية من الحاجات الأساسية هي في اكثر البلدان من مسؤولية الحكومة؛ ويسدد الجزء الأكبر من نفقات هذه البنود من الضرائب وتقدم الى السكان مجانا أو بثمن زهيد. والحاجات الأساسية التي تشملها المجموعة الأولى تعتبر، عادة، من مسؤولية الفرد أو الأسرة المعيشية. وهذا التمييز يعني ضمنا: أولا، أن حد الفقر، كما هو معرف عادة، لايكفي الا لتلبية النفقات المتعلقة بالحاجات الأساسية التي تشملها المجموعة الأولى ولايكفي لتغطية مجموع النفقات اللازمة لتوفير الحاجات الأساسية بأكملها. وثانيا، قد تختلف البلدان في مدى توفير الحكومات البلدان للحاجات الأساسية للأسر المعيشية؛ فعلى سبيل المثال قد توفر حكومات بعض البلدان مساكن مجانية أو رخيصة السعر.

وإذا افترضنا أنه قد تم تحديد حد مناسب للفقر لبلد ما فإن مسألة قياس المستوى العام للفقر أو درجة الفقر لدى جميع السكان تظل قائمة. ومجرد استخدام عدد الاشخاص للمقارنة بين البلدان قد يكون مضللا، ولذلك قد يكون من المستصوب التعبير عن المقياس العام للفقر كنسبة مئوية للفقراء من مجموع سكان كل بلد. ويندرج كل من هذين المقياسين في إطار ما يسمى بمقاييس «عد الافراد» للفقر. وقد يكون من المستصوب، من ناحية أخرى، أن نأخذ في الاعتبار، بطريقة أو بأخرى، الدخول التي يحصل عليها الفقراء ومدى انخفاضها عن حد الفقر. وهذه المسائل تنطوى على مسألة التجميع لأنه يتعين اختيار احد المقاييس العامة، أو ربما عدد من المقاييس، لوصف حدة مشكلة الفقر في بلد ما، ومقارنة الحالة بالحالة في بلدان اخرى، ورصد التقدم المحرز في اتجاه التخفيف من الفقر. وستناقش بايجاز مزايا وعيوب ثلاثة من المقاييس العامة للفقر التي يشيع استخدامها.

نسبة عد الأفراد

اذا كان حد الفقر معروفا فإن نسبة عدد الأفراد «H» هي ببساطة $H = \frac{q}{n}$، حيث q هي عدد الاشخاص (أو الأسر المعيشية) الذين يعيشون تحت حد الفقر، و n = مجموع عدد السكان (أو الأسر المعيشية). والميزة الكبيرة لهذا المقياس بالذات هي بساطتها. وقد يكون هذا المقياس هو اكثر مقاييس الفقر استخداما.

ويتمثل القصور الأساسي لهذا المقياس في عجزه عن قياس مدى انخفاض الدخل عن حد الفقر. فقد يكون هناك تحسن كبير في الدخول التي يحصل عليها الفقراء ولكن اذا لم يزد دخل احد منهم عن حد الفقر فإن هذا المقياس بالذات لا يشير الى وجود أى تحسن. وعلى عكس ذلك فإنه إذا زاد دخل عدد كبير

من الفقراء، الذين يقل دخلهم عن حد الفقر بقليل، عن هذا الحد فإن هذا المقياس سيجل تحسنا كبيرا رغم أن التغير المطلق في الدخول التي يحصل عليها الفقراء قد يكون، في الواقع، صغيرا.

نسبة فجوة الفقر

يمكن التعبير عن هذا المقياس بالمعادلة $I = \frac{II-m}{II}$ ، حيث تمثل II الدخل المناظر لحد الفقر وتمثل m الدخل المتوسط للفقراء. وهكذا فإن II – m تمثل متوسط الفجوات بين الدخول التي يحصل عليها الفقراء وحد الفقر. ولذلك فإن هذا المقياس يأخذ في الاعتبار، على عكس نسبة عد الافراد، مدى انخفاض دخل الفقراء، في المتوسط، عن حد الفقر، المعبر عنه كنسبة من الدخل المناظر لحد الفقر. وبذلك فإن حدوث زيادة عامة في الدخول التي يحصل عليها الفقراء ستظهر كتسحن في هذا المقياس، كما هو مفترض، في حين لن يظهر ذلك عند استخدام نسبة عد الافراد الا بقدر ما تزيد الدخول التي يحصل عليها بعض الفقراء عن حد الفقر.

إلا ان لهذا المقياس بعض العيوب، وأهمها أنه لا يأخذ في الاعتبار عدد أو نسبة السكان الفقراء. وعلاوة على ذلك، وعلى غرار نسبة عد الأفراد، فإنه لايأخذ في الاعتبار توزيع الدخل فيما بين الفقراء ذاته. ولذلك، مثلا، فإن هذا المقياس لن يظهر أى تدهور في وضع افقر الاشخاص، اذا قابله تحسن في وضع من هم اقل منهم فقرا.

مؤشر سن Sen's Index

استحدث سن هذا المقياس Sen (1976) بهدف الجمع بين فوائد المقياسين السابقين وفي نفس الوقت تصحيح عيبهما الأساسي وهو أهمال توزيع الدخل فيما بين الفقراء ويحصل على هذا المؤشر من المعادلة $P= H [I + G(1-I)]$ حيث H و I هما مؤشر عد الافراد ومؤشر فجوة الفقر اللذان سبق تعريفهما وG هو معامل غيني لتوزيع الدخل فيما بين الفقراء. وهكذا فإن مؤشر سن هو مقياس شامل لثلاثة جوانب هامة للفقر هي : H، عدد الفقراء كنسبة من عدد السكان؛ و I، فجوة الفقر المتوسطة؛ و G، التفاوت النسبي فيما بين الفقراء.

وعلى وجه العموم، فإن الفقر ينخفض في الحالات التالية:

١- اذا انخفض عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، أو
٢- اذا زاد دخل الفقراء المتوسط، أو
٣- اذا انخفضت درجة التفاوت بين الفقراء.

وفي الحالة المحددة التي تكون فيها G = 0 أى اذا كان جميع الفقراء يحصلون على نفس الدخل فإن P=HI.

ويتمثل هيكل بقية هذه الورقة فيما يلي: يقدم الفصل الثاني ادلة تتعلق بمستويات واتجاهات النمو الاقتصادى لبلدان العالم النامي، وخاصة منها بلدان الشرق الأدنى وجنوب آسيا، الى جانب مساهمة الزراعة؛ والاتجاهات في توزيع الدخل وفي توزيع الموارد الانتاجية، كالأراضي؛ والتغييرات في مستوى الفقر المطلق في عدد من البلدان. وأخيرا، هناك دراسة للعلاقة بين النمو الاقتصادى والتنمية، من ناحية، وما يحدث من تغييرات في الفقر المطلق على مر الزمن، من ناحية أخرى. كما أن هناك دراسة لمدى فائدة النمو في التخفيف من الفقر ولمدى زيادته من حدة الفقر.

ويستعرض الفصل الثالث أثر الركود الاقتصادى الأخير على النمو الاقتصادى والتنمية الريفية والفقر في الشرق الأدنى. ويتعرض، كجزء من هذا للتطورات الحاصلة في قطاع النقل وآثار تحويلات المهاجرين على البلدان المرسلة في المنطقة.

أما الفصل الرابع فإنه مخصص لمناقشة عدد محدود من السياسات والبرامج المحددة التي يمكن استخدامها من قبل الحكومات الوطنية للتخفيف من الفقر في المناطق الريفية. ومن الواضح انه لايمكن النظر في جميع السياسات المتاحة للحكومات في ورقة بهذا الحجم. كما أنه لم يجر النظر في السياسة الدولية التي يمكن ان تستخدم للتخفيف من الفقر في البلدان النامية.

ويبحث الفصل الخامس دراسات حالات افرادية لخمسة بلدان نامية في الشرق الأدنى لتبيين مجموعة واسعة من الخبرات المكتسبة في مجال التنمية الريفية، والتغييرات التي ادخلت على الهيكل الزراعي والمؤسسات الزراعية بهدف التخفيف من الفقر في المناطق الريفية.

وأخيرا، هناك فصل ختامي يحاول ان يحبك الخيوط الأساسية للمناقشات الواردة في الفصولدالسابقة والخبرة المكتسبة من دراسات الحالات الافرادية القطرية.

ويعتمد الفصلان الثاني والرابع اعتمادا شديدا على مناقشة المسائل الواردة في الورقة التي اعدها لهذا الاجتماع جريفين وبويس (Griffin and Boyce (1985، بينما يعتمد الفصل الثالث على الورقة التي اعدها سنغ (Singh (1985. أما الفصل الخامس فإنه يعتمد على أربع دراسات حالات افرادية أشير اليها في ذلك الفصل. ويمكن للقارئ الرجوع الى هذه المصادر للاطلاع على بيانات ومناقشات اكثر تفصيلا.

الفصـــل الثانـي

النمو وتفاوت الدخل والفقر

النمو الاقتصادى والنمو الزراعي

ترد في الجدول ١ بيانات عن مستويات نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي وعن نموه علـــى مدى الفترة ١٩٦٠-١٩٨٢، وذلك بالنسبة للبلدان النامية بصفة عامة وبالنسبة لبلدان منفردة في الشـــرق الادنى وجنوبي آسيا. وتشير هذه البيانات الى ان معدل الزيادة في البلدان ذات الدخل المنخفض كـــان ٣ في المائة في السنة، غير ان هذا الرقم يصبح ١ر١ في المائة فقط في السنة اذا استبعدت الصين والهنـــد. وقد كانت معدلات الزيادة ٣ر٢ في المائة في البلدان ذات الدخل المتوسط الادنى و٤ر١ في المائة فـــي البلدان ذات الدخل المتوسط الاعلى و٦ر٥ في المائة في البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفـــع. ومع ذلك فان معدلات النمو كانت سلبية في نيبال والصومال وهما من بين البلدان ذات الدخل المتوســـط، وفي السودان وهو من بين البلدان ذات الدخل المتوسط الادنى، وفي الكويت والامارات العربية المتحـــدة وهما من بين البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع.

وقد نما الناتج المحلي الاجمالي الزراعي بمعدل ابطأ، بصفة عامة، من معدل نمو اجمالي الناتـــج المحلي الاجمالي، غير ان نموه كان موجبا على وجه العموم. والاستثناء الوحيد هو الصومال في الستينـــات. ومع ذلك فانه اذا ربط نمو الناتج المحلي الاجمالي الزراعي بالزيادة في عدد السكان فانه تظهر صـــورة مختلفة قليلا، كما يتضح في الجدول ١. وقد انخفض نصيب الفرد من السكان من الناتج الزراعي في الهنـــد على مدى الفترة باكملها، وفي الصومال والجزائر وموريتانيا في الستينات، وفي بنغلادش وباكستـــان والكويت والاردن والمغرب في السبعينات.

اتجاهات التفاوت في الدخل

من المعروف ان البحوث التي أجراها كوزنيتس Kuznets قد أدت الى ظهور الفكرة المتمثلة فـي ان مستوى التنمية الاقتصادية في اى بلد، مقيسا بنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، هو المحـــدد الاساسي لدرجة التفاوت في الدخل. وقد اصبحت هذه العلاقة معروفة باسم فرضية حرف U المقلـــوب، وهي تسمية تشير الى ان التفاوت النسبي في الدخل يزيد في مراحل النمو الاولى ويصل الى ذروته ثـــم ينخفض في مراحل النمو الاخيرة.

والتحليل الانحدارى المتعدد للبيانات المقطعية الذى اجراه شينيرى وزمـلاؤه Chenery et al (1974)، وآخرون، يؤكد وجود علاقة بين تفاوت الدخل ومستوى نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالـــي. غير انه من الممكن تغيير هذا النمط. وقد فسر مستوى الدخل وحده جزءا صغيرا من التباين الاجمالـــي. وكانت هناك عوامل معاكسة للاتجاه العام. وكانت هذه العوامل متعلقة بالفروقات الهيكلية الموجـــودة

بين البلدان. وعلى سبيل المثال فان تحسن مستوى معرفة القراءة والكتابة وانخفاض معدلات زيادة عدد السكان كان يصحبهما تفاوت أقل في الدخل، عند بقاء العوامل الاخرى دون تغيير. وبالاضافة الى هذا فان تفاوت الدخل في البلدان الاشتراكية كان أقل من المتوسط. والشيء الذى يستنتج من هذا التحليل هو ان نمط حرف U المقلوب ليس «قانونا جامدا» للتنمية بل يمكن تفاديه باتخاذ قرارات ملائمة تتعلق بالسياسة.

غير ان هناك أدلة متفرقة في عدد من البلدان على ان التفاوت في توزيع الدخل في المناطق الريفية ربما يكون قد زاد، حتى في البلدان التي اتبعت سياسات الاصلاح الزراعي. وعلى سبيل المثال فان مسوح الانفاق الاستهلاكي في المغرب تشير الى ان التفاوت في توزيع الدخل قد زاد زيادة هائلة في الستينات. وقد زاد متوسط الاستهلاك الحقيقي لكل اسرة بنسبة ٥٠ في المائة في ذلك العقد، ولكن استهلاك أغنى ٦٠ في المائة من الاسر زاد بنسبة ٩٠ في المائة (Griffin, 1981). أما في مصر، فان نصيب ادنى ٤٠ في المائة من الاسر الريفية من اجمالي الدخل في الريف ظل ثابتا، الى حد ما، عند نسبة ١٧ في المائة، وذلك في الفترة ١٩٦٨/١٩٦٩ - ١٩٧٤/١٩٧٥، في حين زاد نصيب اعلى ١٠ في المائة من الاسر من ٢٨ في المائة الى ٣١ في المائة خلال الفترة نفسها (El Ghonemy, 1984). وقد زاد معامل غيني لانفاق الاسر الاستهلاكي زيادة هامشية من ٠ر٣٧ في المائة في عام ١٩٥٨ الى ٠ر٣٩ في المائة في عام ١٩٧٧ (Radwan and Lee, 1979).

وفي ايران، ينقسم الفلاحون بالتقريب الى طبقتين: طبقة ملاك الارض وهي تمثل حوالي ٦٥ في المائة من السكان الريفيين، وطبقة الفلاحين المعدمين التي تمثل البقية. وفيما بين ادخال نظام اعادة توزيع الاراضي في عام ١٩٦٢ وقيام الثورة في عام ١٩٧٩ كانت الاحوال الاقتصادية لهاتين المجموعتين متباينة تباينا كبيرا. وقد قلت الفروقات في الدخل بين الفلاحين ملاك الاراضي، بفضل اعادة توزيع الاراضي، غير ان اعادة توزيع الاراضي قد خلقت، في الوقت نفسه، طبقة كبيرة من العمال الزراعيين المعدمين. ونتيجة لهذا، زادت الفروقات في الدخل بين هاتين الطبقتين زيادة ملحوظة (Katouzian, 1983).

وفي باكستان ايضا، هناك دلائل على ان التنمية الزراعية والتغير في النظام الزراعي قد صحبتهما زيادة في تفاوت الدخل. وهذا يبدو صحيحا بصفة خاصة في المناطق التي كان النمو فيها نتيجة لانتشار الرى وادخال انواع الحبوب العالية الغلة. وعلى سبيل المثال فان دراسة اجريت على ٧٥٠ من الاسر الريفية في ثماني قرى في ولايتي البنجاب والسند وفي الاقليم الشمالي الغربي الواقع على الحدود، توضح أثر الرى بالنسبة لزيادة متوسط الدخل في المناطق الريفية وبالنسبة لجعل توزيع الدخل اكثر تفاوتا (Ercelawn, 1984).

وتوزيع الموارد الانتاجية يرتبط ارتباطا وثيقا، بالطبع، بتوزيع الدخل. وعلى وجه العموم فان هناك تفاوتا في توزيع هذه الموارد، وخاصة في حالة الارض؛ غير ان نقص البيانات يجعل من الصعب التعرف على ما يحدث من تغييرات في توزيع الموارد. وعلى اى حال فان هذه الأدلة ليست مشجعة اذ ان حكومات قليلة هي التي لديها برامج نشطة لاعادة توزيع الاراضي، والقليل منها هو الذى قام بالفعل بتوزيع مساحات كبيرة من الاراضي.

وتعد نيبال مثالا لبلد لا تتبع فيه سياسة نشطة لاعادة توزيع الاراضي واصبح توزيع حيازات الاراضي فيه اكثر تفاوتا بين عامي ١٩٦١ و١٩٧١. وقد ارتفع معامل غيني لحيازات الاراضي من ٥٧ ر. الى ٦٩ر. على مدى هذه الفترة (Islam, 1983).

والهند، تفضل من الناحية النظرية اعادة توزيع الارض، الا انها لم تفعل، في الواقع، الكثير في هذا الاتجاه. وأحد اسباب ذلك هو ان الاراضي التي تعتبر فائضة ومتاحة لاعادة توزيعها هي الاراضي التي تزيد عن الحد الاعلى للملكية الذى يعد مرتفعا جدا في كثير من الولايات وبالتالي فان الفائض المتاح من الارض قليل. وقد قدر ان فائض الاراضي الزراعية المتاح للتوزيع في الهند، ككل، في عام ١٩٨٠ كانت نسبته ٣ر١ في المائة فقط، وان ٤ر. في المائة فقط من هذه الاراضي قد اعيد توزيعه بالفعل (Ramakrishnan, 1983). غير ان هذه الارقام القطرية تحجب التقدم الذى احرز في ولايتين هما ولاية كيرالا وولاية البنغال الغربية.

وفي العراق والجمورية العربية السورية أنهت نظم اعادة توزيع الاراضي التي ادخلت في أواخر الخمسينات سلطة رؤساء القبائل وكبار ملاك الاراضي. وقبل نهاية عام ١٩٨٠، كانت مساحة الاراضي المستولى عليها في الجمهورية العربية السورية ربع المساحة الاجمالية المسجلة للاراضي القابلة للزراعة، بالتقريب؛ اما في العراق فكانت النسبة حوالي النصف (FAO, 1984). ويعتقد ان نسبة السكان الريفيين الذين استفادوا من توزيع الاراضي كانت حوالي ١٤ في المائة في سورية ، كما كانت نسبة كبيرة في العراق. الا انه حدثت في العراق اختلالات خطيرة بالنسبة للناتج على أثر إعادة توزيع الاراضي، كما كان هناك تأخير كبير بين الاستيلاء على الاراضي واعادة توزيعها (King, 1977).

الاتجاهات السائدة بالنسبة للفقر المطلق

اشير في «تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١» (World Bank, 1981) الى ان حوالي ٧٥٠ مليون شخص يعيشون في فقر مطلق في البلدان النامية، باستثناء الصين. ويعيش غالبية هؤلاء الاشخاص في المناطق الريفية. ورغم وجود تقديرات متعددة ومختلفة مع هذا الرقم فانه لا يوجد شك كبير في ان هذا الرقم قريب من الرقم الصحيح. كما لا يوجد شك كبير في ان الاعداد قد زادت ومن المرجح ان تستمر في الزيادة ولو بسبب الزيادة في عدد السكان. ويجب توخي الحرص عند التعامل مع الارقام والنسب المتعلقة بالسكان الذين يعيشون في فقر مطلق لأنه تبين ان هذه الارقام وتلك النسب حساسة للغاية لتعريفات حد الفقر المستخدمة في مختلف البلدان وللتغييرات التي تطرأ على هذه التعريفات مع مرور الوقت. ولذلك فانه يجب اعتبار الارقام الواردة في الجدول ٢ مجرد ارقام دلالية. ومن الواضح ان الفقر لا يزال يمثل مشكلة خطيرة في الشرق الادنى وجنوبي آسيا، وخاصة بين السكان الريفيين.

وكما لوحظ في المقدمة فان هناك جوانب مختلفة لمشكلة الفقر، ويمكن اعتبار ان كلا من هذه الجوانب له اهميته في سياقات مختلفة، كما يلي : أولا، قد ينخفض الدخل الحقيقي للسكان الريفيين مع مرور الوقت؛ وثانيا، قد تزيد الاعداد المطلقة للاشخاص الذين يعيشون في فقر؛ وثالثا، قد تزيد نسبة عدد

السكان الذين يعيشون في فقر؛ ورابعا، قد يكون مستوى المعيشة لمجموعات مهنية او طبقات اجتماعية معينة آخذ في الانخفاض بالرغم من استفادة غالبية الفقراء مع مرور الوقت. وهناك دلائل على حدوث تدهور في جانب او اكثر من هذه الجوانب المعينة للفقر في المناطق الريفية في البلدان موضع البحث.

وفي المغرب، مثلا، تشير مسوح الانفاق الاستهلاكي المذكورة سابقا الى انه في الفترة ١٩٦١/١٩٦٠ - ١٩٧١/١٩٧٠ انخفض الاستهلاك الحقيقي لنسبة ٤٠ في المائة الدنيا من السكان الريفيين بنسبة ١٠ في المائة، ولأفقر ٣٠ في المائة منهم بنسبة كبيرة قدرها ٣١ في المائة (Griffin, 1981). ومنذ ذلك الوقت ، ازداد تدهور الحالة بالتأكيد بسبب النمو السلبي لنصيب الفرد من الناتج الزراعي. وفي مصر، زاد عدد الاشخاص الذين كانوا يعيشون في المناطق الريفية تحت حد الفقر من ٣ر٦ مليون الى ٥ر٨ مليون في الفترة ١٩٥٩/١٩٥٨ - ١٩٧٥/١٩٧٤، وزادت نسبة السكان الريفيين الذين يعيشون في فقر من ٣٢ في المائة الى ٣٨ في المائة، وانخفضت هذه النسبة، على ما يبدو، الى ١٧ في المائة في عام ١٩٦٥/١٩٦٤ (Radwan and Lee, 1979). وفي نيبال، انخفض الاجر الحقيقي للعمال الزراعيين، مقيسا بما يعادله من كمية أرز، بنسبة ٢٩ في المائة في مناطق التلال وبنسبة ٣٠ في المائة في المناطق المنخفضة (Islam, 1983).

وفي بنغلاديش، قد تكون الاجور الحقيقية للعمال الزراعيين آخذة في الانخفاض منذ عام ١٩٥٠ تقريبا. وبمقارنة الاجور الحقيقية في عام ١٩٨٠/١٩٧٩ بما كانت عليه في عام ١٩٦٠ يتبين انها قد انخفضت بما يتراوح بين ٢٤ في المائة و٣١ في المائة (Khan, 1979). وقدر احمد وحسين Ahmad and Hossain (1984) ان درجة الفقر في المناطق الريفية في بنغلاديش قد زادت بين عامي ١٩٦٤/١٩٦٣ و١٩٧٧/١٩٧٦. فقد أظهر المجير واحمد Alamgir and Ahmad (1981) وجود وضع شاذ، الى حد ما، حيث يرى ان النسبة التقديرية للسكان الذين يعيشون في فقر كانت ٨٨ ر٠ في عام ١٩٦٤/١٩٦٣ وانخفضت الى ٦٢ر٠ في عام ١٩٦٧/١٩٦٦ ثم ارتفعت الى ٧٩ر٠ في عام ١٩٦٩/١٩٦٨ والى ٨٧ر٠ في عام ١٩٧٧/١٩٧٦. ولذلك فان الامر يختلف اذا اعتبر ان فترة الاساس هي عام ١٩٦٤/١٩٦٣ او عام ١٩٧٧/١٩٧٦. واذا اخذ عام ١٩٦٤/١٩٦٣ على انه فترة الاساس فان درجة الفقر، مقيسة بنسبة عد الافراد، تكاد تكون لم تتغير؛ واذا اخذ عام ١٩٧٧/١٩٦٦ على انه فترة الاساس فانه تكون قد حدثت زيادة في درجة الفقر في الفترة الممتدة بين الستينات والسبعينات على النحو الذى اوضحه المؤلفان السابقان.

كما حسب المجير واحمد Alamgir and Ahmad مؤشر سن Sen index لعدد محدود من السنوات. وقد انخفض هذا المؤشر من ٣٥ر٠ في عام ١٩٦٤/١٩٦٣ الى ٣ر٠ في عام ١٩٦٧/١٩٦٦ والى ٢٢ر٠ في عام ١٩٦٩/١٩٦٨ قبل ان يرتفع الى ٤ر٠ في عام ١٩٧٤/١٩٧٣. وبذلك يكون هذا المؤشر قد تبع نسبة عد الافراد، باستثناء الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٧/١٩٦٦ و١٩٦٩/١٩٦٨. وفي حين سجلت نسبة عد الافراد ارتفاعا كبيرا في درجة الفقر بين هذين العامين فان مؤشر سن قد سجل انخفاضا شديدا في حدة الفقر عامة. ولم يفسر هذا الشذوذ، الا انه يشير الى ضرورة توخي الحرص عند تفسير ما يحدث من اختلافات مع مرور الوقت.

وقد شدد أهلووالیا وزملاؤه Ahluwalia et al (1978) على هذه النقطة. واعتبر المؤلفون، في دراسة عن الهند على مدى الفترة ١٩٥٦-١٩٧٤، ان حد الفقر في المناطق الريفية هو مستوى الانفاق الذى يوفر الاستهلاك الغذائي عنده للشخص الواحد في اليوم ٢٢٥٠ كالورى، في المتوسط. وهذا هو ايضا حد الفقر الذى استخدمه داندیکر وراث Dandekar and Rath (1971). وبالنسبة للهند ككل، كانت النسبة المئوية للسكان الريفيين الذين يعيشون تحت حد الفقر متذبذبة على مدى الفترة، وكانت هذه النسبة حوالي ٥٤ في المائة في عام ١٩٥٦/١٩٥٧ وانخفضت الى ٣٩ في المائة في عام ١٩٦٠/١٩٦١ وارتفعت الى ٥٧ في المائة في عام ١٩٦٦/١٩٦٧ ثم انخفضت من جديد الى حوالي ٤٧ في المائة في عام ١٩٧٣/١٩٧٤. وقد تبع مؤشر سن النمط نفسه. ويشير المؤلفان الى ان النتائج التي توصلا اليها متفقة مع النتائج التي توصل اليها بردهان Bardhan (1974) الذى اشار الى حدوث انخفاض حاد في درجة الفقر بين عامي ١٩٦٠/١٩٦١ و١٩٦٨/١٩٦٩، ولال Lal (1976)، الذى أشار الى انخفاض درجة الفقر بين عامي ١٩٥٦/١٩٥٧ و١٩٧٠/١٩٧١. ولذلك فان المؤلفان يشددان على أهمية دراسة الارقام على مدى فترة طويلة بما فيه الكفاية بدلا من أخذ نقطتين طرفيتين معينتين والتعميم منهما فقط بالنسبة للاتجاه.

وكي يفهم بالضبط من هم الفقراء في المناطق الريفية وما الذى يطرأ على مستوى معيشتهم مع مرور الوقت، يحتاج المرء الى بيانات بحثية اكثر مما هو متاح عادة ، ويحتاج بصفة خاصة الى بيانات تميز بين المجموعات المهنية. وتشير المعلومات المجزأة المتاحة الى انه من المرجح جدا ان يكون قد حدث انخفاض في الدخول الحقيقية لمجموعتين، وكلتاهما أقلية بين السكان الريفيين. وتشمل المجموعة الاولى من يعملون في تربية الحيوان، وخاصة البدو الرحل وشبه الرحل الذين كثيرا ما يختلفون مع الدولة ويعارضون انتشار المزارع التجارية في اراضيهم الرعوية الطبيعية. اما المجموعة الثانية فتضم العمال الزراعيين المعدمين. وهناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن عدد المعدمين وشبه المعدمين يتزايد في بلدان كثيرة مع استمرار طرد صغار المزارعين والمستأجرين من الاراضي (FAO, 1982)؛ وبأن نسبة متزايدة من السكان الريفيين تحولت الى العمل العرضي، وليس الى العمل الدائم، لتكسب قوتها؛ وبأن متوسط عدد ايام العمل لكل عامل آخذة في الانخفاض؛ وبأن معدل الأجر اليومي الحقيقي للعمال الزراعيين إما لا يزال ثابتا او انه قد انخفض.

وبافتراض ان الفقر المطلق قد اصبح، في الواقع، موجودا في الكثير من البلدان او اجزاء البلدان فان السؤال الذى يثور عادة هو ما اذا كان هذا نتيجة لزيادة عدد السكان، او للنمو الشامل او القطاعي، او لطبيعة عملية النمو نفسها. وسوف تبحث هذه المسائل فيما يلي.

النمو الاقتصادى والفقر المطلق

ستبحث في هذا الجزء العلاقة بين النمو الاقتصادى والتنمية من ناحية ومستوى الفقر المطلق من ناحية اخرى. وفي حين تبين ان خبراء الاقتصاد قد اقروا بأن التفاوت النسبي في الدخل قد يزيد بدرجة

كبيرة اثناء عملية النمو الاقتصادى فان امكانية زيادة درجة الفقر المطلق ايضا هي مسالة اكثر اثـــارة للجدل وللقلق.

وقد اجرى عدد من المؤلفين تحليلات تشمل عدة بلدان. فقد حدد ســـن Sen (1980) دوالا بسيطة خطية ولوغارتمية - خطية تتفق مع البيانات المستقاة من ٣٣ بلدا ناميا وتوصل الى وجود علاقـــة سلبية بين النسبة المئوية لمجموع السكان الذين يعيشون في فقر ونصيب الفرد من الناتج القومـــي الاجمالي. وقد كان حد الفقر هو الدخل الحقيقي المطلوب في الهند للحصول على ٢٥٠ ٢ كالورى للشخص في اليوم. كما شمل حد الفقر قدرا معينا من الانفاق غير الغذائي. وكانت ارقام الناتج القومي الاجمالي هـــي الارقام التي تشمل تعديل كرافيس Kravis adjustment الذى يأخذ في الاعتبار الفروقات في القـــدرة الشرائية بين البلدان. وقد كانت الدوال متفقة بدرجة كبيرة مع البيانات وبينت ان نسبة السكان الذيـن يعيشون تحت حد الفقر قد انخفضت مع زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي. ومع ذلك فقد كـان هناك خروج عن الاتجاه العام المشار اليه اعلاه، فكان توزيع الدخل في بلدان مثل سرى لانكا وكوريا اكثـر تساويا مع انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر عند ثبات نصيب الفرد من الناتج القومـــي الاجمالي في هذه البلدان، كما كان العكس صحيحا في بلدان مثل كولومبيا وكينيا حيث ان نسبة السكـــان الذين يعيشون في فقر كانت أعلى مما هو متوقع بالنسبة لمستوى الناتج القومي الاجمالي لهذه البلدان.

وقد اجرى اهلووليا Ahluwalia (1976) عددا من الاختبارات على بيانات مقطعية مستخدمـــا التحليل الانحدارى المتعدد الذى شمل نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بالاضافة الى المتغيـــرات الاخرى التي سبقت الاشارة اليها. وقد اظهرت نتائج هذه الاختبارات ان الدخول المطلقة للفقراء، التـــي اخذت لافقر ٢٠ في المائة و٤٠ في المائة و٦٠ في المائة من السكان، كانت في جميع الحالات مرتبطة ارتباطا موجبا بمستوى نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي. ومع ذلك فانه حتى اذا كانت غالبية الفقراء قـــد استفادت بحيث ارتفع الدخل المطلق المتوسط للمجموعات الفقيرة مع استمرار النمو، واضح انه مـــن الممكن تماما الا تكون مجموعات كبيرة من السكان قد استفادت، بل ان دخولها قد انخفضت في الواقـــع. ويقدم جريفن Griffin (1977) أدلة على استمرار الفقر بالنسبة لمجموعات منتقاة في بلدان معينة، حتـــى في البلدان التي تنمو اقتصاديا بمعدل سريع.

والتحليلات الدقيقة للعلاقة بين الفقر في المناطق الريفية والنمو الزراعي، في حد ذاته، ليســـت كثيرة. واحدى هذه الدراسات هي الدراسة التي سبقت الاشارة اليها والتي اجراها اهلووا ليـــا Ahluwalia وآخرون عن الهند. وقد تبين للمؤلفين انه على مدى فترة الدراسة لم يتضح وجود اتجـــاه تصاعدى او تنازلي لنسبة السكان الذين يعيشون في فقر مطلق. غير ان التحليل الذى اجروه شمل الناتـــج الزراعي باعتباره احد المتغيرات التفسيرية، وتبين لهم انه في السنوات التي كان الناتج الزراعي مرتفعـــا فيها انخفضت نسبة السكان الفقراء في المناطق الريفية. وقد اعترض على النتائج التي توصلوا اليهـــا جريفين وغوس Griffin and Ghose (1979) وسيث Saith (1981). والاعتراض الاساسي على هـــذه

النتائج هو انه لا يمكن التوصل الى استنتاجات بالنسبة لأثر النمو الزراعي الطويل الأجل من ملاحظة ما يطرأ على الفقر في السنوات التي يكون فيها المحصول جيدا او سيئا. وقد اجرى المؤلفون تحليلات مختلفة للبيانات المتعلقة بالهند وتوصلوا الى معامل ايجابي هام لاتجاه عنصر الوقت، مما يشير الى وجود اتجاه عام نحو زيادة الفقر في المناطق الريفية. واتجاه عنصر الوقت يزيد من الأثر النهائي لجميع المتغيرات التي تؤثر على معدل تغير اتجاه الفقر في المناطق الريفية، بما فيها النمو الزراعي. غير ان هذه الاستنتاجات قد اعترض عليها، بدورها، من جانب ماثيور Mathur (1985) الذى تبين له ان اتجاه عنصر الوقت إما يساوى صفرا او انه سلبي، مما دعاه الى استنتاج ان نمو الناتج الزراعي يقلل من الفقر.

وتجدر هنا الاشارة الى استخدام الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر لأداء النمو. فقد بين شينيرى وزملاؤه Chenery et al (1974) ان مقياس الناتج القومي الاجمالي هو حالة خاصة من الفئة العامة لمقاييس أداء النمو التي تكون عوامل ترجيح نمو الدخل فيها لكل مجموعة، ببساطة، هي أنصبة كل مجموعة في اجمالي الدخل. وبالنسبة لأنصبة الدخل النموذجية لمختلف المجموعات فان الوزن الترجيحي الذى يعطى لنمو قدره ١ في المائة في دخل الخميس الأعلى لتوزيع الدخل يساوى ١٠ أمثال الوزن الترجيحي الذى يعطى لنمو قدره ١ في المائة في الخميس الادنى. وعلى العكس من هذا فانه من الممكن تماما اعطاء أوزان ترجيحية متساوية للخميسات المختلفة أو، في الواقع، اعطاء أوزان ترجيحية اكبر لنمو دخل أفقر المجموعات. والمؤشر الأخير يسمى مقياس النمو المرجح بعامل الفقر، وكما بين شينيرى وزملاؤه Chenery et al فان البلدان التي تتبع سياسة تقوم على المساواة تظهر في وضع أفضل اذا قيس نموها بالمقياس المرجح بعامل الفقر بدلا من المقياس العادى المرجح بالناتج القومي الاجمالي، كما كان الحال بالنسبة لسرى لانكا في الستينات؛ في حين انه بالنسبة لبلدان اخرى، وخاصة بلدان امريكا اللاتينية، فان اداءها يكون اسوأ اذا قيس بالمقياس المرجح بعامل الفقر بدلا من المقياس المرجح بالناتج القومي الاجمالي. وفي هذه البلدان ، كان النمو مركزا، تناسبيا، في المجموعات ذات الدخل الاعلى.

إن مغزى هذا هو أنه ينبغي عدم الاستخفاف بالنمو ذاته. فالمهم هو طبيعة النمو والاشخاص الذين ستعود اليهم فوائدالنمو. فإذا كانت فوائد النمو توزع بالتساوى في اقتصاد ما، فإن ذلك سيفيد جميع الاشخاص. والمطلوب من اجل التخفيف من الفقر بسرعة هو ان تتدفق فوائد النمو الى الفقراء أساسا. وفي حالات كثيرة لم يمكن تحقيق ذلك؛ وهناك، بالفعل، في العديد من الحالات أدلة على تدهور مستوى معيشة مجموعات كبيرة من الفقراء الريفيين خلال عملية النمو الاقتصادى(1977) ILO.

إلا أنه يتضح من حسابات الحالة انه اذا كانت اغلبية السكان من الفقراء وكانو يشهدون نموا سلبيا في دخلهم الحقيقي فإنه ستاتي حتما، مرحلة يكون فيها النمو الشامل للناتج القومي الاجمالي سلبيا ايضا. ومن الأمثلة على ذلك الحالة في بنغلادش حيث تفيد المعلومات ان الدخل الحقيقي لأعلى ٥ في المائة من الأسر المعيشية الريفية قد ازداد في الفترة ١٩٦٤/١٩٦٣ الى ١٩٧٧/١٩٧٦ بنسبة ٢٤ في المائة في حين انخفض دخل ادنى ٨٥ في المائة من هذه الأسر بنسبة ٣٣ في المائة (Osmani and Rhaman,(1981 . وبالنظر الى حصص الدخل التقريبية المعروفة لشتى المجموعات فإنه يمكن بمجرد اجراء عمليات حسابية بسيطة اظهار ان ذلك قد أدى الى انخفاض شامل في نصيب الفرد من الدخل [(١)]. وقد سبق أن تبين بالفعل من جداول البنك الدولي (الجدول ١) ان النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الزراعي في الستينات لم يبلغ سوى ٢ر٠ في المائة وانه قد بلغ في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٢ رقما سلبيا قدره ٣ر٠ في المائة. والعملية التي تصبح بها الاقلية الغنية اكثر غنى والاغلبية الفقيرة أكثر فقرا في بنغلاديش هي عملية غير مقبولة دون شك، ولكن يصعب وصفها بأنها عملية نمو إقتصادى.

وهناك عدد من التفسيرات الممكنة لتلك التنمية. وتتمثل احداها في انه يمكن ان يكون النمو السكاني قد أحدث ضغطا في اتجاه تخفيض العمالة والأجور، خاصة مع أوجه النقص الموجودة في اسواق عناصر الانتاج والتي تحبذ الاستثمار في التكنولوجيات التي يستخدم فيها رأس المال بكثافة (Griffin and Ghose 1979). وبالنظر الى التفاوت في توزيع الموارد الانتاجية فإن ذلك قد يؤثر تاثيرا سيئا على توزيع الدخل، كما قد يتسبب في انخفاض الدخل الحقيقي لمن يعتمدون على القوى العاملة المؤجرة اعتمادا كليا أو أساسيا(Van der Walle, 1985).

---

(١) افترض لاغراض بيانية ان المجموعات السكانية لاتتغير على مدى الفترة:

النسبة المئوية للسكان		النسبة المئوية للدخل	الدخل المطلق (وحدات) ١٩٦٤/١٩٦٣		١٩٦٧-١٩٦٦
أدنى	٨٥	٦٣	٦٣	(-٣٣٪)	٤٢
من يليهم	١٠	٣٠	٣٠	(صفر؟)	*٣٠
أعلى	٥	١٧	(+٢٤٪)		٢١
	١٠٠	١٠٠	١٠٠		٨٣

* لاتتوفر معلومات عن التغيير في دخل هذه المجموعة. ويتعين كي لايكون هناك نمو سلبي ان يرتفع دخلها المطلق الى ٣٧ على الأقل أى بنمو قدره ٨٥ في المائة على الأقل.

وكما سبقت الاشارة اليه فإن من المهم التسليم بأن الفقراء لايشكلون طبقة اجتماعية متجانسة، وبالتالي فإنه من غير المحتمل ان يكون لاى اجراء معين أثر موحد على الفقراء سواء من حيث الدرجة أو حتى بالنسبة لاتجاه التغيير. ويمكن القول بأن الفقراء لا يشتركون في الكثير، ولكنهم يشتركون في مستوى المعيشة المنخفض. ومن الواضح ان الفقراء في المناطق الريفية والفقراء في المناطق الحضرية يختلفون عن بعضهم البعض من حيث المكان والمهنة ولايشكلون كيانا تحليليا واحدا. وحتى في المناطق الريفية فإن للفقراء خصائص متغايرة. فهم مشتتون في مساحة كبيرة ويواجهون مجموعة متنوعة من الظروف البيئية. فقد يعمل البعض، مثلا، في تربية الحيوانات في المناطق شبه القاحلة، وقد يوجد اخرون في مناطق يتوقع هطول الامطار فيها بدرجة معقولة، في حين قد يقيم البعض الآخر في مناطق يتوفر فيها الرى. وعلاوة على ذلك فإن مهن الفقراء في المناطق الريفية متنوعة وقد تشمل، مثلا، العمال الزراعيين الدائمين والعمال الفلاحيين الموسميين، والزارعين بالمشاركة وغيرهم من المستأجرين، وصغار الفلاحين القرويين، والحرفيين القرويين، وصائدى الاسماك. ومن الواضح انه بالنظر الى تغاير خصائص مجموعات الفقراء فإن التطورات التي تفيد مجموعات معينة منهم قد لا تفيد غيرهم كثيرا، بل يمكن في الواقع ان تضر بمجموعات اخرى.

ولنفترض، مثلا، حدوث تغيير تكنولوجي من شأنه أن يخفض تكلفة انتاج الارز الذى يزرع في أراض مروية ففي ظل ظروف مثالية ستكون لهذا التغيير الآثار المفيدة التالية:

١- سيرتفع دخل من يستخدمون التكنولوجيا الجديدة.
٢- سيزداد ناتج الارز.
٣- ستزداد العمالة في مجال زراعة الارز في المناطق المروية كما يحتمل ان يرتفع معدل الاجور.
٤- ستنخفض اسعار الارز.
٥- سيزداد الدخل الحقيقي لمن يشترون الارز في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

غير ان انخفاض سعر الارز قد يضر منتجي الارز في المناطق الاخرى، الذين لم يتمكنوا لسبب او لآخر من استخدام التكنولوجيا المخفضة للتكلفة، ومنتجي الحبوب المنافسة للارز كالحنطة، مثلا، والسرغوم والدخن الذين يشهدون انخفاضا في الطلب على انتاجهم وفي اسعاره. وفي الواقع فانه من المرجح ان يضر أى تغيير في الاسعار النسبية للمنتجات الزراعية بعض المجموعات ويفيد البعض الآخر. وحيث ان الفقراء متغيرو الخصائص فإنه من المرجح ان يكونوا بين المستفيدين والخاسرين. ونتيجة لذلك فإن من الصعب ان يحدد مسبقا أثر تغيير ما على درجة الفقر العامة، فذلك يعتمد كليا على الظروف المحددة للفقراء في البلد المعني.

وعلى سبيل المثال فإن رأى الاغلبية يقول بأن التكنولوجيا الزراعية الحديثة التي توصف بانها «الثورة الخضراء» قد افادت الفقراء وإن كانت لم تفدهم بنفس الدرجة التي افادت بها الاغنياء. وقد استفاد صغار الفلاحين من التكنولوجيا الحديثة الخاصة بالاسمدة والبذور بعد التأخر في استخدام هذه التكنولوجيا لفترة انتقالية (Scobie, 1979). أما العمال الزراعيون فقد استفادوا مما يصحب ذلك من

زيادة في الطلب على اليد العاملة؛ وحتى اذا لم تزد العمالة والاجور فإنها، على الأقل لاتنخفض بقدر ما كانت ستنخفض لو لم تستخدم التكنولوجيا الحديثة (Lal, 1976). وبالنسبة للفقراء الريفيين والحضريين الذين تشكل الاغذية جزءا كبيرا من نفقاتهم الاستهلاكية فأنهم يستفيدون، كمستهلكين، من انخفاض اسعار الاغذية. ومرة اخرى، ووفقا لهذا الرأى، فإنه حتى اذا ارتفعت اسعار الاغذية فإنها ترتفع بدرجة اقل من درجة ارتفاعها في حالات اخرى (Bin Swanger, 1980). وإذا انخفض الدخل المطلق للفقراء مع استخدام التكنولوجيا الحديثة، بالرغم من هذه الآثار المفيدة، فقد يكون السبب هو تاثير قوى اخرى مسببة للفقر كالنمو السكاني. ولايمكن ان يكون السبب كامنا في العملية الزراعية ذاتها وان كان من الممكن ان يكون ضعفها هو السبب. إلا ان غريفن وغوس (Griffin and Ghose) قد شككا في هذا الرأى الذى اسمياه نظرية «القطرة قطرة المعدلة» لأنه يعيد صياغة نظرية «القطرة قطرة» من حيث النمو الزراعي وليس من حيث نمو الناتج القومي الاجمالي، ومن حيث الفقر الريفي وليس من حيث الفقر على صعيد البلد.

وقد ذكر باردران(Bardhan, 1984) عددا من الآليات السببية التي قد تربط النمو الزراعي بتزايد الفقر في المناطق الريفية. وتشمل هذه الآليات مايلي:

١- المكننة التي تؤدى الى الاستغناء عن اليد العاملة.

٢- قيام الاراضي بطرد صغار المستأجرين بسبب زيادة ربحية الزراعة الذاتية.

٣- زيادة الاعتماد على المدخلات المشتراة مما يبعد صغار الفلاحين، الذين تعد فرص حصولهم على هذه الموارد والقروض محدودة بسبب أوجه النقص السائدة في السوق، عن الزراعة ويضعهم في سوق اليد العاملة المؤجرة.

٤- زيادة اكتظاظ سوق اليد العاملة الزراعية بالحرفيين القرويين الذين استغني عنهم نتيجة لتحول نمط طلب الاغنياء الريفيين الى السلع والخدمات الاستهلاكية، المنتجة بالجملة.

واذا كان لتلك الآثار ان تطغى على اثار النمو الزراعي المفيدة للفقراء فإنه يمكن التحدث عن النمو المسبب للفقر بمفهوم سببي وبمفهوم وصفي. فإذا انخفض الدخل الحقيقي للفقراء الريفيين في نفس الوقت الذى يرتفع فيه الدخل الحقيقي للاغنياء الريفيين فإن ذلك يعني، ضمنا، ان النمو الزراعي لم يكن كافيا للتخفيف من الفقر في المناطق الريفية. ويمكن تفسير ذلك على انه يعني ان هناك حاجة الى مواصلة استراتيجيات النمو السابقة بمزيد من الحزم او ان استراتيجيات النمو السابقة قد اخفقت في ازالة المعوقات الضمنية التي تقيد الاداء الزراعي. ومن ناحية اخرى فإنه اذا أدى النمو الزراعي ذاته الى زيادة حدة الفقر في المناطق الريفية، من خلال واحدة أو أكثر من الآليات المذكورة اعلاه فان الاستنتاج الحتمي هو انه من الضرورى إدخال تغييرات أساسية على الهيكل الزراعي الذى ينظم توزيع فوائد النمو، اذا اريد التخفيف من الفقر في المناطق الريفية. فالنمو وحده لايحل المشكلة.

وينبغي أن يكون واضحا ان امكانية ربط النمو بزيادة الفقر لا تعني، ضمنا، ان النمو في حد ذاته غير مرغوب فيه، ولا أنه لايصح ان تشمل أية استراتيجية للقضاء على الفقر في المناطق الريفية هدف زيادة النمو. بل على العكس فإن تحسين احتمالات النمو الزراعي هو احد الجوانب الجذابة في الاصلاح الزراعي ، وقد تكون المشكلة كامنة في جوانب الاقتصاد المؤسسية التي تمنع وصول فوائد النمو الى الفقراء، وخاصة الهيكل الزراعي. وقد يكون إطار الملكية وعلاقات الانتاج الذى يتم فيه النمو، وليس النمو ذاته، هو الذى يشكل اساس المشكلة.

ويعد الهيكل الزراعي الذى ينظم توزيع حقوق الحصول على وسائل الانتاج الزراعي، وخاصة الاراضي، عنصر اساسيا في أى تحليل للفقر في المناطق الريفية، وذلك لأسباب ثلاثة هي:

١- ان الهيكل الزراعي هو الذى يحدد اساسا من هم الاغنياء ومن هم الفقراء في المناطق الريفية؛ أى انه هو الذى يحدد كيفية توزيع عائد الانتاج الزراعي.

٢- قد يضع الهيكل الزراعي، ذاته، عراقيل في طريق النمو. فزيادة استخدام اليد العاملة وارتفاع انتاجية الارض في المزارع الصغيرة عما هما عليه في المزارع الكبيرة يعنيان، ضمنا، أن اوجه النقص المتعلقة بالموارد تنشأ عن اللامساواة في توزيع الاراضي.

٣- ان قيام الهيكل الزراعي على اساس اللامساواة لا يستبعد الفقراء من فوائد النمو الزراعي فحسب بل يحرك ايضا عمليات دينامية تجعل، في الواقع، هذا النمو سببا لزيادة حدة فقرهم.

الجدول ١: نصيب الفرد من الدخل ومن نمو الناتج المحلي الاجمالي الزراعي

	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٨٢ (بدولارات الولايات المتحدة)	النمو السنوى المتوسط لنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (نسبة مئوية) ١٩٦٠-١٩٨٢	النمو السنوى المتوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الزراعي (نسبة مئوية) ١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٨٢
أولا - البلدان المنخفضة الدخل (ماعدا الصين والهند)	٢٨٠ (٢٥٠)	٣ر٠ (١ر١)	-١ر٠ (٢ر٠)	٤ر٠ (-٣ر٠)
ثانيا - البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض	٨٤٠	٣ر٢	٥ر٠	٦ر٠
ثالثا - البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع	٢٤٩٠	٤ر١	١ر٤	٣ر٠
رابعا- البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع	١٤٨٢٠	٥ر٦	غير متوفر	٦ر٠
البلدان المنفردة				
أولا - افغانستان	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
بنغلاديش	١٤٠	٣ر٠	٢ر٠	-٣ر٠
الهند	٢٦٠	١ر٣	-٤ر٠	-٥ر٠
نيبال	١٧٠	١ر٠	غير متوفر	غير متوفر
باكستان	٣٨٠	٨ر٢	١ر٢	-٣ر٠
الصومال	٢٩٠	-١ر٠	-٣ر٠	غير متوفر

الجدول ١ (تابـــــع)

البلدان المنـــفردة				
ثانيا- مصـــر	٦٩٠	٣ر٦	٠ر٤	٠ر٥
لبنان	غير متوفر	غير متوفر	٣ر٤	غير متوفر
موريتانيا	٤٧٠	١ر٤	-٠ر٩	١ر١
المغرب	٨٧٠	٢ر٦	٢ر١	-٣ر٥
تونس	١٣٩٠	٤ر٧	٠ر٠	١ر٣
تركيا	١٣٧٠	٣ر٤	٠ر٠	٠ر٩
السودان	٤٤٠	-٠ر٤	غير متوفر	٠ر٩
الجمهورية العربية اليمنية	٥٠٠	٥ر١	غير متوفر	٠ر٦
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٤٧٠	٦ر٤	غير متوفر	غير متوفر
ثالثا- الجزائـــر	٢٣٥٠	٣ر٢	-٢ر٣	٠ر٨
العراق	غير متوفر	غير متوفر	٣ر٥	غير متوفر
ايران	غير متوفر	غير متوفر	١ر٠	غير متوفر
الاردن	١٦٩٠	٦ر٩	غير متوفر	-٣ر٣
الجمهورية العربية السورية	١٦٨٠	٤ر٠	غير متوفر	غير متوفر
قبرص	٣٨٤٠	٥ر٩	غير متوفر	غير متوفر
رابعا- الكويت	١٩٨٧٠	-١ر٠	غير متوفر	-٠ر٨
ليبيا	٨٥١٠	٤ر١	غير متوفر	٦ر٤
عمان	٦٠٩٠	٧ر٤	غير متوفر	غير متوفر
المملكة العربية السعودية	١٦٠٠٠	٧ر٥	غير متوفر	٠ر٨
الامارات العربية المتحدة	٢٣٧٧٠	-٠ر٧	غير متوفر	غير متوفر
البحرين	٩٣٨٠	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
قطـــر	٢١٨٨٠	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

المصدر: البنك الدولي، «تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤»، الجدول ١ وحسابـــات من الجـــداول ٢ و ٦ و ١٩ اجراها غريفين و بويس (Griffin and Boyce 1985).

الجدول ٢: درجة الفقر في بعض بلدان الشرق الأدنى وجنوب آسيا

(نسبة مئوية من عدد السكان)

	درجة الفقر الشاملة (١)	درجة الفقر في المناطق الريفية (٢)
البلدان المنخفضة الدخل (١٩٨٣)		
بنغلاديش	٦٤	٨٦
نيبال	-	٦١
الهند	٤٦	٥١
الصومال	-	٧٠
باكستان	٤٣	٣٩
افغانستان	-	٦٣
البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض (١٩٨٣)		
السودان	٥٤	٧٠*
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	-	٣٠
مصر	٣٠	٢٥
المغرب	٣٦	٤٥
تركيا	١٤	-
تونس	١٠	١٥
البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع ١٩٨٣		
الجمهورية العربية السورية	-	٥٤
الاردن	-	١٧
ايران	١٣	٣٨
العراق	-	٤٠

---

(١) في عام ١٩٧٥، باستخدام عوامل تسوية كرافس (Kravis) انظر (Ahluwalia et al 1979) الجدول ١.

(٢) انظر (FAO, 1984)، الجدول 1(b).

الفصل الثالـــث

آثار التطورات الاقتصادية العالمية الأخيرة على النمو والفقر في الشرق الأردني

جرى في الفصل السابق بحث اهمية النمو الاقتصادى وطبيعة عملية النمو بالنسبة للتخفيف مـــن الفقر. والهدف الاساسي من هذا الفصل هو دراسة أثر الركود الاقتصادى العالمي الذى ساد في النصـــف الاخير من السبعينات وفي أوائل الثمانينات، إثر الزيادات الكبيرة في اسعار النفط في السبعينات، علـــى بلدان الشرق الأدنى. وسنحاول على وجه التحديد تقييم اثر تلك التغييرات على النمو الاقتصادى والتنمية الريفية والفقر في المناطق الريفية في المنطقة.

وبالاضافة الى ذلك، ونظرا لاهمية التطورات التي حصلت في قطاع النفط بالمنطقة بالنسبة للهجـرة الدولية، فسيجرى بحث أثر تلك التطورات من خلال العمالة وتحويلات العمال، على البلدان المرسلة.

لقد سجل معدل نمو النشاط الاقتصادى العالمي والتجارة العالمية في العقد الاخير انخفاضا كبيـــرا. وكثيرا مايعزى هذا، الى حد كبير، الى الزيادات التي حدثت في اسعار نفط البلدان الاعضاء في منظمـــة البلدان المصدرة للنفط في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩. الا ان هذا الرأى مبسط اكثر من اللازم. ويقول سينـــغ (1985) Singh، بأن الركود الاقتصادى العالمي قد تسببت فيه الخصائص الهيكلية لنظام التجـــارة والمدفوعات العالمية و كذلك السياسات الاقتصادية التي اتبعتها البلدان المتقدمة النمو ردا على ارتفـــاع اسعار النفط. وهو يرى ان السياسات الشديدة التقييد والقائمة على التحفظ النقدى التي تتبعها الولايـات المتحدة وبريطانيا وغيرها من البلدان المتقدمة النمو منذ عام ١٩٧٩ هي السبب المباشر للركود الـــذى ميز السنوات القليلة الماضية. وهو يعتقد ان السبب الرئيسي في الركود ليس الحماية وانما ما يسميـه ب «الانكماش التنافسي القائم على مبدأ إفقر جارك». وعندما يحاول كل بلد، في ظل النظام التجارى والمالـي السائد حاليا في العالم، حتى بدون اقامة أية حواجز تجارية، تحقيق التوازن في مدفوعاته او التقليل مـــن التضخم بتقليص اقتصاده، فإنه يدفع بالبلدان الاخرى الى العجز وتكون النتيجة النهائية هي حلقة مفرغة من الانكماش.

وأهم الطرق التي اثر بها الركود الاقتصادى العالمي على التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالـث ككل تتمثل فيمايلي:

١- انخفاض الطلب على منتجات العالم الثالث، خاصة الصادرات من السلع الاساسية والمعادن.
٢- نتيجة لذلك، هبوط اسعار السلع الاساسية ومن ثم حركات سلبية فيما يتعلق بالتجارة.
٣- زيادة في العبء الحقيقي لمدفوعات الفائدة وخدمة الديون، ويعود ذلك من ناحية الى ما ذكـر اعلاه، ومن ناحية اخرى الى الزيادة الكبيرة في اسعار الفائدة.
٤- انخفاض مبالغ المعونة وغير ذلك من تدفقات رأس المال.

وفي ظل النظام التجارى والمالي الدولي الحالي فإن النمو الاقتصادى في البلدان المتقدمة النمو الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى يحدد فعلا احتمالات النمو في البلدان النامية. فإذا قررت البلدان المتقدمة النمو رفع معدل نموها الاقتصادى فإن البلدان النامية تستفيد على العموم من خلال نفس القنوات المتضررة منها في الوقت الحاضر؛ اى من خلال زيادة اسعار السلع الاساسية، وزيادة الطلب على الصادرات وكذلك، هذا مؤمل، من خلال زيادة المعونة وتدفقات رأس المال. إلا ان البلدان المتقدمة النمو هي التي تمسك كليا بزمام المبادرة ولها القدرة على اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق مثل ذلك الانتعاش الاقتصادى. ولاتستطيع البلدان النامية ان تفعل الكثير لزيادة النمو الاقتصادى العالمي؛ ويعود ذلك، الى حد كبير، الى صغر حجم حصتها من النشاط الاقتصادى العالمي وحاجتها الى استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا.

وقد كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لمنطقة الاسكوا، ككل، طيلة فترة الستينات والسبعينات قرابة ٨ في المائة. وربما لم يكن من المفاجئ ان تحقق البلدان المصدرة للنفط نموا اقتصاديا سريعا في السبعينات، فبين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠، ارتفعت اسعار صادرات البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع بمعدل متوسط قدره ٣٥ في المائة في السنة. كما وارتفعت معدلات التبادل التجارى لهذه البلدان خلال الفترة ذاتها بنسبة ١٢ في المائة في السنة. ومن الواضح ان بلدانا كالمملكة العربية السعودية او الامارات العربية المتحدة لم تكن تقيدها اعتبارات تتعلق بميزان المدفوعات. وقد كان القيد الاساسي لمعدل توسعها الاقتصادى يتمثل في مدى قدرتها المحلية على الاستيعاب. والسبب في تحقيق بلدان كمصر وسوريا والاردن، وهي بلدان ذات اقتصادات متنوعة و لاتكتسي صادراتها نفس الدرجة من الأهمية نتائج جيدة في السبعينات ليس واضحا تماما. وقد يكون السبب الرئيسي في هذا هو الروابط الاقتصادية الوثيقة بين البلدان غير النفطية والبلدان المنتجة للنفط في المنطقة. فالبلدان غير النفطية تستفيد بطرق عديدة من ازدهار البلدان المنتجة للنفط وأهم هذه الروابط هي تحويلات العمال، والطلب المباشر على الصادرات، والمساعدة الانمائية التي تقدمها البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع للبلدان الاخرى.

وقد كانت الهجرة الدولية إلي البلدان العربية المنتجة للنفط خلال العقد الماضي واسعة النطاق جدا. وترد في الجدولين ٣ و ٤ بعض البيانات الاساسية المتعلقة بهذا الموضوع. فالجدول ٣ يشير الى انه كان هناك قبل نهاية عام ١٩٧٥ قرابة ١ر٦ مليون عامل مهاجر في البلدان العربية المنتجة للنفط. وكان هؤلاء العمال يمثلون قرابة ١٧ في المائة من القوى العاملة في هذه البلدان. وقد جاء ٦٥ في المائة من المهاجرين من بلدان عربية اخرى وجاءت البقية من بلدان جنوبي اسيا وباكستان والهند وسرى لانكا وبلدان جنوب شرقي آسيا. وقد جاء في الاسقاط الذى اجراه البنك الدولي في عام ١٩٨١ انه يتوقع، اذا كان النمو الاقتصادى في البلدان المستوردة عاليا، ان يرتفع عدد المهاجرين الى اكثر من ٤ ملايين قبل نهاية عام ١٩٨٥. واذا شهدت البلدان المستوردة نموا اقتصاديا ضعيفا فإنه يتوقع، مع ذلك، ان يبلغ عدد المهاجرين في عام ١٩٨٥ ما قدره ٣ر٤ ملايين مهاجر. الا انه كان من المتوقع ان تتغير تركيبة المهاجرين قبل نهاية عام ١٩٨٥، بحيث لا يشكل المهاجرون القادمون من البلدان العربية الاخرى سوى ٤٧ في المائة

وتكون الاغلبية من خارج العالم العربي. ويشير الجدول ٤ الى حجم الهجرة من البلدان العربية المصدرة لليد العاملة مقارنة بالقوى العاملة المحلية. ويبين الجدول انه في حين لم تكن نسبة العمال المصريين العاملين بالخارج تشكل في عام ١٩٧٥ سوى ٣٫٧ في المائة من مجموع القوى العاملة المصرية فإن المهاجرين كانوا يشكلون اكثر من ٤٠ في المائة من القوى العاملة الاردنية. الا انه بالنظر الى ان حجم القوى العاملة في مصر اكبر كثيرا، فقد كان قرابة ثلث المهاجرين العرب العاملين بالخارج في عام ١٩٧٥ من المصريين. ووفرت الجمهورية العربية اليمنية أيضا قرابة ثلث العمال العرب العاملين بالخارج، وشكل ذلك العدد قرابة ٢٧ في المائة من قوتها العاملة الذاتية.

ولهجرة العمال بهذه الاحجام آثار بالغة الاهمية بالنسبة للبلدان المصدرة لليد العاملة. وينشأ الأثر الأكثر اهمية عن تحويلات العمال التي تساعد على التخفيف من حدة اية مشاكل قد تنشأ في ميزان المدفوعات؛ ففي حالة باكستان مثلا، توفر التحويلات من العملات الاجنبية ما يعادل تقريبا ما توفره الصادرات؛ وبالنسبة لمصر شكلت التحويلات في عام ١٩٨٠ اكثر من ٦٠ في المائة من الصادرات.

وفي باكستان كان لتحويلات العمال من دول الخليج أهمية كبيرة بالنسبة لاتاحة معدل نمو اقتصادى اعلى مما كان سيكون بدونها. وقد جمع بركي فيما يتعلق بالمحافظات الشمالية من باكستان معلومات لتحليل الأثر المباشر للهجرة الدولية على الفقراء الريفيين (Burki (1980, 1984. وتشير تلك المعلومات الى ان اعضاء الاسر المعيشية الريفية من الـ ٣٠ في المائة الأكثر فقرا هم الذين يهاجرون اكثر من غيرهم. وقد ذهب اكثرية المهاجرين من الاسر المعيشية الفقيرة الى المملكة العربية السعودية، وفي اكثر الحالات دفع المقاولون تكاليف سفر العمال الذين وظفوهم. ويقدر بركي ان دخل الاسرة التي يهاجر احد افرادها كان في فترة ما قبل الهجرة قرابة ٧٠٠ دولار في السنة. وكانت كل اسرة تحصل من التحويلات على مايقارب ٢١٥٠ دولارا في السنة في المتوسط؛ أى ما يعادل ثلاث مرات دخلها في فترة ما قبل الهجرة. وقد انفق جزء كبير من هذا الدخل المرتفع في تلبية الحاجات الاساسية من الاغذية والصحة والمأوى والتعليم.

وينبغي تقدير مكاسب الهجرة، من وجهة نظر البلد المرسل، بالمقارنة مع التكاليف الحقيقية التي اهمها مايلي:

١- قد يعوق نقص اليد العاملة، وخاصة اليد العاملة الماهرة وشبه الماهرة، النمو الاقتصادى المحلي.

٢- قد تعاني التنمية الريفية من هجرة الذكور من اليد العاملة ومن تحول الدخل المتحصل عليه من الفلاحة الى جزء هامشي من مجموع دخل الاسرة. ومن المرجح ان يؤدى ذلك الى اهمال الفلاحة المحلية.

٣- كثيرا ما تؤدى الهجرة الى ظهور التضخم في الاقتصاد المحلي، مما قد يسفر عن نتائج سلبية بالنسبة لتوزيع الدخل والفقر.

٤- قد تؤدى الهجرة وارتفاع الدخل في الخارج الى تشجيع انماط استهلاك غير مناسبة للتنمية.

غير ان المكاسب والتكاليف ليست حتمية بالنسبة للبلد المرسل فهي تعتمد على الظروف الخاصة بكل بلد وعلى نمط السلوك الاقتصادى لمهاجريه. وعلى سبيل المثال، يمكن ان تساعد الهجرة التنمية الريفية بدلا من عرقلتها، اذا استخدمت التحويلات لزيادة الاستثمارات الزراعية؛ وقد حدث ذلك بالفعل في ولاية البنجاب الهندية. كذلك فإنه يمكن بالرغم من التضخم ان ترتفع الاجور الحقيقية للفقراء الباقين في البلد نتيجة لزيادة النمو الاقتصادى وضيق اسواق اليد العاملة نتيجة للهجرة. وتوجد بعض الادلة على ان هذا قد حدث بالفعل في عدة بلدان مصدرة لليد العاملة بالمنطقة. فعلى سبيل المثال، ارتفعت في المدن الكبرى من باكستان الاجور الحقيقية لعمال البناء غير الماهرين بنسبة ١٥ في المائة في السنة منذ عام ١٩٧٣ بعد ان ظلت ثابتة تقريبا لعدة سنوات. وفي الجمهورية العربية اليمنية زادت الاجور الحقيقية للعمال الزراعيين بمعدل غير عادى بلغ ٤٤ في المائة في السنة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٨. وفي مصر، ارتفعت الاجور الحقيقية لعمال البناء بنسبة ٦ في المائة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧ بعد ان تميزت في العقد السابق بالركود.

وقد استفادت الاقتصادات المتنوعة لبلدان الشرق الادنى وجنوب آسيا من الازدهار النفطي بطرق اخرى؛ فقد استطاعت هذه البلدان ان تزيد صادراتها الى البلدان النفطية زيادة كبيرة. وبالنسبة لباكستان، ارتفعت حصة البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع من صادراتها من ٤ في المائة في عام ١٩٦٥ الى ٢٢ في المائة في عام ١٩٨٣. وبالنسبة للهند، ازدادت حصة صادراتها الى البلدان النفطية الغنية من ٢ في المائة الى ٧ في المائة في الفترة نفسها. وكانت الزيادة المقابلة بالنسبة للسودان من ٤ في المائة الى ٢٨ في المائة، وبالنسبة لتركيا من ٥ر. في المائة الى ١٢ في المائة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٣.

والبلدان النفطية الغنية قدمت ايضامساعدة انمائية سخية الى البلدان العربية وغير العربية على حد سواء. فقد تبرعت المملكة العربية السعودية بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ باكثر من ٥ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي كل سنة في شكل مساعدة انمائية. وزاد المبلغ الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول من ٦ر٥ مليارات دولار في عام ١٩٧٥ الى ٩ر٥ مليارات دولار في عام ١٩٨٠.

والقنوات الاساسية التي يمكن توقع ان تظهر من خلالها آثار الركود الاقتصادى العالمي على التنمية الريفية والفقر هي:

١- انخفاض النمو الاقتصادى المحلي.
٢- ارتفاع معدلات التضخم.
٣- انخفاض الانفاق الحكومي على الزراعة والرفاهة الاجتماعية.

ويعود انخفاض النمو الاقتصادى، اساسا، الى القيود المفروضة على ميزان المدفوعات نتيجة للركود. وهذا يؤدى الى انخفاض مستوى الواردات من المدخلات الصناعية والزراعية، كالآلات والمعدات والاسمدة، ومن ثم الى انخفاض النمو الزراعي والصناعي. ويمكن للبلدان النفطية الغنية تفادي هذه النتيجة اما بتخفيض احتياطياتها او بتصفية بعض ممتلكاتها في الخارج، والمحافظة بذلك على مستوى الواردات اللازم للحفاظ على المستوى العادى للنمو الاقتصادى. وينطبق ذلك بصورة خاصة اذا كان يتوقع ان يكون التغيير في الظروف الاقتصادية العالمية قصير المدة نسبيا. وحتى البلدان الاكثر فقرا المستوردة للنفط يمكنها ان تحافظ، مؤقتا، على نموها الاقتصادى بزيادة الاقتراض. الا انه من المرجح اذا طالت فترة الركود الاقتصادى العالمي، ان يكون انخفاض النمو الاقتصادى، في اطار الهيكل السائد في بلدان العالم الثالث النموذجية، حتميا. فقد يكون التضخم نتيجة لتدابير التكييف التي تتخذها الحكومات لمعالجة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات. وقد تكون بعض هذه التدابير متعلقة بالسياسة العامة كتخفيض قيمة العملة، وهي تدابير تتخذها الحكومات، ربما اذعانا منها لبرنامج تكيف من نوع برامج صندوق النقد الدولي لمعالجة المشكلة. ودائما ما يتمثل جزء هام من تلك البرامج في تخفيض الانفاق الحكومي وتخفيض دعم السلع الاستهلاكية والانفاق على الرفاهة الاجتماعية.

ومنذ عام ١٩٨٠، تغيرت الاوضاع الاقتصادية لبلدان منطقة الاسكوا تغيرا جذريا. فبين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٣ سجلت المنطقة، ككل، معدل نمو سلبي بلغ ٦ر٤ في المائة. وحيث ان النفط يمثل جزءا كبيرا من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المصدرة للنفط، قرابة ٣٠ في المائة، وحيث ان انتاج النفط قد انخفض بشدة، فإنه ليس من المستغرب ان يسجل الناتج المحلي الاجمالي للبلدان ذات الاقتصادات النفطية انخفاضا شديدا في السنوات ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣. والنفط اقل في أهميته بالنسبة لاقتصاد العراق؛ وانخفاض مستوى ادائه الاقتصادى في السنوات الاخيرة يعود الى الحرب مع ايران اكثر مما يعود الى الركود الاقتصادى العالمي. ويبين الجدول ٥ انه في حين تقلص مجموع الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المصدرة للنفط بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣ فإن الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في هذه البلدان قد استمر في الزيادة خاصة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى يضم المملكة العربية السعودية والكويت وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة. وقد اتسعت القطاعات غير النفطية من الاقتصاد في هذه البلدان في تلك الفترة بمعدل ٧ر٨ في المائة. ومن الامور ذات الدلالة ان الاداء الاقتصادى الشامل للبلدين الاقل نموا، اى اليمنين، ولمصر، بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣، لم يكن فحسب افضل كثيرا مما كان في البلدان النفطية بل كان ايضا جيدا جدا بالمقاييس الدولية. فقد نما الناتج المحلي الاجمالي في مصر بمعدل يزيد عن ٦ في المائة في السنة في تلك الفترة، وهذا امر مثير للاستغراب اذ كان من المتوقع ان تتضرر الاقتصادات غير النفطية في المنطقة نتيجة لانكماش النشاط التجارى في البلدان المصدرة للنفط. وفي حالة مصر هناك ثلاثة اسباب اساسية لاستمرار هذه النتائج الجيدة التي حققها نمو الناتج المحلي الاجمالي. وأول هذه الاسباب هو انه بالنظر الى ان الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في البلدان النفطية قد استمر في الزيادة، فإن الطلب على العمال الاجانب لم ينخفض إلا في أواخر عام ١٩٨٤، بل وفي عام ١٩٨٥. وقد زادت تحويلات العاملين في المملكة العربية السعودية من ١ر٤ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى ٢ر٥ مليار دولار في عام ١٩٨٣. وفي حالة مصر، ازداد، في الواقع تدفق التحويلات الى ذلك البلد بنسبة ٥٠ في المائة من ٢ر٣ مليار دولار في عام ١٩٨١ الى ٣ر٣ مليار دولار في عام ١٩٨٣. والسبب

الثاني هو أن الولايات المتحدة الامريكية قد قدمت الى مصر معونة قيمتها ٥ر٢ مليار دولار. والسبب الثالث هو ان مصر قد اقترضت مبالغ كبيرة؛ ففي نهاية عام ١٩٨٣ كانت الديون العامة الخارجية الطويلة الاجل لمصر قد بلغت ٢ر١٥ مليار دولار، اى ما يعدل ٤٩ في المائة من مجموع ناتجها المحلي الاجمالي. وهذا يشير الى شدة تأثر الاقتصاد المصرى بالقوى الاقتصادية الخارجية حيث كان من الممكن ان يؤثر كل من العوامل الثلاثة المذكورة اعلاه، بسهولة، في الاتجاه المضاد. وهناك بعض الأدلة التي تشير الى انه ربما تكون تحويلات العاملين قد بدأت في الانخفاض في عام ١٩٨٥ والى ان ارتفاع قيمة الدين قد يجعل الحصول على قروض اخرى امرا اكثر صعوبة.

ورغم ان الركود الاقتصادى العالمي كانت له آثار سيئة على التنمية الاقتصادية في منطقة الاسكوا، ككل، فإنه ليس من الواضح، اطلاقا، ما اذا كان لذلك اى أثر، بالفعل، على التنمية الزراعية او الريفية. فمعدل نمو الناتج الزراعي في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣ لا يختلف كثيرا عما كان في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩. وتشير المعلومات المتاحة الى ان التغييرات التي حدثت في الاداء الزراعي في المنطقة، ككل، خلال الثمانينات تعود الى السياسات العامة التي تتبعها الحكومات ازاء الزراعة والى عوامل مناخية اكثر مما تعود الى الركود الاقتصادى العالمي.

وربما تشهد البلاد غير النفطية، فيما بعد، الآثار الكاملة لانخفاض سرعة النمو الاقتصادى في بلدان المنطقة المصدرة للنفط. وفي حالة البلدان المصدرة للنفط التي يكون نصيب الفرد من الدخل فيها مرتفعا، ليس من الضرورى أن يكون لانخفاض النمو الاقتصادى الشامل أى أثر على التخفيف من الفقر. الا انه من المرجح ان تكون لانخفاض سرعة النمو الاقتصادى في البلدان الاكثر فقرا آثار سيئة فيما يتعلق بالتخفيف من الفقر. ويعود ذلك، الى حد كبير، الى انخفاض العائدات الحكومية نتيجة لانخفاض النمو.

الجدول ٣

اعداد العمال المهاجرين في البلدان المستوردة لليد العاملة(الامارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، العراق، عمان، قطر، الكويت، ليبيا، المملكة العربية السعودية)

(حسب الجنسية، في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥)

(بالالاف مالم يذكر خلاف ذلك)

الجنسية	١٩٧٥ العدد	١٩٧٥ الحصة (نسبة مئوية)	١٩٨٥ معدلات نمو اقتصادي مرتفع العدد	الحصة (نسبة مئوية)	النسبة المئوية للزيادة	النسبة المئوية للحصة من مجموع التغير	١٩٨٥ معدلات نمو اقتصادي منخفض العدد	الحصة (نسبة مئوية)	النسبة المئوية للزيادة	النسبة المئوية للحصة من مجموع التغير
مصريون	٣٥٣ر٧	٢٢ر٠	٧٦١ر٧	١٨ر٨	٨ر٠	١٦ر٧	٦١٦ر٩	١٨ر٢	٥ر٧	١٤ر٧
عراقيون	١٨ر٧	١ر٢	١٢ر٤	٠ر٣	-٤ر٠	-٠ر٣	١١ر٦	٠ر٣	٤ر٧	-٠ر٤
اردنيون	١٣٩ر٠	٨ر٦	٢٦٣ر٤	٦ر٥	٦ر٦	٥ر١	٢٦٧ر٠	٧ر٩	٦ر٧	٧ر٢
لبنانيون	٣٨ر٥	١ر٨	٨٦ر١	٢ر١	١١ر٧	٢ر٤	٧١ر٧	٢ر١	٩ر٧	٢ر٤
مغاربة	٢ر٢	٠ر١	١٢ر٥	٠ر٣	١٩ر٠	٠ر٤	٩ر٨	٠ر٣	١٦ر١	٠ر٤
عمانيون	٣٠ر٨	١ر٩	٤٦ر٠	١ر١	٤ر١	٠ر٦	٤٤ر٦	١ر٣	٣ر٨	٠ر٨
سودانيون	٢٦ر٠	١ر٦	٨٨ر١	٢ر٢	١٣ر٠	٢ر٥	٨٠ر٠	٢ر٤	١١ر٩	٣ر٠
سوريون	٣٨ر١	٢ر٤	١١٣ر٠	٢ر٨	١١ر٥	٣ر١	٩١ر٨	٢ر٧	٩ر٢	٣ر٠
تونسيون	٣٩ر٨	١ر٨	٩٤ر٠	٢ر٣	١٢ر٢	٢ر٦	٦٢ر٢	١ر٨	٧ر٦	١ر٨
يمنيون (اليمن)	٣٢٨ر٥	٢٠ر٤	٤٠٠ر٨	٩ر٩	٢ر٠	٣ر٠	٣٨١ر٠	١١ر٢	١ر٥	٢ر٩
يمنيون (اليمن الديمقراطية)	٤٥ر٨	٢ر٨	٨٤ر٧	٢ر١	٦ر٢	١ر٦	٨٠ر٩	٢ر٤	٥ر٩	٢ر٠
مجموع فرعي: (العرب)	(١٠٤١ر١)	(٦٤ر٧)	(٩٦٢ر٧ ١)	(٤٨ر٤)	(٦ر٥)	(٣٧ر٧)	(٧١٧ر٥ ١)	(٥٠ر٦)	(٥ر١)	(٣٧ر٨)
ايرانيون	٧٠ر٠	٤ر٣	١١٥ر٦	٢ر٨	٥ر١	١ر٩	٩٨ر١	٢ر٩	٣ر٤	١ر٦
هنود	١٤١ر٩	٨ر٨	٣٦٤ر٤	٩ر٠	١٠ر٠	٩ر١	٢٩١ر٢	٨ر٦	٧ر٥	٨ر٤
باكستانيون	٢٠٥ر٧	١٢ر٨	٥٥٥ر١	١٣ر٧	١٠ر٤	١٤ر٣	٤٤٦ر٠	١٣ر١	٨ر٠	١٣ر٥
مجموع فرعي: (جنوب اسيا)	(٣٤٧ر٦)	(٢١ر٦)	(٩١٩ر٥)	(٢٢ر٧)	(١٠ر٢)	(٢٣ر٤)	(٧٣٧ر٢)	(٣١ر٧)	(٧ر٨)	(٢١ر٩)
جنوب شرق آسيا	٣٠ر٥	١ر٣	٣٨٣ر٩	٩ر٥	٣٤ر٠	١٤ر٨	٣٦٩ر٩	١٠ر٩	٣٣ر٥	١٩ر٦
بقية العالم	١٣٠ر٨	٨ر٢	٦٧٧ر٩	١٦ر٦	١٧ر٩	٢٢ر٢	٤٧٢ر٨	١٢ر٩	١٢ر٧	٩١ر١
المجموع	١٦١٠ر٠ *	١٠٠ر٠	٤٠٥٩ر٦ *	١٠٠ر٠	٩ر٧	١٠٠ر٠	٣٩٥ر٥ *٣	١٠٠ر٠	٧ر٧	١٠٠ر٠

المصدر:

Highlights of Current and Prospective Dimensions, Characteristics and Impacts of International Labour Migration in the Middle East and North Africa, Socknat, Birks, and Serageldin (Rabat: 1981) Table 10, p. 25, quoted in The Middle East Journal, Autumn 1984, Vol 38, No 4.

* لا يشمل الجزائريين.

الجدول ٤

البلدان العربية الرئيسية المصدرة لليد العاملة: العمالة المحلية والعمال المصدرون الى البلدان الرئيسية والمستوردة لليد العاملة، ١٩٧٤-١٩٨٥

(بالالاف، ما لم يذكر غير ذلك)

	١٩٧٥			١٩٨٥ معدلات نمو مرتفعة				١٩٨٥ معدلات نمو منخفضة			
	العمالة المحلية للمواطنين (أ)	العمالة في الخارج	النسبة المئوية للقوى العاملة في الخارج	النسبة المئوية لحصة العرب من العمالة في الخارج (ب)	العمالة المحلية للمواطنين (أ)	العمالة في الخارج	النسبة المئوية للقوى العاملة في الخارج	النسبة المئوية لحصة العرب من العمالة في الخارج (ب)	العمالة المحلية للمواطنين (أ)	العمالة في الخارج	النسبة المئوية للقوى العاملة في الخارج	النسبة المئوية لحصة العرب من العمالة في الخارج
مصريون	٩ ٠٧٠	٣٥٣	٣ر٧	٣٤ر٦	١٢ ١٢٧	٧١٣	٥ر٥	٣٩ر٣	١١ ١٥٤	٦١٦ر٩	٥ر٣	٣٦ر٤
اردنيون	٢٠٧	١٣٩	٤٠ر٣	١٣ر٦	٤١٣	٢٧٧	٣٨ر٣	١٤ر١	٣٨٥	٢٦٧ر٠	٤١ر٠	١٥ر٧
لبنانيون	٥٢٣	٣٨	٥ر٠	٢ر٩	٥٨٧	٧٠	١٠ر٦	٣ر٨	٥٨٧	٧١ر٧	١٠ر٩	٤ر٢
عمانيون	٨٩	١١	٣٥ر٨	٣ر٠	١٥٠	٤٦	٢٣ر٤	٣ر٥	١٥١	٤٤ر٦	٢٢ر٨	٢ر٦
سودانيون	٣ ٦٧٤	٣٦	٠ر٧	٢ر٦	٣ ٧٠٤	٨٨	٢ر٣	٤ر٨	٣ ٣٦١	٧٩ر٩	٢ر٣	٤ر٧
سوريون	١ ٧٤١	٣٨	٢ر١	٣ر٧	٢ ٣١١	٩٦	٤ر٠	٥ر٣	١ ٩٣٦	٩١ر٨	٤ر٥	٥ر٤
تونسيون	١ ٥٩٩	٢٩	١ر٨	٢ر٨	٢ ١٢٢	٦٣	٢ر٩	٣ر٥	١ ٩١٤	٦٣ر٢	٣ر١	٣ر٧
يمنيون (اليمن)	١ ٠٣٣	٣٢٩	٢٤ر١	٣٣ر٣	١ ١٥٥	٤٠١	٢٥ر٨	٣٣ر١	١ ٠٨٧	٣٨١ر٠	٣٥ر٩	٣٢ر٥
يمنيون (اليمن الديمقراطية)	٣١١	٤٦	١٢ر٩	٤ر٥	٤٣٩	٨٥	١٦ر٢	٤ر٧	٣٥٤	٨٠ر٩	١٨ر٦	٤ر٨
المجموع	١٨ ٢٤٦	١ ٠١٩	٥ر٣	١٠٠ر٠	٢٣ ٠٠٨	١ ٨١٨	٧ر٩	١٠٠ر٠	٢٠ ٩٢٨	١ ٦٩٦ر٠	٧ر٥	١٠٠ر٠

ملاحظات: (أ) العمالة المحلية لا تشمل فائض اليد العاملة بالداخل.

(ب) لاتشمل العراقيين والموريتانيين والصوماليين.

المصدر: Highlights of Current and Prospective Dimensions, Characteristics and Impacts of International Labour Migration in the Middle East and North Africa, Socknat, Birks, and Serageldin (Rabat: 1981) Table 11, P. 26, quoted in the Middle East Journal, Autumn 1984, Vol. 38, No. 4.

الجدول ٥

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في بلدان غربي آسيا، ١٩٨٠-١٩٨٤

مجموعات البلدان	بالاسعار الحالية ١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤*	بالاسعار الثابتة ١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣*
١- بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٠ر٦	-١٧ر٧	-٣ر٩	١ر٥	١ر٧	-٧ر٧	-١٥ر٠
٢- العراق	-١ر٣٥	٢٢ر٦	٩ر٥	١٠ر٢	-٣٥ر٠	-٥ر٥	-٧ر٤
المجموع الفرعي للاقتصادات النفطية	-١ر٦	-١٢ر٥	-١ر٥	٣ر٢	-٦ر٤	-٧ر٤	-١٤ر٠
الاقتصادات المتنوعة الاخرى	١٨ر٨	١ر٣	٧ر٣	٤ر٦	٣ر٣	-٢ر٠	٢ر٨
البلدان الاقل نموا	٧ر٩	١٨ر٦	٧ر٦	٨ر٤	٦ر٠	٨ر٦	٣ر٣
المجموع لغربي آسيا	-٤ر٣	-١١ر٠	-٠ر٥	٣ر٥	-٤ر٥	-٦ر٨	-١٢ر٥
مصر	١٤ر٩	٨ر٩	٨ر٧	٨ر١	٦ر٦	٤ر٧	٧ر٠
المجموع لأعضاء الاسكوا	-٣ر٨	-٩ر٣	٠ر٥	٤ر٠	-٣ر٧	-٥ر٨	-١٠ر٧

المصدر: ECWA (1985), Page 38.

* تقديرات أولية.

الفصل الرابـــع

السياسات والبرامج التي تهدف الى التخفيف من الفقر في المناطق الريفية

جرى في الفصل السابق بحث أثر التغييرات الأخيرة في الاقتصاد العالمي على بلدان الشـــرق الأدنى. وقد كانت هذه التغييرات بمثابة صدمات خارجية، وخاصة بالنسبة للبلدان غير المنتجة للنفـــط التي ليس لها سيطرة عليها. وسيستكشف في هذا الفصل مجموع الخيارات التي تستطيع الحكومـــات أن تسيطر عليها بدرجة كبيرة اذا أرادت القيام بعمل ايجابي فيما يتعلق بالتخفيف من الفقر في بلدانها.

ومن الواضح أن السياسات والبرامج المحددة المتوفرة من حيث المبدأ، للحكومات عددها كبيـــر جدا. والسياسات والبرامج التي ستجرى مناقشتها في هذا الفصل مجمعة في أربع فئات. ولقد أختيـــرت هذه الفئات لتوضيح التسلسل من التدابير الأكثر أهمية الى التدابير الأقل أهمية، ومن التدابير التـــي يمكن توقع أن تكون ذات أثر سياسي أو اقتصادى كبير الى التدابير التي يرجح أن تكون ذات أثر أقـل أو أن يظهر أثرها متأخرا، رغم أنها مفيدة.

وستبحث أولا التدابير التي تؤثر على توزيع السلطة السياسية، أى التي تسمح للفقراء بأن تكـــون لهم كلمة مسموعة والتي تعطيهم فرصة التأثير على عملية توزيع الثروة والدخل. وسينظر بعد ذلك فـــي التدابير التي تغير توزيع الموارد المنتجة كالأراضي. ويلي ذلك بحث السياسات الرامية الى تحويل قـــدر أكبر من تدفق الدخل الى الفقراء. وأخيرا ستبحث السياسات الرامية الى تحويل جزء أكبر من تدفـــق الاستثمارات لصالح الفقراء في المناطق الريفية.

توازن السلطة السياسية

في العديد من بلدان العالم الثالث، ليس الفقراء محرومين اقتصاديا فحسب بل أنهم أيضـــا مضطهدون سياسيا، وخاصة في المناطق الريفية حيث يكون السكان مشتتين ومعزولين وغير منظميـــن. وقد يكون الفقراء ضحايا للتمييز على أسس قبلية أو طبقية أو إثنية أو غير ذلك، وضحايا لتلاعب مالكـــي الأراضي ومقرضي الأموال والتجار، وضحايا للإستغلال. وينبغي أن يبدأ أى جهد جدى لزيادة رفاهـــة الفقراء بضمان تحررهم من العنف والقمع. وليس هناك من الحاجات ما له أهمية تزيد عن أهمية الحاجة الـــى الأمن الشخصي والجماعي. إلا أنه قد يكون من الضرورى في بعض البلدان حدوث تغيير في توازن السلطـــة السياسية على الصعيد الوطني اذا أريد تلبية الحاجة الأساسية الى الأمن.

والوضع المثالي في مجتمع يكون فيه لصوت كل شخص وزنه هو أن يتمكن الفقراء من التأثير علـــى السياسات التي تحدد ما اذا كانوا يتمتعون بالأمن الشخصي والاقتصادى أم لا، والتي أهمها السياسات التـــي تؤثر على توزيع الثروة والدخل. وهذا الهدف يعني ضمنا أنه ينبغي أن يدمج الفقراء الريفيون فـــي الحركات السياسية الوطنية وأن تكون لهم كلمة في المؤسسات الوطنية السياسية والقضائية والاقتصاديـــة، وأن يكون لهم تأثير يتناسب مع عددهم في جميع هيئات صنع القرار (FAO (1984.

توزيع الموارد الانتاجيـــة

إن تمركز التدخل الحكومي الهادف في هذا المجال أمر لا بد منه. فالهدف من إعادة تخصيـــص الموارد الانتاجية هو تأمين توزيع هذه الموارد بصورة أكثر مساواة على كافة السكان. ولبرنامج من ذلـك القبيل فائدتان رئيسيتان: أولا؛ فإنه بالنظر الى أن توزيع الدخل يعتمد الى حد كبير على توزيع المـــوارد الانتاجية فإن إعادة التوزيع ستسفر فورا عن توزيع للدخل أكثر مساواة وعن تحسن كبير في الدخـــل الحقيقي للفقراء. وثانيا؛ فإن مزايا أى برنامج لإعادة توزيع الموارد تتمثل في كونه اجراء يتم مرة واحـــدة والى الأبد ولا يمكن نقضه إلا بصعوبة كبيرة. ويتعين بذلك على أية حكومة تبدأ عملية لإعادة توزيع مـــن ذلك القبيل أن تقرر نوع التنظيم الاقتصادى الواجب اتباعه. وهناك، بصفة عامة، اختياران: نظام زراعـــي يتكون من صغار الفلاحين؛ أو شكل معين من أشكال التنظيم المجتمعي.

ولنظم حيازة الأراضي المجتمعية عدة مميزات جديرة بالنظر Griffin, 1983. فأولا؛ من الممكن، داخل النظم الجماعية، أن يكفل التوظيف الكامل لليد العاملة. وثانيا؛ فإن النظم الاجتماعية لا تخلق فحسب درجة كبير من المساواة في الدخل بل تنزع أيضا الى إدانة هذه المساواة على مر الزمن. وثالثا؛ تحتـــوى النظم المجتمعية على طاقة كامنة كبيرة لتجميع رأس المال. ورابعا؛ توفر هذه النظم إطارا لتصنيـــع المناطق الريفية. وخامسا؛ توفر هذه النظم إطارا مؤسسيا لتقديم الخدمات العامة كالصحة والتعليـــم. وأخيرا فإن هذه النظم توفر إطارا للمشاركة المحلية في الشؤون السياسية. ويمكن إدراج مميزات مماثلـــة في تصميم النظم الزراعية لصغار الفلاحين، إلا أن هذه المميزات ليست كامنة أصلا في تلك النظم.

وقد يكون هناك عدد قليل من الحكومات التي لديها استعداد للتفكير في برنامج لإعادة توزيـــع الموارد يكون جذريا بنفس الدرجة الوارد وصفها أعلاه. إلا أن هناك مجموعة من التدابير البديلة التـــي تترتب عليها إعادة توزيع جزئية، على الأقل، للموارد الخارجية والتي قد تكون مفيدة لبعض قطاعـــات الفقراء الريفيين. وتشمل هذه التدابير فرض حد أعلى لملكية الأراضي أو إعادة توزيع الحيازات غيـــر المزروعة. ومن عيوب تلك السياسات: سهولة التهرب منها، وصعوبة تنفيذها، وارتفاع تكلفة إدارتهـــا، كما أنها عرضة للتورط في خلافات قانونية مطولة، ويمكن أيضا أن تكون محدودة الأثر في التخفيف مـــن حالات الفقر الشديد. والمستفيدون الأساسيون من هذه السياسات هم، عادة، أفراد الأسر المعيشية التي تملك، بالفعل، بعض الأراضي؛ وفي العديد من الحالات، يستبعد تماما من لا يملكون أراض. وفي الحـــالات التي تكون فيها مساحات الأراضي التي سيعاد توزيعها صغيرة، قد يكون من الأفضل اتباع سياسة توفر لكـل أسرة معيشية معدمة في المناطق الريفية قطعة أرض منزلية يمكن أن تزرع فيها خضروات وفواكـــه، وأن تربى عليها الدواجن، وأن يبنى فوقها مسكن مع الحصول على حق ملكيته. ومن مزايا تلك السياسة أنهـــا توفر مستوى أدنى من الأمن الاقتصادى لكل فرد، رغم أن مساهمتها في التخفيف من الفقر قد تكـــون متواضعة.

وهناك أيضا سياسات أقل طموحا. وهذه السياسات تترك عملية توزيع ملكية الأراضي علـــى حالها، ولكنها تحاول تغيير العلاقة التعاقدية بين صاحب الأرض والمستأجر. ومن الأمثلة على ذلـــك، السياسات التي تجعل الزراعة بالمشاركة غير قانونية، أو التي تحدد حصة دنيا يحصل عليها المستأجـــر، أو التي تحاول تأمين الحيازة للمستأجرين. وقل أن تنجح عمليا هذه السياسات في تحقيق تحسن كبير في وضـع

المستفيدين المستهدفين. فإذا كان لا يسمح لأصحاب الأراضي بطرد المستأجر الذى يسلك سلوكا غير مرض فإنه يمكنهم التحول بكل بساطة الى نظام فلاحي يقوم على اليد العاملة المؤجرة. واذا حددت لأصحاب الأراضي الحصة الدنيا من المحصول الواجب منحها للزارع بالمشاركة فإنه يمكنهم، بكل بساطة، أن يطالبوا المستأجر بتوفير المزيد من المدخلات المادية أو أن يستغلوا أسواق عناصر الإنتاج المترابطة بجعل المستأجر يدفع المزيد مقابل القروض، أو عرض سعر أقل لناتج المستأجر الذى يتولى صاحب الأرض نقله وتسويقه لحساب المستأجر.

واذا كانت الزراعة بالمشاركة ممنوعة قانونيا فإنه يمكن لصاحب الأرض أن يتحول، بكل بساطة، إما الى نظام ايجار محدد للفلاحة أو الى نظام يقوم على أساس استئجار اليد العاملة. ولذلك فإن الاصلاحات التعاقدية التي من ذلك القبيل لا توفر بديلا حقيقيا للتغيير في ملكية وسائل الانتاج.

توزيع دفق الدخل

إذا كانت حكومة ما غير قادة على تغيير حقوق الملكية فإنها قد تحاول التخفيف من مشكلة الفقر بتغيير توزيع الدخل. وعمليات تحويل الدخل الى الفقراء تأخذ، عادة، شكل المدفوعات العينية وليس شكل المنح النقدية. وتتمثل أهم التحويلات العينية في توفير الدولة لخدمات صحية وتعليمية مجانية أو مدعومة. ومن المحتمل أن تكون لنظم تحديد حصص من الأغذية، وهي نظم موجودة في عدة بلدان، نفس الأهمية؛ ويمكن، مبدئيا، أن تستخدم للتخفيف من الجوع وسوء التغذية. غير أن توزيع الحكومة للحبوب الغذائية قد أدى، عمليا، في حالات كثيرة الى زيادة حدة اللامساواة بدلا من تخفيفها. ففي بنغلاديش، أفاد النظام، أساسا، الطبقة المتوسطة الحضرية والجيش وموظفي الخدمة المدنية. وأكثرية المستفيدين في باكستان ومصر والجزء الأكبر من الهند هم من سكان المراكز الحضرية. وتوجه هذه البرامج، بما في ذلك انحيازها الواضح للمناطق الحضرية، يعكس طبيعة المصالح الطبقية وانعدام الالتزام الجدى من قبل الطبقات الحاكمة بالتخفيف من الفقر. إلا أنه في حالات استثنائية، كحالة كوبا والصين مثلا، تبين أن يمكن لنظام يقوم على تحديد حصص من الأغذية أن يفيد الفقراء (Griffin and James, 1981).

وعلى العموم فان النتائج التي أحرزتها الحكومات في مجال تحسين توزيع الدخل بهذه الطرق كانت عادية. وفي اكثرية بلدان الشرق الادنى وجنوب آسيا، مع الاستثناء الجزئي لبعض البلدان المصدرة للنفط، لم تطبق سياسات الضرائب والانفاق المرتبطة بدول الرفاهة الغربية الا على نطاق محدود. وهذه السياسات افادت، اساسا، المجموعات ذات الدخل المتوسط والمرتفع. وقد استبعد فقراء المناطق الريفية بصورة تكاد تكون كاملة من البرامج.

ويمكن اعتبار سياسة الاسعار اسلوبا لاعادة توجيه تدفق الدخل نحو الفقراء الريفيين. وكما لوحظ، فان آثار سياسات الاسعار على الفقراء الريفيين متشعبة لان الفقراء ليسوا مجموعة متجانسة. واكثرية مدفوعات دعم المدخلات والقروض المدعومة يستفيد بها كبار الفلاحين واكثرهم غنى، في حين يتأثر جميع الفلاحين الذين يبيعون أى جزء من ناتجهم بانخفاض الاسعار. وقد لا يستفيد الفلاح التقليدى

الصغير من دعم التكنولوجيا المحسنة، بل انه قد يدفع ايضا ضرائب غير مباشرة يمول منها هذا الدعم. ومن بين المستفيدين الآخرين من السياسات التي تخفض الاسعار الزراعية وتدعم المدخلات الطبقات الحضرية المتوسطة وفوق المتوسطة وليس بالضرورة الفقراء الريفيون.

وفي الاردن، تعتبر سياسة اسعار السلع الاساسية منحازة للسكان الحضريين، من خلال برامج اسعار الاغذية الاستهلاكية، ولكبار حائزى الاراضي.

والبلدان التي نجحت في اقامة مجتمع ريفي تسودة المساواة وطورت، علاوة على ذلك، على مستوى المجتمع المحلي الريفي، مؤسسات تشجع الاستثمارات داخل القطاع الزراعي وفي المناطق الريفية، كالصين مثلا، تستيطيع استخدام الاسعار كوسيلة لتقليل الفجوة الموجودة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وتشجيع الاستثمارات في المناطق الريفية. وليس من المرجح في تلك البلدان ان تكون آثار الاسعار على مختلف المجموعات داخل المجتمع متعارضة. وفي البلدان التي توجد بها نسبة كبيرة من العمال المعدمين الذين ليس لديهم ما يبيعونه او من صغار المنتجين الذين ليس لديهم الا منتجات قليلة للبيع، هناك حاجة لضمان الا يؤدى ارتفاع اسعار الاغذية الى تقليل الدخل الحقيقي للاشخاص الاكثر فقرا، بالرغم من ان سياسات الاسعار توفر حوافز للنمو والعمالة داخل الزراعة، وفي هذه الحالات، قد ينشأ، على الامد القصير تناقض بين سياسات الاسعار التي تهدف الى تحقيق النمو الزراعي، من ناحية، والهدف المتمثل في التخفيف من الفقر في المناطق الريفية، من ناحية اخرى.

نمط الاستثمار

ان امكانية التخفيف من الفقر بتوجيه نسبة كبيرة من تدفق الاستثمارات الجديدة نحو المشاريع التي تحقق فائدة مباشرة بالنسبة للفقراء قد تبدو لأول وهلة جذابة بالنسبة للحكومات من نواح عديدة، فذلك لا يتطلب ادخال تغيير فورى على نمط توزيع الثروة والاستهلاك الشخصي او خفض مستوى المعيشة للمجموعات الافضل حالا في المجتمع. كما ان ذلك لا يتطلب زيادة في مجموع الاستثمارات، بل مجرد تغيير في نمط الاستثمار؛ ذلك لا يتطلب تغييرا في حقوق الملكية او في ملكية وسائل الانتاج. ومن الواضح ان تلك الاستراتيجية هي استراتيجية تدريجية؛ فهي تعمل في النطاق الحدى وتحدث تغييرا بطيئا على مدى فترة زمنية طويلة، كما يبقى اضطراب العلاقات الاجتماعية عند الحد الادنى. اما تحقيق النفع فانه لا يكون ملحوظا، ويعتقد في بعض البلدان ان ذلك هو كل ما يمكن القيام به.

وقد اجرى شينيرى وزملاؤه Chenery et al (1974) تمارين محاكاة على اقتصاد بلد نام نموذجي، مقارنين بين عدد من الخيارات السياسية بما فيها اعادة توزيع الاستهلاك، واعادة توزيع الاستثمارات، والسيطرة على الاجور، والنمو الاقتصادى القائم على سياسة عدم التدخل. وقد استنتج ان هناك احتمالا كبيرا لزيادة دخل الفقراء عن طريق سياسة لتحويل الاستثمارات. ورغم ان هذه السياسة تعمل في النطاق الحدى، فانه من الممكن ان تؤدى الى ادخال تحسينات كبيرة على نمط تركيز الموارد على مر الزمن. فاذا

كان دخل المجموعات الاكثر فقرا مقيدا بسبب قلة رأس المال المادى والبشرى وعدم توفر فرص الوصول الى الهياكل الاساسية، يمكن لإعادة تخصيص الموارد العامة ان توفر آلية قوية لازالة هذه القيود. ويقول المؤلفون ان نسبة الموارد المحولة التي ينطوى عليها الامر، وهي ٣ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في السنة لمدة ٢٥ سنة، ليست صغيرة ولكنها ممكنة في العديد من البلدان وبالمقارنة بالحل الاساسي المتمثل في سياسة عدم التدخل فانه كان من المتوقع ان تزداد حصة دخل أفقر ٤٠ في المائة من السكان من قرابة ١٢ في المائة الى ١٩ في المائة خلال ٢٥ سنة. الا ان الزيادة المطلقة في مستوى الدخل الحقيقي لاكثر الاشخاص فقرا كانت متواضعة الى حد كبير، اذ لم تزد عن حوالي ٣٣ في المائة خلال الفترة. ومما يثير الاهتمام بالنسبة للمحاكاة انه بالرغم من ان دخل بقية السكان يزداد ايضا فانه يزداد بمعدل اقل في اطار الحل الاساسي، كما ان الناتج القومي الاجمالي في مجموعه ينمو ايضا بمعدل اقل سرعة.

الا انه من المهم ان يعترف بان الهامش الذى تجرى في نطاقه هذه التفاعلات هو، عمليا، هامش ضيق جدا. فمجموع الاستثمار الاجمالي يتراوح بين متوسط قدره ١٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المنخفضة الدخل خلاف الهند والصين، وقرابة ٢٤ في المائة في البلدان المتوسطة الدخل. وقل ان تصل حصة الاستثمار المخصصة للزراعة الى ٣٠ في المائة، ويبدو انها تبلغ في المتوسط قرابة ١٠ في المائة. ولذلك فان الاستثمار في الزراعة في بلد نموذجي من بلدان العالم الثالث يمثل ما يتراوح بين ١ر٤ في المائة و٢ر٥ في المائة فقط من الناتج المحلي الاجمالي. وكي تتحقق الزيادات المتواضعة في الدخل التي يشير اليها تمرين المحاكاة، من الواضح انه يتعين تخصيص هذا الاستثمار كله لعمليات التحويل الموجهة لصالح الفقراء. وقد يكون الاستثمار في القطاعات الاخرى مفيدا بالطبع، بالنسبة للقطاع الريفي، ولكن ذلك لا يمنع من انه في الوقت الحاضر لا تخصص سوى نسبة صغيرة من الناتج المحلي الاجمالي للمشاريع الاستثمارية الرامية الى زيادة ناتج الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية ودخلهم.

وبالاضافة الى ذلك، هناك دلائل كثيرة على ان مشاريع التنمية الريفية التي تمولها الحكومات والوكالات الدولية كثيرا ما تخفق في تحقيق فائدة للفقراء بل وفي بلوغ هدفها المتمثل في زيادة الناتج الزراعي. وقد بينت ذلك بوضوح كبير الدراسات المتعلقة بالمشاريع التي يضطلع بها في عدد من البلدان الافريقية وهي تنزانيا وكينيا وغانا والنيجر والسودان و نيجيريا (Heyer et al, 1981). كما افيد عن تحقيق نتائج مماثلة فيما يتعلق ببنغلاديش (Hartman and Boyce, 1983).

وتشير عمليات محاكاة السياسة العامة التي اجريت على بنغلاديش واشير اليها في Alamgir and Ahmad (1981) الى ان المسائل الاكثر فاعلية بالنسبة لتحسين دخل العمال المعدمين تتمثل في زيادة فرص حصولهم على الموارد الانتاجية والمدخلات المتصلة بها. وقد تبين انه حتى في هذه الحالة لا يمكن تحسين دخلهم الا بقدر متواضع. ولوحظ ان التفاوت في توزيع دخل السكان الزراعيين سيزيد في عام ٢٠٠٠، في ظل جميع البدائل السياسية التي كانت قيد البحث، عما كان عليه في عام ١٩٧٥ الا انه يمكن للتدخل من خلال السياسات ان يحقق نتيجة افضل من حيث تقليل التفاوت في الدخل. ولم يمكن تحقيق أى تقدم في وضع صغار الفلاحين والعمال المعدمين، على حد سواء، الا عندما استحدثت مجموعة من السياسات الجذرية.

وتتضمن استراتيجيات اعادة التوزيع التي تنطوى عليها عمليات المحاكاة هذه ما يلي:

١- اعادة توزيع الدخل من الماشية ومصائد الاسماك لصالح العمال المعدمين.

٢- ادخال تغييرات على نمط الزراعة للتعويض عن الدخل الذى يفقده صغار المزارعين بسبب اعادة توزيع الدخل من الماشية ومصائد الاسماك.

٣- استحداث اصلاح زراعي يقوم على مبدأ الارض لزارعها.

٤- وضع حد اقصى قدره ١٠ أفدنة لملكية الاراضي الصالحة للزراعة، واعادة توزيع الفائض من الاراضي على اكبر عدد من اسر الفلاحين المعدمين كقطع مساحتها ٥ر١ فدان.

٥- ادخال تغييرات على نمط الزراعة في اتجاه زراعة المحصولات التي تستخدم فيها اليد العاملة بكثافة في المزارع الكبيرة.

الفصل الخامس

دراسات حالات إفرادية للتغيير الزراعي في الشرق الأدنى

هذا الفصل مخصص لدراسات حالات إفرادية عن الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ومصر وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وتتبع كل دراسة نفس الشكل تقريبا مع وصف موجز لوضع الزراعة في الاقتصاد، ولأساس الموارد (الأراضي والسكان)، وللهيكل الزراعي والتنمية الريفية، ولدرجة الفقر في المناطق الريفية، وللسياسات والبرامج الرامية الى التخفيف من الفقر. والهدف من دراسات الحالات الافرادية هذه هو تكملة التحليل الشامل للعلاقات بين النمو والتنمية والفقر في المناطق الريفية، من ناحية، والسياسات المتعلقة بالتخفيف من الفقر، من ناحية أخرى، وهو التحليل الذى سعينا الى القيام به في الفصول السابقة وذلك بمناقشة أكثر تفصيلا لتجارب البلدان في منطقة الاسكوا كل على حدة وللطريقة التي طرقت بها المشاكل المشتركة.

وتعتمد الدراسات المتعلقة بالاردن والعراق والجمهورية العربية السورية واليمن اعتمادا شديدا على الورقات التي أعدت من جانب الاسكوا ESCWA (1985)، وعلوان Alwan (1985)، والزعبي El-Zoobi (1984)، وكودار Qudar (1985)، على التوالي. ويمكن للقارئ أن يجد في هذه المصادر وصفا ومناقشة أكثر تفصيلا.

مصر

دور الزراعة في الاقتصاد

زاد نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي على مدى الفترة ١٩٦٠-١٩٨٢ بنسبة ٣ر٦ في المائة في السنة ، في المتوسط ، وهي نسبة تزيد قليلا عن المتوسط بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل. وقد كانت نسبة الزيادة العامة في الناتج المحلي الاجمالي في الستينات ٤ر٣ في المائة في السنة، وارتفعت هذه النسبة الى ٨ر٤ في المائة في السنة في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٢. غير ان نسبة الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الزراعي كانت أقل من ذلك كثيرا، اذ كانت ٩ر٢ في المائة و٣ في المائة في الفترتين، على الترتيب. وبذلك فان نسبة الزيادة في الناتج الزراعي لم تزد، على مدى الفترة بأكملها، عن نسبة الزيادة في عدد السكان التي كانت ٥ر٢ في المائة في السنة الا زيادة هامشية. وقد انخفضت حصة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٣٠ في المائة في عام ١٩٦٠ الى حوالي ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٢.

ولعدة قرون، كانت الزراعة، وخاصة القطن، هي المصدر الرئيسي للدخل من النقد الاجنبي في مصر. غير انه خلال السبعينات انخفض حجم الصادرات الزراعية بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا، كما انخفضت حصة الزراعة من ٨٠ في المائة في عام ١٩٧٠ الى حوالي ١٦ في المائة في عام ١٩٨٠.

وقد انخفضت نسب الاكتفاء الذاتي بالنسبة للسلع الزراعية الرئيسية انخفاضا كبيرا على مدى العشرين عاما الاخيرة. فالرقم القياسي لنصيب الفرد من الانتاج الغذائي، باعتبار ان رقم الاساس هو ١٠٠ للفترة ١٩٦٩-١٩٧١، كان ٨٥ فقط في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢. كما ان واردات الحبوب قد زادت من حوالي ٣ر٩ مليون طن في عام ١٩٧٤ الى ٦ر٧ مليون طن في عام ١٩٨٢. وجرى تمويل العجز التجارى الناتج عن ذلك في الحساب الجارى عن طريق المعونة التساهلية المقدمة من الخارج، وخاصة من الولايات المتحدة الامريكية ومن الزيادة الكبيرة في تحويلات العمال المصريين العاملين في الخارج، وخاصة في دول الخليج.

ورغم نزوح عدد كبير من العمال الزراعيين الى قطاعات اخرى، بل والى بلدان اخرى، فان اجمالي اليد العاملة في الزراعة ظل ثابتا الى حد ما، خلال السبعينات عند حوالي ٤ ملايين شخص. وطبقا لما هو وارد في «تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤»، انخفضت حصة الزراعة في اليد العاملة من ٥٨ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٠. الا انه يجب توخي الحرص عند التعامل مع البيانات المتعلقة باليد العاملة الزراعية؛ اذ انه من المحتمل ان تكون الارقام المتعلقة بحجم العمل الذى تؤديه النساء في الزراعة والتي ترد في الاحصاءات الرسمية أقل من الارقام الفعلية Richards and, Martin, 1983.

قاعدة الموارد

ان حوالي ٩٦ في المائة من مساحة مصر عبارة عن صحراء. والاراضي القابلة للزراعة مساحتها حوالي ستة ملايين فدان فقط؛ وتقع على امتداد ضفتي النيل في مصر العليا ومصر الوسطى وفي دلتا النيل. وقد كان اجمالي عدد السكان في عام ١٩٨٢ حوالي ٤٤ مليون نسمة، ومن المتوقع ان يزيد الى حوالي ٥٢ مليون في عام ١٩٩٠. وفي عام ١٩٨٢، قدر ان السكان الحضريين يشكلون ٤٥ في المائة من اجمالي عدد السكان. وبالنظر الى قرب المدينة والقرية في مصر فان التمييز بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية اقل في مغزاه مما هو في الكثير من البلدان الاخرى. وتعد نسبة الكثافة الفعلية للسكان في البلد من بين اعلى النسب في العالم.

ومن المحتمل ان يكون فقد الارض نتيجة لزحف المناطق الحضرية وتجريف التربة لصناعة الطوب قد عادل الزيادة في مساحة الارض التي اصبحت قابلة للزراعة نتيجة لمشاريع استصلاح الاراضي. وجميع الاراضي القابلة للزراعة ، تقريبا، هي اراض مروية؛ كما ان التربة، الغرينية في الغالب ، ذات نوعية جيدة جدا. غير ان انتاجية الاراضي الزراعية المصرية قد انخفضت لعدم اقامة شبكات صرف ملائمة في الماضي. وفي عام ١٩٨٠، كانت مساحة الاراضي القابلة للزراعة ٦ر٣ ملايين فدان تقريبا، وكانت كثافة الاستزراع ١ر٩ تقريبا، بحيث كانت المساحة الكلية المستزرعة في السنة حوالي ١١ مليون فدان. والمحاصيل الرئيسية، من ناحية المساحة، هي البرسيم المستخدم كعلف للماشية، والقطن، والقمح، والذرة، والارز، والخضروات.

النظام الزراعي والتنمية الريفية

ألزم قانون الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ جميع المستفيدين من الاصلاح الزراعي بأن يصبحوا اعضاء في الجمعيات التعاونية. وقد حلت الجمعيات التعاونية محل ملاك الاراضي السابقين في تنظيم الزراعة وفي توفير القروض وغيرها من المدخلات وفي تسويق المنتجات. وقد جرى ، في الواقع، توسيع النظام كي يشمل جميع المناطق الريفية في مصر، تقريبا، بالاضافة الى المناطق التي شملها الاصلاح الزراعي.

وتوجد في كل قرية جمعية زراعية محلية يديرها مجلس منتخب يتراوح عدد اعضائه بين خمسة وسبعة، ويساعد هؤلاء الاعضاء مشرف تعينه وزارة الزراعة. ويمكن للحكومة، عن طريق الجمعيات التعاونية، ان تتحكم في جداول مناوبة المحاصيل، وتوزيع المياه، وتنظيم العمليات الزراعية. وبالاضافة الى توفير الجزء الاكبر من المدخلات الرئيسية، مثل الاسمدة والمبيدات الحشرية والبذور والقروض فان الجمعيات التعاونية هي منفذ تسويق المحاصيل الزراعية التي تحدد لها حصص وتشتريها الحكومة مباشرة.

ورغم صدور قانون الاصلاح الزراعي فان توزيع ملكية الارض لا يزال غير متساو، الى حد ما، بالمقارنة بالبلدان الاخرى. وهناك اختلافات في تقدير عدد الحيازات وتوزيع مساحاتها؛ غير انه قد يكون من الانصاف ان يذكر ان مساحة حوالي ٩٥ في المائة من الحيازات تقل عن خمسة أفدنة؛ وتشغل هذه الحيازات الآن حوالي ٥٠ في المائة من اجمالي مساحة الارض، في حين ان المزارع التي تزيد مساحتها عن ٢٠ فدانا تمثل حوالي ١ في المائة من اجمالي الحيازات وتشغل حوالي ٢٨ في المائة من مساحة الارض (الجدول ٧).

وقد انخفضت مساحات المزارع ، بانتظام، بسبب تحديد ملكية الارض ، وقانون المواليد الاسلامي، والثبات النسبي لمجموع مساحة الارض، وسرعة زيادة عدد السكان الريفيين. الا انه يجب التمييز بين الاراضي المملوكة والاراضي المنزرعة، فقد يكون ثلث مساحة المزارع ، على الاقل، مؤجرا. ومعظم الايجارات نقدية. اما الزراعة بالمشاركة فليست شائعة في مصر رغم ان هناك دلائل تشير الى تزايد استخدامها كوسيلة للتحاليل على انظمة ملكية الارض المحددة طبقا لقانون الاصلاح الزراعي. ويجرى حماية المستأجرين بطرق متعددة. فالايجارات لا تزيد عن سبعة امثال ضريبة الارض، كما يجب ان تكون مدة الايجار ثلاث سنوات على الاقل. ومن الصعب ان يطرد المستأجرون من الارض؛ غير انه يدّعى ايضا ان هذه القيود يجرى التحاليل عليها في حالات كثيرة (Richards and Martin, 1983).

والنسبة المئوية للسكان الريفيين المعدمين ليست معروفة بدقة. وقد اشار هانسن ورضوان Hansen and Radwan (1982) الى ان النسبة المئوية للعمال الزراعيين المعدمين هي الآن ٢٠ في المائة فقط من السكان الريفيين.

وسوق العمالة مفتت بدرجة كبيرة، بحيث ان التوفيق بين العرض والطلب بالنسبة لمهارات معينة يمثل مشكلة. ولذلك فانه من الممكن ان تكون هناك جنبا الى جنب بطالة غير مقنعة، وعمالة

ناقصة، وشواغر، وزيادة في عدد الموظفين. ويشيع الآن وجود نقص في اليد العاملة الماهرة وكذلك في اليد العاملة غير الماهرة في الكثير من المجالات ، مع تركز فائض من اليد العاملة في القطاع العام وفي بعض المجالات الزراعية المحدودة النطاق، وربما في بعض اجزاء القطاع الحضرى غير الرسمي، وفيما بين عدد متزايد من الشباب المتعلم المتعطل.

وهناك بعض الدلائل التي تشير الى تزايد ضيق سوق اليد العاملة الزراعية وتزايد النقص في اليد العاملة. والاجور الحقيقية، التي ظلت ثابتة نسبيا على مدى فترات طويلة، زادت بسرعة خلال العقد الاخير (الجدول ٨). ومن التفسيرات المقبولة لهذا الاتجاه ما يلي : تزايد الهجرة سواء الى المراكز الحضرية او الى الخارج وزيادة التعليم في المناطق الريفية، وتوفر فرص العمل البديلة وخاصة تربية الحيوان بالنسبة لصغار المزارعين مما يسمح لهم بأن يشتركوا بقدر أقل في سوق العمالة المأجورة، وانخفاض مرونة العرض تمشيا مع معدلات الاجور ، ووجود عيوب مختلفة في سوق العمالة الزراعية وتفتت هذه السوق (Richards and Martin, 1983). ومن المحتمل ان تكون هذه الزيادات السريعة في الاجور الحقيقية احد الاسباب التي أدت الى انتشار الميكنة الزراعية في مصر. ومن المحتمل ان يكون تقديم القروض بسعر فائدة منخفض من اجل شراء الجرارات عامل آخر. ويشير ريتشاردز ومارتن Richards and Martin الى ان ارتفاع اسعار المنتجات الحيوانية بالمقارنة بانخفاض اسعار شراء معظم المحاصيل هو تفسير آخر شجع المزارعين على تقليل استخدام الحيوانات لاغراض الجر للحصول على غلات اكبر من اللحم واللبن من حيواناتهم.

وقد أدى التوسع في تقسيم المزارع الى زيادة عدد المزارع الصغيرة جدا التي لا يمكنها توفير العمل لجميع اعضاء الاسرة الذين لا يستطيعون ، لعدد من الاسباب، ان ينضموا الى سوق العمالة الريفية النشيطة او ان يهاجروا. ولذلك نرى، من جديد، وجود نقص عام متزايد في اليد العاملة جنبا الى جنب مع العمالة الناقصة في المزارع الصغيرة جدا.

وتعد غلات المحاصيل في مصر من بين اكبر الغلات في بلدان العالم الثالث. غير ان هناك اتفاقا على انه يمكن مع ذلك تحقيق زيادات كبيرة اذا ما ادخلت نظم صرف ملائمة. وقد زادت نسبة المساحة المخصصة للحبوب والتي تزرع بمحاصيل مختلفة مرتفعة الغلة، غير ان تأثير هذا على اجمالي الغلة محدود. وعلى مدى الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠، لم تتغير غلة القمح والارز تغيرا كبيرا. الا ان غلة القطن قد زادت زيادة كبيرة على مدى هذه الفترة (Wally et al, 1982).

وقد انخفضت حصة الاستثمار في الزراعة من حوالي ٢٥ في المائة من اجمالي استثمار القطاع العام في عام ١٩٦٥ الى ٧ في المائة فقط في عام ١٩٧٥. وقد وجه معظم الاستثمار في الزراعة نحو البرى. واستثمارات القطاع الخاص لم تعوض هذا النقص في استثمارات القطاع العام؛ ومن المحتمل انها كانت تتراوح بالتقريب بين ٤ في المائة و٥ في المائة فقط من اجمالي الاستثمار الثابت في اواسط السبعينات. وهناك اعتقاد عام بأن سياسة الاسعار التي تتبعها الحكومة كانت هي السبب في هذا. وقد وجهت الاستثمارات الخاصة نحو التوسع في انتاج الفواكه والخضروات. غير انه من المحتمل ان يكون الهيكل

الاساسي المادى التسويقي قد جعل التوسع في هذا المجال محدودا. وتشير الخطة الانمائية للفترة ١٩٨١/١٩٨٠ - ١٩٨٥/١٩٨٤ الى انه من المخطط ان يستخدم ١٢ في المائة من اجمالي الاستثمار الثابت في الزراعة بالمقارنة بنسبة ٧ر٧ في المائة التي استخدمت بالفعل في الفترة ١٩٧٩/١٩٧٥. وتفترض الخطة زيادة قدرها حوالي ٤٥٠٠٠ وظيفة في السنة على مدى الفترة في قطاع الزراعة. غير ان هانسن ورضوان Hansen and Radwan (1982) متشككان ، الى حد ما، في صحة هذا الفرض بالنظر الى ان تقديراتهما تشير الى ان العمالة في قطاع الزراعة قد انخفضت قليلا على مدى السنوات الخمس السابقة.

وكما سبق ان تبين فان الحكومة تحدد سنويا انتاج المحاصيل الرئيسية، ويتعين على المزارعين ان يسلموا كميات محددة منها عن طريق الجمعيات التعاونية بأسعار محددة. ويباع محصول القطن بأكمله وكذلك جزء كبير من محصول البصل الشتوى الى الجمعيات التعاونية بأسعار منخفضة محددة. ومن بين السلع الغذائية الاساسية ، تخضع نسب مختلفة من الفول والارز والقمح والعدس والسمسم والفول السوداني لنظام الحصة. وبالنسبة للسكر فان الحكومة تشترى محصول قصب السكر بأكمله تقريبا لأن جميع مرافق تجهيزه مملوكة للدولة.

ابعاد الفقر في المناطق الريفية

لا يوجد تحديد رسمي لحد الفقر في مصر. وقد قدر رضوان، ولي Radwan and Lee (1979)، ان نسبة الاسر الريفية التي تعيش تحت مستوى حد الفقر هي ٣٥ في المائة في الفترة ١٩٥٩/١٩٥٨ وان هذه النسبة انخفضت الى ٢٧ في المائة في الفترة ١٩٦٥/١٩٦٤، ثم ارتفعت بشدة الى ٤٤ في المائة في الفترة ١٩٧٥/١٩٧٤. والنسبة الاخيرة تمثل حوالي ٥ر٨ مليون شخص. وتبين مسوح انفاق الاسر ان معامل غيني قد زاد زيادة هامشية على مدى الفترة كلها وارتفع ارتفاعا هامشيا على مدى الفترة كلها من حوالي ٣٧ر٠ الى ٣٩ر٠ في المائة. وقد ورد في Hansen and Radwan (1982)، ان مستوى حد الفقر في مصر هو ٦٧ جنيها مصريا في السنة للفرد. كما ذكر ان فجوة الفقر هي ١٩ر٤ جنيه مصرى، وهذا الرقم يمثل ٢٩ في المائة تقريبا من الدخل المناظر لحد الفقر. وفي حين لا تتوفر معلومات حديثة اخرى عن درجة الفقر فانه من الممكن ان يستنتج من ارتفاع الاجور الحقيقية، الذى سبقت الاشارة اليه، ان نسبة الاشخاص الريفيين الذين يعيشون في فقر ربما تكون قد انخفضت منذ اواسط السبعينات.

ومع ذلك فان الزيادة في الاجور الحقيقية على مدى السنوات القليلة الماضية قد تعني ان من يعملون بالأجر لم يعودوا هم افقر الفقراء. ولقد كان انطباع البعثة التي اوفدتها منظمة العمل الدولية الى مصر (Hansen and Radwan, 1982)، ان افقر الاسر الريفية هي الاسر التي لا يتنوع دخلها كثيرا او التي لا يتنوع دخلها بالمرة، اى الاسر التي تعتمد على مزارع صغيرة جدا دون ان يكون احد افرادها من العاملين في دول الخليج، او الاسر التي يعمل افرادها في القطاع الثالث في القرى، وهو قطاع منخفض الانتاجية.

ويبين تحليل وارد في Radwan and Lee (1979) لبيانات مستقاة من المسح الذى اجرته منظمة العمل الدولية في عام ١٩٧٧ ان الاسر الشديدة الفقر، أى أدنى ١٠ في المائة من الاسر التي شملها المسح ، تبدو عليها جميع مظاهر الفقر المزمن وهي: الاعتماد بدرجة شديدة على التحويلات، بما فيها تحويلات العاملين في الخارج؛ وارتفاع نسبة المعوقين؛ وارتفاع نسبة الاسر المكونة من فرد واحد هو في حالات كثيرة شخص مسن. ومن الواضح ان التخفيف من الفقر في مثل هذه المجموعة من الاشخاص يحتاج الى سياسات خاصة للرعاية الاجتماعية. اما مستويات الدخل للمجموعات التي تعلو هذه المجموعة، التي تعاني من فقر حقيقي، فانها ترتبط بشكل عام بنمط النشاط الاقتصادى للاسرة. فالاسر المنخرطة بشكل رئيسي في العمل الزراعي تشكل نسبة ٣٠ في المائة التالية من الاسر؛ وبالنسبة للمجموعات التي تعلو هاتين المجموعتين فان الدخول المتزايدة ترتبط بامكانية الحصول على الارض وهي الامكانية التي تنعكس في زيادة الجزء من الدخل الذى يتم الحصول عليه من المزارع الاسرية ومن توفر فرص الحصول على دخل خارج القرية.

وقد بينت الدراسة التي اجرتها منظمة العمل الدولية ان هناك ترابطا كبيرا بين مختلف مظاهر الفقر في المناطق الريفية. كما تبين ان الاسر التي يقل دخلها عن الدخل المناظر لحد الفقر لا تحصل على ما يكفي من سعرات حرارية؛ بالاضافة الى ان ما تحصل عليه هذه الاسر من احتياجات اساسية مثل التعليم والاسكان يقل عن الحد الادنى للاحتياجات. وقد تبين ان ٣٠ في المائة من الفقراء يعانون من مشكلة سوء التغذية ونقص السعرات الحرارية بنسبة تتراوح بين ٣٥ في المائة و ٦٠ في المائة من احتياجاتهم. وفي المتوسط يستمد السكان الفقراء ٦٥ في المائة مما يحصلون عليه من سعرات حرارية من الحبوب والنشويات. كما بينت الدراسة ان الاغلبية الساحقة من الفقراء ومن الاسر التي تعيش على حد الكفاف تسكن في بيوت مصنوعة من الطوب النيء، وان ما يتراوح بين ٣ في المائة و ٧ في المائة منهم يسكنون في اكواخ، وان ما يتراوح بين ٨ في المائة و١٠ في المائة فقط يسكنون في بيوت مصنوعة من الطوب الاحمر. وعلى العكس من هذا فان حوالي ٣٠ في المائة من غير الفقراء يسكنون في بيوت مصنوعة من الطوب الاحمر. وعلاوة على هذا فان ١٦ في المائة فقط من البيوت التي تسكنها الاسر الفقيرة مزودة بمياه الشرب، و١٢ في المائة مزودة بالكهرباء، و٣٠ في المائة مزودة بمرافق المجارى الملائمة. وفيما يتعلق بالتعليم، كانت نسبة الفقراء الذين يقل مستوى تعليمهم عن التعليم الابتدائي ٩٥ في المائة، في حين كانت هذه النسبة بين غير الفقراء ٨٧ في المائة.

وفي محاولة لفهم العوامل السببية في عملية تولد الفقر، حدد المؤلفون ثلاث خصائص رئيسية هي: ملكية الموارد، والعمالة والخصائص الديموغرافية، ومصادر الدخل.

ولقد كان للفارق في توزيع الارض و الموارد المنتجة الاخرى آثار خطيرة على توزيع الدخل. وبلغ معامل غيني لحجم وتوزيع الموارد في المسح ٠ر٧٣ ويعتقد المؤلفون انه على الرغم من ان الاصلاح الزراعي كانت له بعض الآثار بالنسبة لاعادة توزيع الارض و الدخل فان القوى الاساسية التي تعمل على ادامة عدم المساواة في الريف المصرى لا تزال مؤثرة. وقد بين المسح الذى اجرته منظمة العمل الدولية، والذى لوحظت فيه عمليات شراء وبيع الاراضي على حسب مساحة المزارع، ان فقد الاراضي يتركز بين صغار المزارعين، ولذلك فانه قد اسهم في تفاقم عدم المساواة في توزيع الارض.

وطبقا لما ذكره عبد الفضيل (Abdel-Fadil (1975، فان مجموعة الملاك الذين لديهم ٢٠ فدانا أو أكثر قد ارتفع نصيبها الحقيقي في الانتاج الزراعي من ٢٥ في المائة الى ٣٢ في المائة على مدى ٢٠ عاما؛ ولان عدد هؤلاء الملاك قد انخفض فان نصيب الفرد من الدخل قد ارتفع في تلك الفترة. وقد زاد نصيب العمال الذين يحصلون على أجر والفلاحين الفقراء في الدخل الزراعي من ٢٠ في المائة الى ٣٨ في المائة؛ الا ان اعدادهم قد زادت ايضا بسرعة، وبالتالي قد لايكون نصيب الفرد قد زاد.

والنظام الذى تتبعه الحكومة بالنسبة لمناوبة وتجميع المحاصيل كانت له ايضا آثار سيئة بالنسبة للمزارع الصغيرة. فهذه المزارع الصغيرة لا بد وان تكون واقعة في نطاق تقسيم واحد ولابد، بالتالي، ان يزرع فيها محصول واحد. وعلى سبيل المثال فانه اذا كان لابد من زراعة القطن في احدى السنوات سيضطر اصحاب هذه المزارع الى شراء احتياجاتهم من القمح والذرة والبرسيم واعلاف الحيوان من السوق الحر. اما كبار المزارعين فانهم في وضع افضل، من هذه الناحية، اذ قد تكون حيازاتهم كبيرة بما يكفي لتمكينهم من تنويع انتاجهم والحصول على فائض للبيع. ويبين رضوان و لي ايضا Radwan and Lee (1979)، ان معدل التبادل قد زاد بالنسبة لكبار المزارعين على مدى الفترة ١٩٧٥/١٩٦٠، في حين ظل ثابتا تقريبا بالنسبة لصغار المزارعين.

بالنسبة للمجموعات ذات الدخل الاقل، في المناطق الحضرية والمناطق الريفية، فان الكمية الكلية للسعرات الحرارية التي يحصل عليها افراد هذه المجموعات تبدو كافية؛ الا انهم يعانون من امراض ذات صلة بسوء التغذية. ويعاني معظم السكان الزراعيين من امراض مسببة للضعف، مثل البلهارسيا وتوجد فروقات كبيرة في معدلات الوفيات في مصر. فمعدل العمر المتوقع في مصر العليا اقل كثيرا من المتوسط. وبصفة خاصة فان معدل وفيات الاطفال في المناطق الريفية في مصر العليا يبلغ بالتقريب ٣ اضعاف ما هو عليه في المحافظات الحضرية. كما ان عدد المقيدين في المدارس الابتدائية في مصر العليا يقل كثيرا عن المتوسط. وفي حين ان عدم توفر الاماكن للمدارس يفسر الكثير من الفروقات المتعلقة بعدد المقيدين في المناطق الريفية، الا انه لا يفسر جميع الفروقات. وهناك ما يشير في World Bank (1981a)، الى ان هذه الفروقات تتعلق ايضا بالاحتياج الى اليد العاملة من الاطفال للعمل في الزراعة في المناطق الريفية في مصر العليا. وغالبية قرى مصر، التي يبلغ عددها ٤٠٠٠ قرية، بها مدارس ابتدائية؛ غير ان سوء حالة هذه المدارس وارتفاع معدل تغيب المدرسين والطلبة، وخاصة تغيب الطلبة خلال ذروة المواسم الزراعية، قد يكون من اسباب انخفاض المستوى التعليمي للخارجين من المدارس.

السياسات والبرامج الرامية الى التخفيف من الفقر في المناطق الريفية

ان السياسة الزراعية المتبعة في مصر لها هدفان اساسيان هما: الهدف الاول المتمثل في توفير ما يكفي من غذاء لجميع جماعات السكان، بما فيها الجماعات ذات الدخل المنخفض. والهدف الثاني المتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل بالنسبة لاكبر عدد ممكن من السلع الغذائية. وقد شملت الادوات التي استخدمت لتحقيق هذين الغرضين مايلي: الاستثمار في استصلاح الاراضي وفي الرى، والسيطرة على الامدادات من المدخلات، وتخصيص الاراضي وتوفير الامدادات الغذائية، والتحكم في اسعار السلع الزراعية بشكل مباشر او غير مباشر، وتسعير المدخلات وتخصيصها.

وقد تناولت دراسة اجراها جنفرى وزملاؤه Janvry et al (1981) مسألة ما اذا كانت هنـــاك حاجة الى اجبار المزارعين على تسليم منتجاتهم لكفالة توفير المواد الغذائية الاساسية بكميات كافية فـــي السوق. وقد انتهت الدراسة العملية التي اجراها المؤلفون بالنسبة للقمح والارز الى ان اجبار المزارعيـــن على تسليم منتجاتهم لا يؤثر على الامن الغذائي في مصر. والكميات المباعة طواعية ستزيد زيـــادة تصاعدية اذا اوقف نظام التسليم الاجبارى. واحد الآثار الجانبية للترتيب الحالي هو ان الاسعار تزيد فـــي السوق الحر بما يؤدى الى زيادة معاناة الاسر الريفية التي لا تستطيع الحصول على الاغذية المدعومـــة وكذلك الاسر الريفية التي تنتج اقل من احتياجات اعاشتها.

والمجموعة المعقدة المتمثلة في التدخل في السوق والتحكم في الاسعار لا تسبب فحسب زيادة فـــي الاسعار المحلية وفي نسب الاسعار للمنتجات الزراعية عن اسعار الحدود، ولكنها تسبب ايضا اختلافات في الاسعار لنفس السلع في الاسواق المحلية. وهذه الاختلافات في الاسعار تؤثر على تخصيص الموارد وعلـــى الانتاج وانماط الاستهلاك وعلى التجارة الخارجية.

ويجرى دعم عدد من المدخلات المستخدمة في الزراعة، مثل الاسمدة ومبيدات آفات القطـــن ومواد العلف. وعلاوة على هذا فان المزارعين يستفيدون من الدعم غير المباشر، مثل خفض اسعـــار الوقود والحصول على مياه الرى وخدمات الهيكل الاساسي الاخرى بالمجان. وهذا الدعم يوازى الى حد مـــا الآثار السلبية التي تؤثر على الدخل والناجمة عن انخفاض اسعار المنتجات. غير ان ووتربرى يعتقـــد Waterbury (1979) ان توفير مياه الرى بالمجان يؤدى الى زيادة تشبع الارض بالمياه والى زيادة ملوحـــة التربة.

وقد بينت بعض الدراسات ان مختلف التشوهات في الاسعار قد ادت، على الاقل في السبعينـــات، الى حدوث تحولات فعالة من الزراعة الى بقية الاقتصاد. ويذكر ريتشاردز و مارتـــن Richards and Martin (1983) ان هذه التشوهات لا تؤدى فحسب الى تحويل الدخل من المنتجين الزراعين الـــى المستهلكين الحضريين الذين هم، في المتوسط، في حال افضل، بل انها ايضا تلقي على صغار المزارعين عبئا اكبر من العبء الذى تلقيه على كبار المزارعين. فكبار المزارعين يمكن لهم ان يتجنبوا مناوبة المحاصيـل التي تفرض عليهم وان يقوموا بزراعة المحاصيل التي يرغبون فيها.

النتائج والتوصيات

ان احد العوامل الهامة التي يجب اخذها في الحسبان عند صياغة السياسة المستقبلية هو احتمال حدوث تدفق عكسي لليد العاملة غير الماهرة من بلدان الخليج (Birks and Sinclair, 1980)؛ اذ انه مـــع الزيادة السريعة في عدد السكان وفي المعروض من اليد العاملة في مصر قد لا يستمر في المستقبل ضيـــق سوق اليد العاملة الذى يمثل الحالة السائدة في السنوات الاخيرة.

والمجموعة المعقدة من اجراءات التحكم في المساحات والاسعار في المجال الزراعي، التي سبق مناقشتها، خفضت من ربحية الانشطة المتعلقة بزراعة المحاصيل وزادت من ربحية منتجات الماشية. واينما تستخدم الماشية في انتاج اللحم واللبن، تتاثر عادة اليد العاملة من النساء والاطفال. وعلى العكس من هذا فان الحيوانات المستخدمة للجر في الانتاج الزراعي تمثل عادة مدخلا مكملا لليد العاملة من الذكور، في الحرث والدرس مثلا، مما يتيح لليد العاملة من النساء القيام بأنشطة زراعية اخرى. وتحويل الماشية، على نطاق واسع، الى انتاج اللبن واللحم، بالاضافة الى وجود تشوهات في النسبة بين اسعار الاغذية واسعار علف الحيوان، ادى الى انتشار الميكنة في اقتصاد ترتفع فيه نسبة البطالة التي خففت منها جزئيا الهجرة الى الخارج. ونتيجة لهذا فان اليد العاملة من النساء والاطفال قد حلت، الى حد ما، محل اليد العاملة من الذكور. وهناك مؤشرات مثيرة للقلق وتتمثل في انخفاض نسبة الحضور في المدارس الاولية في المناطق الريفية. وهذه الحالة هي نتيجة غير متوقعة للتحكم الجزئي في الاسعار. فالتحكم في زراعة المحاصيل الغذائية والقطن، مثلا، مع السماح بزيادة اسعار المنتجات الحيوانية يمثل تناقضا لان عدم وجود تحكم من ناحية يلغي تاثير التحكم الموجود في الناحية الاخرى. ولذلك فان هناك حاجة ماسة الى وضع سياسة متكاملة وطويلة الاجل في مصر. وهناك حاجة الى ازالة جميع التشوهات في الاسعار، بما فيها التشوهات في اسعار المدخلات، وذلك من اجل اعادة التوازن بين المحاصيل والماشية والموارد البشرية.

وعلى اى حال فانه يبدو ان الدعم الحالي للاغذية، كتدبير قصير الأجل للتخفيف من الفقر، هو السبيل الوحيد المتاح في الوقت الراهن لمساعدة افقر فئات السكان، بالرغم من ان هذا الدعم ليس فعالا تماما. وتنطوى السياسة على تقديم دعم كبير، عن طريق التمويل الجزئي من الميزانية الحكومية وعن طريق تخفيض الاسعار التي يدفعها المزارعون. وقد كانت لهذه السياسة آثار ضارة بالنسبة لحفز الانتاج والعمالة في مجال الزراعة، وقد تستمر هذه الآثار. وينبغي تعديل اسعار المنتجين كي تتماشى مع اسعار الحدود الدولية. ويشير هانسن ورضوان Hansen and Radwan (1982) الى انه يمكن الحصول على التمويل اللازم باحياء الضريبة المفروضة على الارض وزيادة هذه الضريبة التي ينبغي تحصيلها دون استثناءات بما يتناسب مع القيمة السوقية التقديرية لايجارات الاراضي. ويبدو ان التطورات التي حدثت مؤخرا كانت لصالح ملاك الاراضي على حساب المستأجرين. ولذلك فقد يكون من المناسب ايضا بحث اقتراح المؤلفين باعادة النظر بالكامل في التشريع الذى يحكم العلاقة بين مستأجرى الاراضي وملاكها.

الجدول ٦

مصر : الدخل القومي (بملايين الجنيهات المصرية بأسعار عام ١٩٧٥)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠
الزراعة	١٢٣٤ر٠	١٤٦٨ر٠	١٥٣٨ر٠	١٦٩٥ر٠
التعدين والصناعات التحويلية	٨٣٧ر٠	١٠٢٩ر٠	١٤٩٥ر٠	١٩١٨ر٠
التشييد	٣٩٨ر٠	٣٤٣ر٠	٣٤٢ر٠	٤٠٧ر٠
الكهرباء والمياه	٤٩ر٠	٨٨ر٠	١٢٥ر٠	١٣٥ر٠
النقل والمواصلات	١٤٢ر٠	٣٦٠ر٠	٥٣٤ر٠	٨٤٣ر٠
التجارة والتمويل	٤٩٤ر٠	٧٧٣ر٠	١٠٧٠ر٠	١٥٠٠ر٠
الخدمات الاخرى	٧٣٨ر٠	١١٩٦ر٠	١٤٧٤ر٠	١٧٣٣ر٠
الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عناصر الانتاج	٣٧٧٣ر٠	٥٠٥٦ر٠	٦٥٦٨ر٠	٨٣٣١ر٠
صافي الضرائب غير المباشرة	٦٣٠ر٠	١٦٣ر٠	٥٦٤ر٠	٣٩٠ر٠
الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق	٤٣٩٣ر٠	٥٢١٨ر٠	٧١٣٣ر٠	٨٦١١ر٠
مدفوعات عوامل الانتاج للخارج (صافي)	٧٤ر٠-	٥٧ر٠	٧٠٣ر٠	٣١٠ر٥
الناتج القومي الاجمالي	٤٣١٨ر٠	٥٢٧٥ر٠	٧٨٣٤ر١	٨٩٣١ر٥

المصدر: World Bank (1983).

الجدول ٧

مصر : توزيع حيازات المزراع

مساحة الحيازة (بالفدان)	المساحة (نسبة مئوية)			الحيازات (نسبة مئوية)		
	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٧٧	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٧٧
أقل من ٥	٣٥ر٤	٥٢ر١	٥٢ر٠	٩٤ر٣	٩٤ر١	٩٥ر٠
بين ٥ و٢٠	١٩ر٥	١٩ر١	٣١ر٤	٤ر٥	٤ر٧	٤ر٠
أكثر من ٢٠	٤٥ر١	٢٨ر٨	٢٨ر٦	١ر٣	١ر٢	١ر٠
	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
اجمالي عدد الحيازات (بالألف)				٢ ٨٠١	٣ ١٠١	٣ ٤٦٢
متوسط المساحة (بالفدان)	٢ر١	٢ر٠	١ر٦			

المصدر: Von Braun and de Haen (1983) p. 19.

الجدول ٨

مصر : التغير في الاجور الحقيقية في المناطق الريفية

	(١٩٣٨ = ١٠٠)	
السنة	(١)	(٢)
١٩٥٠	١٤٧	
١٩٥٥	٨٧	
١٩٦٠	١٢٣	
١٩٦٥	١٣٥	
١٩٧٠	١٣٨	١٤٧
١٩٧٥		١٨٣
١٩٧٦		٢١٧
١٩٧٧		٢٤٦
١٩٧٨		٢٥٠

المصدر: للعمود (١) Radwan (1977)، وللعمود (٢) Koval and Bahgat (1980).

العـــــــراق

دور الزراعة في الاقتصـــــاد

لا تتوفر بيانات في «تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤» عن نصيب الفرد من الناتج القومـــي الاجمالي او عن الزيادة التي حدثت فيه٠ ومع ذلك فان الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي على مدى عـــدد من السنوات تكون عادة مقاربة للزيادة في الناتج القومي الاجمالي٠ وقد زاد مجموع الناتج المحلـــي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج ، بالاسعار الثابتة، بنسبة ١ر٦ في المائة في الستينات وبمعدل غير عـــادى قدره ٥ر١٠ في المائة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٨ (Worl Bank, 1983)٠ وبحساب معدل الزيادة في نصيـــب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بعد ان اخذت في الاعتبار نسبة الزيادة في عدد السكان في الفترتيـــن والتي بلغت ٢ر٣ في المائة و٥ر٣ في المائة على الترتيب ، كان المعدل ٩ر٢ في المائة في السنة و٧ فـــي المائة في السنة على الترتيب٠

وفي الستينات، زاد الناتج المحلي الاجمالي الزراعي بمعدل ابطأ قليلا من معدل زيادة مجمـــوع الناتج المحلي الاجمالي، اى بنسبة ٧ر٥ في المائة في السنة٠ ومع ذلك فقد وردت في World Bank (1983) النسبة -٨ر١ في المائة للفترة ١٩٧٠-١٩٧٨، في حين وردت في Alwan (1985) النسبة ٤ر٣ في المائـــة للفترة ١٩٧٠-١٩٨٠٠

وهناك مؤشر آخر على ان الاداء في القطاع الزراعي كان سيئا في السبعينات، وهو الرقم القياســي لنصيب الفرد من الانتاج الغذائي٠ وقد ذكر ان هذا الرقم هو ٨٧ للفترة ١٩٨٠/١٩٨٢ بالمقارنة برقـــم الاساس ١٠٠ للفترة ١٩٦٩-١٩٧١٠ وقد كان قطاع الزراعة في وقت ما هو القطاع المسيطر على الاقتصـــاد العراقي، غير ان سوء الاداء في هذا القطاع والنمو غير العادى الذى حدث في قطاع النفط في السنـــوات الاخيرة قد أديا الى تقليل حصته في الدخل القومي٠ ففي عام ١٩٦٠، كانت حصة قطاع الزراعة في مجمـــوع الناتج المحلي الاجمالي ١٧ في المائة تقريبا (World Bank, 1984)؛ وورد في Alwan (1985) ان هـــذه الحصة قد انخفضت الى حوالي ١٠ في المائة بحلول عام ١٩٨٢٠

اما العمالة في قطاع الزراعة فكانت نسبتها حوالي ٥٣ في المائة من مجموع اليد العاملة في عـــام ١٩٦٠، غير ان هذه النسبة قد انخفضت الى ٤٢ في المائة بحلول عام ١٩٨٠٠ وبالنظر الى الزيادة السريعة في عدد السكان والى سوء الاداء بالنسبة للانتاج الغذائي والزراعي فان الواردات الغذائية قـــد زادت زيادة كبيرة في السنوات الاخيرة٠ وطبقا لما ذكره Alwan، كان رقم نصيب الفرد من قيمة الـــواردات الغذائية للعراق في عام ١٩٧٨ اعلى الارقام بين البلدان النامية٠ وقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي مـــن القمح من حوالي ٦٧ في المائة في عام ١٩٧٤ الى ٤٠ في المائة في عام ١٩٨١٠ ومع ذلك فقد تمكن العـــراق من الاحتفاظ بالميزان التجارى موجبا وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في صادرات النفط٠

قاعدة الموارد

يعتبر من الممكن زراعة ١٢ مليون هكتار، من اجمالي مساحة ارض العراق البالغة حوالي ٤٤ مليون هكتار. اما المساحة الباقية فتتكون من صحارى ومناطق جبلية. ومن هذه المساحة البالغة ١٢ مليون هكتار لم يستخدم في الزراعة بالفعل سوى حوالي ٨ ملايين هكتار. وبالنظر الى القيود المتمثلة في ملوحة التربة ونقص مياه الرى في الصيف والممارسة المتمثلة في اراحة الارض فان المساحة العادية التي تزرع سنويا تتراوح بين ٣ ملايين هكتار و٤ ملايين هكتار.

ويتصف المناخ بوجود فصلين متميزين هما : الصيف الطويل والحار والجاف، والشتاء البارد والرطب الى حد ما. ويختلف سقوط المطر اختلافا كبيرا على حسب المنطقة. ويتراوح متوسط المعدل السنوى لسقوط المطر في المنطقتين الشمالية والشمالية الشرقية الجبليتين بين ٦٠ سنتيمترا و١٢٠ سنتيمترا؛ في حين يقل هذا المعدل، بشكل عام، في منطقة بغداد وفي معظم اجزاء الصحراء الجنوبية عن ١٥ سنتيمترا. ويعتبر ان ٣ر٤ مليون هكتار تقع في منطقة الزراعة الجافة.

وكثافة الاستزراع منخفضة وتبلغ حوالي ٦٠ في المائة . وهذا يرجع اساسا الى نظام اراحة الارض.

وأهم المحاصيل التي تزرع هي القمح والشعير؛ اما المحاصيل الاخرى التي تزرع فهي البذور المنتجة للزيت ، والعدس، والخضروات، وبنجر السكر، وقصب السكر، والقطن، والتبغ، ومحاصيل البساتين. وقد جرى انشاء عدة نظم هيدروليكية في العراق ، وذلك بهدف توفير مياه الرى وتنظيم تدفق الانهار وتوليد الكهرباء. وبالرغم من ان مياه الرى وفيرة نسبيا في العراق فانه لا يزال هناك نقص في مياه الرى خلال الصيف، وخاصة في المناطق الوسطى والجنوبية.

وقد كان اجمالي عدد السكان في العراق في عام ١٩٨٣ حوالي ٥ر١٤ مليون نسمة؛ وكما لوحظ فان عدد السكان يزيد بنسبة ٥ر٣ في المائة تقريبا في السنة. وفي عام ١٩٦٠، كان السكان الريفيون يشكلون حوالي ٥٧ في المائة من مجموع السكان؛ الا انه بحلول عام ١٩٨٠ انخفضت هذه النسبة الى حوالي ٣٠ في المائة وذلك بسبب الهجرة السريعة. وطبقا لما هو مذكور في Alwan (1985) فان السكان الحضريين يزيدون بنسبة ٦ في المائة تقريبا في السنة بالمقارنة بنسبة زيادة السكان الريفيين البالغة ٣ر٠ في المائة فقط.

النظام الزراعي والتنمية الريفية

قبل تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي الاول الذى صدر في عام ١٩٥٨ كانت ملكية الارض مركزة جدا. وربما كان ٢ في المائة فقط من العدد الكلي لملاك الارض يملكون حوالي ثلثي الارض الزراعية. وكان المزارعون الذين يملكون اقل من ٢٥ هكتارا يشكلون حوالي ٨٦ في المائة من اجمالي العدد، الا ان المساحة التي كانوا يملكونها كانت حوالي ١٠ في المائة فقط.

وقد نص قانون الاصلاح الزراعي الاول على مايلي : فرض حد اعلى للملكية الزراعية والاستيلاء على جميع اراضي الحيازة الخاصة التي تزيد مساحتها عن ذلك الحد؛ وتوزيع الاراضي المستولى عليها على الفلاحين المعدمين وعلى غيرهم ممن لديهم حيازات صغيرة تتراوح بين ٥ر٧ هكتار و١٥ هكتارا في المناطق المروية وبين ١٥ هكتارا و٣٠ هكتارا في المناطق التي تغذيها الامطار؛ وتكوين مؤسسات تعاونية يشترك في عضويتها، الزاميا، جميع المستفيدين من عملية توزيع الاراضي؛ وتنظيم العلاقات الايجارية بين ملاك الارض والمستأجرين في الاراضي غير الخاضعة لعملية الاستيلاء. وقد حظر القانون طرد المستأجرين وحدد نسب توزيع المنتجات على حسب الاسهام الذى يقدمه كل من الطرفين.

ومن وجهة النظر السياسية فان اهداف هذا الاصلاح الزراعي الاول قد تحققت الى حد كبير من حيث انهاء سلطة كبار ملاك الاراضي واعطاء افقر فئات السكان الريفيين، وهم الفلاحون، حصة في الارض ومركزا اجتماعيا اكثر استقرارا. غير انه من وجهة النظر الاقتصادية لم يكن الاصلاح ناجحا بما فيه الكفاية؛ فقد اشارت البيانات المتعلقة بالانتاج الزراعي الى حدوث انخفاض في انتاج المحاصيل في السنوات التي تلت الاصلاح الزراعي، والى انخفاض انتاج الحبوب بنسبة ١٧ في المائة وانتاج الارز بنسبة ٣٠ في المائة وانتاج القطن بنسبة ١٦ في المائة تقريبا. ومع ذلك فقد يكون بعض الانخفاض في الانتاج راجعا الى الجفاف الذى استمر طوال الفترة ١٩٥٩-١٩٦١. كما كانت هناك مشكلات تتعلق بتوزيع الاراضي المستولى عليها. وقد كانت وزارة الاصلاح الزراعي تؤجر جزءا كبيرا من هذه الاراضي بعقود مؤقتة، مما ادى الى خلق شعور بعدم الامان فيما بين المستأجرين. ومن الواضح ان الحكومة لم تكن متأكدة مما اذا كان من المستصوب توزيع جميع الاراضي المستولى عليها على ملاك جدد او ادخال نظام زراعي جماعي في هذه الاراضي. وبعد ادخال عدة تعديلات على قانون الاصلاح الزراعي الاول ، استعيض عن هذا القانون بالقانون الثاني الذى صدر في عام ١٩٧٠. وقد نص القانون الثاني على ادخال الزراعة الجماعية وتوسيع المزارع التي تملكها الدولة واستمرار التنظيم التعاوني للحيازات الصغيرة في مناطق الاصلاح الزراعي. وبالاضافة الى هذا فقد خفض الحد الاعلى لملكية الارض والغي التعويض عن الاراضي المستولى عليها واصبح توزيع الاراضي غير مقتصر على المواطنين العراقيين بل سمح لأى مواطن عربي بالاستفادة من توزيع الاراضي اذا تحققت شروط معينة. ولذلك فان حوالي ٨٥ في المائة من الاراضي المنزرعة تشملها، في الوقت الحالي ، تعاونيات او مزارع تملكها الدولة او جمعيات تعاونية. اما نسبة الـ ١٥ في المائة الباقية فهي تتكون من مزارع خاصة خارجة عن مناطق الاصلاح الزراعي. وعلى هذا فانه لا توجد حاليا في العراق ملكيات كبيرة جدا، والسمة العامة هي الحيازات الصغيرة والمتوسطة (انظر الجدول ١٠).

وبالاضافة الى الجمعيات التعاونية ، يجرى تشجيع السكان الريفيين على ان يصبحوا اعضاء في المنظمات السياسية الاخرى من أجل حماية مصالحهم وزيادة قوتهم التفاوضية وتشجيع مشاركتهم في البرامج الانمائية. ومن اهم هذه المنظمات المكتب الفلاحي السياسي التابع للحزب، والجمعيات الفلاحية، والاتحاد العام لنساء العراق.

وانشطة التعاونيات الزراعية تشمل تقديم القروض من جانب المصرف الزراعي التعاوني، والتسويق، وتوفير المدخلات الزراعية، وخدمة الآلات، واستصلاح الاراضي، وانشاء البساتين، وتطوير

المنتجات الحيوانية. وقد انخفض عدد المزارع التعاونية لأنه لم يكتب لها النجاح بسبب سوء الادارة وعدم توفر ما يكفي من قروض ومن مدخلات زراعية، وبسبب عدم تحمس المزارعين المعنيين وهذا هو الاهم.

كما ان أداء المزارع المملوكة للدولة لم يكن مرضيا. ففي عام ١٩٧٦ كان حوالي ربع مليون هكتار من الاراضي مزارع تملكها الدولة. ورغم سوء اداء هذه المزارع فان الحكومة ماضية في تطويرها وتسعى الى ازالة العوائق التي سببت لها متاعب في الماضي. وفي عام ١٩٨٣، تقرر ان تركز هذه المزارع، في الاساس، على انتاج محاصيل مثل القطن وبنجر السكر وقصب السكر والبذور الزيتية. وقد جرى التخلي عن بعض المزارع التي تملكها الدولة وأجرت هذه المزارع، بالاضافة الى بعض الاراضي المستصلحة حديثا، لآجال قصيرة او طويلة الى افراد او شركات. وقد اوصى احد خبراء الاسكوا الاستشاريين في تقرير له بايلاء مزيد من الاهتمام للمبادىء الاقتصادية المتعلقة بادارة المزارع وبعدم مركزة عملية اتخاذ القرارات. كما اوصي بزيادة مشاركة العاملين في عملية اتخاذ القرارات على مستوى المزرعة.

وكان الاستثمار في الزراعة ، كنسبة من اجمالي الاستثمار في خطط التنمية القومية، حوالي ١٩ في المائة في اوائل السبعينات؛ وانخفضت هذه النسبة الى حوالي ١٤ في المائة في النصف الثاني من السبعينات. الا انه مع زيادة مجموع الاستثمارات في الخطة القومية زيادة كبيرة على مدى الفترة بأكملها زاد المبلغ المخصص للزراعة زيادة كبيرة. كما ان تكوين رأس المال الثابت المحلي في الزراعة زاد زيادة كبيرة خلال السبعينات؛ فكان متوسطه حوالي ٤٠ مليونا من الدينارات العراقية في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥، وارتفع الى حوالي ٢٤٠ مليونا من الدينارات العراقية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ والى ٥٧٠ مليونا من الدينارات العراقية في عام ١٩٨٣؛ وكان الجزء الاكبر منه في مشاريع الهيكل الاساسي، مثل مشاريع الرى واستصلاح الاراضي.

وكما سبق ان تبين فان النمو السريع في القطاعات الاخرى من الاقتصاد شجع الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية. وهناك نقص متزايد في اليد العاملة في الزراعة، وخاصة في مواسم الذروة. كما كان هناك انخفاض ملحوظ في العدد المطلق للسكان النشطين اقتصاديا في الزراعة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧. غير ان مشاركة النساء في العمالة المدرة للدخل قد زادت؛ الا انه لا تتوفر، لسوء الحظ، بيانات حديثة عن التغيرات في توظيف الاناث في الاقتصاد. وبسبب النقص العام في اليد العاملة، جرى تشجيع العمال الاجانب، وخاصة العمال القادمين من مصر والبلدان العربية الاخرى، على الحضور الى البلد. وبالاضافة الى هذا، جرى جلب أسر زراعية من هذه البلدان لاستزراع الارض في العراق.

وتحتكر الدولة تسويق الحبوب. ويجرى في بداية الموسم الزراعي اعلان اسعار الشراء التي تحددها الحكومة. ويتعين على المزارعين ان يبيعوا انتاجهم بأكمله الى الدولة؛ وهذا ينطبق ايضا على التبغ. اما بالنسبة للمحاصيل الاخرى، مثل التمور، والمحاصيل الصناعية، والبذور الزيتية، فانه يجرى قبل بداية الموسم اعلان حد أدنى للاسعار وللمنتجين حرية البيع لوكالات أخرى اذا ما رغبوا في ذلك. وفيما يتعلق بالفواكه والخضروات فان لجنة التسعير تحدد الحد الادنى للسعر وايضا سعر المستهلك وذلك بالنسبة للبلد بأكمله. ويجرى مراجعة هذه الاسعار دوريا.

وتقوم المؤسسة العامة للتسويق الزراعي بشراء فائض الفاكهة والخضروات الخاضعة للاسعار الرسمية والتي لا يتمكن المزارعون من التصرف فيها خلال الفترة المحددة لبيعها. وتتصرف المؤسسة، عادة، في الفائض بتوزيعه على اجزاء أخرى من البلد او بتصديره او تخزينه او تحويله الى مصانع تجهيز الاغذية.

أبعاد الفقر في المناطق الريفية

وضع Chenery et al (1974) العراق في عام ١٩٥٦ بين البلدان التي كان يوجد بها اكبر قدر من عدم المساواة. وأوضح ان أدنى ٤٠ في المائة من السكان كانوا يحصلون على ٦ر٨ في المائة فقط من الدخل، في حين كان يحصل اعلى ٢٠ في المائة من السكان على ٦٨ في المائة من اجمالي الدخل. وذكر بكير (انظر Alwan, 1985) ان معامل غيني كان ٦٣ر٠ في تلك السنة. وكما سبق ان تبين فان تركز توزيع حيازات الاراضي في العراق كان شديدا جدا قبل الثورة، وربما كان من بين أشد التركزات في بلدان الشرق الاوسط. وطبقا لما أظهرته مسوح الاسر التي اجريت في الفترة ١٩٧٢/١٩٧١ وفي عامي ١٩٧٦ و١٩٧٩ فان الحالة تختلف الآن اختلافا جذريا. وما تنفقه أدنى ٤٠ في المائة من الاسر الريفية يمثل حوالي ٢٨ في المائة من اجمالي الانفاق، كما ان ما تنفقه أعلى ٢٠ في المائة من هذه الاسر يمثل حوالي ٣٠ في المائة من الانفاق (انظر الجدول ١١).

ومعاملات غيني المحسوبة من هذه البيانات هي ١٥ر٠ و١٨ر٠ و١٧ر٠ على الترتيب. وليس من المرجح ان يكون للزيادة القليلة الملحوظة في قيمة المعامل دلالة احصائية اذا ما اخذت في الاعتبار الاخطاء التي تصحب أخذ العينات في المسوح. وهذه القيم الشديدة الانخفاض، اذا ما اعتبرت صحيحة، تضع العراق الآن بين البلدان التي يعتبر عدم المساواة فيها شديدة الانخفاض. وقيم معاملات غيني لتوزيع الانفاق في المناطق الحضرية لا تزيد عن قيمها للمناطق الريفية الا زيادة طفيفة.

ولا يوجد حد رسمي للفقر في العراق، ولذلك فانه لا يمكن تقدير درجة الفقر. ومع ذلك فانه يعتبر ان الفئات التالية قد تكون داخلة في فئة الفقر: صغار المزارعين الذين يمتلكون الارض التي يزرعونها والتي تقل مساحة مزارعهم عن ٥ر٢ هكتار، وتمثل هذه الفئة حوالي ٢٣ في المائة من اجمالي عدد الحائزين لأراض؛ وصغار ملاك الاراضي الاخرون المستفيدون من الاصلاح الزراعي؛ والزارعون بالمشاركة الذين يعملون في اراض تعود الى ملاك الاراضي الذين تقل مساحة مزارعهم عن الحد المفروض طبقا لقوانين الاصلاح الزراعي؛ والعمال الزراعيون الذين يعملون في المزارع التي تمتلكها الدولة، والرعاة وصائدو الاسماك، واصحاب المهن الريفيون، والبدو الرحل.

والمسوح الخاصة بدخل الاسر وانفاقها والتي سبقت الاشارة اليها تقدم بيانات تتعلق بالتغذية. وقد زاد اجمالي السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في المناطق الريفية، في المتوسط، عن الكمية الموصى بها بنسبة ٨ في المائة في الفترة ١٩٧٢/١٩٧١؛ ارتفعت هذه النسبة الى ٢٠ في المائة في عام ١٩٧٦. وكانت النسبة التقديرية للسكان الريفيين الذين تقل كمية السعرات الحرارية التي يحصلون عليها

عن الاحتياجات الموصى بها هي ٦٠ في المائة في عام ١٩٧٢، وانخفضت هذه النسبة الى ٣٠ في المائة في عام ١٩٧٦. ومع ذلك فانه لا يمكن، لأسباب واضحة، ان تعتبر هذه الارقام مؤشرا لنسبة الاسر التي تعاني من سوء التغذية. ومن المرجح ان تكون هذه الارقام أقل كثيرا من الارقام المذكورة أعلاه.

ويبدو ان النسبة المئوية للسكان الحضريين الذين يحصلون على مياه نظيفة للشرب قد وصلت الآن الى ١٠٠ في المائة. غير ان هذه النسبة أقل من ذلك كثيرا في المناطق الريفية.

السياسات والبرامج الرامية الى التخفيف من الفقر

على مدى العقود الثلاثة الاخيرة، تعرضت البرامج والسياسات الانمائية في العراق لعدد من التغييرات من حيث مضمونها واهدافها وشموليتها. ولم تظهر فكرة التخطيط الانمائي مجموعة متكاملة من الاهداف الا بعد عام ١٩٥٩. وفي تلك المرحلة، كان الاهتمام موجها نحو الاحتياجات الاجتماعية والاصلاحات المؤسسية. وكانت هذه الاحتياجات وتلك الاصلاحات تتمثل في الاصلاح الزراعي، وتطوير الخدمات التعليمية والصحية، والقوانين المنظمة لظروف العمل والضمان الاجتماعي، وتوسيع المنظمات التعاونية، وازالة الاحياء الفقيرة، ومشاريع الاسكان. وقد بدأت بعد عام ١٩٦٨ جهود ترمي الى الاضطلاع بخطط انمائية شاملة ومتوازنة بهدف تحقيق اعلى معدلات للنمو وكفالة التوزيع العادل للدخل بين جميع المواطنين.

وقد استمرت خطة التنمية القومية للفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ في هذه الاستراتيجيات. كما كانت هذه الخطة تهدف الى تعميق التحول الاشتراكي للاقتصاد؛ وتضمن هذا ما يلي :

١- توسيع المزارع التي تملكها الدولة، وكذلك الجماعيات والجمعيات التعاونية الزراعية.

٢- السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية.

٣- دمج القطاع العام والصناعة وتنسيق القطاع الخاص.

٤- ايلاء اهتمام خاص لمشاريع الخدمات المخصصة للمحافظات والمناطق الريفية، مثل مشاريع الاسكان وامدادات المياه والكهرباء، من اجل القضاء، مع مرور الوقت، على الفروق الموجودة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

وقد انشئت في مختلف اجزاء البلد عدة مشاريع زراعية تتضمن عناصر للتنمية الريفية المتكاملة. وقد كان مشروع المسيب الكبير واحدا من مشاريع الاستيطان الاصلية. ويستفيد من هذا المشروع حوالي ٣٠٠٠ اسرة ينتمي معظمها الى جمعيات تعاونية ويحوز كل منها ما يتراوح بين ١٤ هكتارا و١٦ هكتارا. وهناك مشروع آخر للاستيطان هو مشروع الخالص الذى يشمل اصلاح ١٢٥٠٠٠ هكتار.

ويبلغ عدد الاسر المستفيدة المحتملة ٥٠٠ ٩ اسرة؛ كما ان المساحة الكلية التي يشملها المشروع هي ١٨٤٠٠٠ هكتار٠ ومما يؤخذ على هذه المشاريع الانمائية الريفية المتكاملة هو انها تعاني من تفتت التنظيم والادارة ومن نقص التنسيق بين الوزارات المعنية٠ كما ان هذه المشاريع تعاني من نقص الرقابة المنظمة وتقييم الأداء٠

وقد قامت الوكالات المتخصصة التابعة لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، بالاضافة الى مؤسسات عامة اخرى، بوضع وتنفيذ برامج تهدف الى توفير المدخلات والخدمات الزراعية لصغار المزارعين وللجمعيات التعاونية بأسعار مدعومة٠ وفي عام ١٩٨٣، جرى توفير خدمات مجانية لمكافحة الآفات، كما جرى توفير الماكينات والأدوات اللازمة من محطات الآلات الزراعية برسوم ايجارية مخفضة٠ وقد بلغت مبالغ القروض التي قدمها المصرف الزراعي التعاوني ٤٢ مليون دينار عراقي في عام ١٩٨٤٠

وهناك دلائل تشير الى ان انخفاض اسعار بعض السلع الزراعية كان له أثر احباطي على المزارعين بالنسبة لزيادة المساحة او ادخال طرق تزيد من تكثيف الزراعة٠ ولذلك فقد جرى بذل جهود من أجل وضع سياسات للاسعار والتسويق من أجل تشجيع المزارعين على زيادة الانتاج الزراعي المطلوب وفقا للخطة الزراعية وفي ضوء مؤشرات خطة التنمية القومية٠ وينطوى هذا على اتخاذ تدابير تهدف الى تحقيق استقرار الاسعار الزراعية، وكفالة توزيع افضل لدخل المزارع، وتقليل الفروقات الموجودة بين الدخول المتحصلة من الزراعة والدخول المتحصلة من قطاعات أخرى في الاقتصاد٠

الجدول ٩

العراق : الدخل القومي (بملايين الدينارات العراقية بأسعار عام ١٩٦٩)

	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٨
الزراعـــة	١٦٨ر٧	١٩٠ر٣	١٦٣ر٥	١٧٥ر٤
التعدين	٣١٤ر٩	٣١٩ر٩	٥١٥ر٤	٦٦٣ر٦
الصناعات التحويلية	٧٦ر٤	١١٧ر٩	١٨٢ر٤	٣٢٥ر٦
التشييد	٣٣ر٦	٣٨ر٩	٦٩ر١	٢٦٢ر٣
الكهرباء والغاز والمياه	١٣ر٢	١٢ر٧	٢٣ر٤	٤٤ر١
النقل والمواصلات	٦٤ر١	٦٩ر٤	١٢٢ر٩	غير متوفر على حدة
التجارة والتمويل	٨٧ر٤	١١٢ر٤	١٧٩ر٨	غير متوفر على حدة
الخدمات العامة	٩٨ر٠	١٢٤ر١	٣١٠ر٠	غير متوفر على حدة
الخدمات الاخرى	٩٩ر٢	١٣٤ر٦	٢٠٧ر٩	٨٣١ر٠
الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج	٩٥٥ر٥	١ ١٢٠ر٢	١ ٧٧٤ر٤	٢ ٣٠٢ر٠
صافي الضرائب غير المباشرة	٥٠ر٩	٧٩ر٥	٢٢ر٩	١٥٤ر٥
الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق	١ ٠٠٦ر٤	١ ١٩٩ر٧	١ ٧٩٧ر٣	٢ ٤٥٦ر٥
مدفوعات عوامل الانتاج للخارج (صافي)	-١٣٧ر٧	-١٥٥ر١	-٦٨ر٦	-٦٠ر٨
الناتج القومي الاجمالي	٨٦٨ر٧	١ ٠٤٤ر٦	١ ٧٢٨ر٧	٢ ٣٩٥ر٧

المصدر : World Bank, 1983.

الجدول ١٠

العراق : توزيع حيازات الارض في عام ١٩٨٢

مساحة الحيازة (بالهكتار)	عدد الحيازات	النسبة المئوية للحيازات	المساحة (نسبة مئوية)
أقل من ٢ر٥	١٥٧ ٠٥٠	٢٣ر٠	٢ر٨
بين ٢ر٥ و٣٠	٤٩٣ ٣٠٠	٧٢ر١	٦٦ر٧
بين ٣٠ و٧٥	٣٨ ٣٠٠	٤ر١	١٦ر٧
أكثر من ٧٥	٥ ٢١٤	٨ر٠	١٣ر٨
	٦٨٣ ٨٦٤	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: بيانات مستخرجة من «التقرير المركزى للمؤتمر القطرى التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي»، حزيران/يونيو ١٩٨٣، بغداد. انظر: Alwan (1985), p. 31.

الجدول ١١

العراق : توزيع انفاق الأسر في المناطق الريفية

النسبة المئوية من عدد السكان	النسبة المئوية للانفاق ١٩٧٢/١٩٧١	١٩٧٦	١٩٧٩
الخميس الأدنى	١٢ر٥	١١ر٧	١٢ر٨
الخميس الثاني	١٦ر٨	١٥ر٥	١٦ر٠
الخميس الثالث	١٩ر٦	١٩ر٠	١٨ر٣
الخميس الرابع	٢٢ر٧	٢٢ر٦	٢٢ر٣
الخميس الاعلى	٢٨ر٤	٣١ر٢	٣٠ر٦
	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: M. H. Bakir, The Development of the Level of Living in Iraq، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ليدز، ١٩٧٩، انظر: Alwan (1985), p. 55.

الأردن

دور الزراعة في الاقتصاد

زاد الناتج المحلي الاجمالي الشامل على مدى الفترة ١٩٧٠-١٩٨٢ بنسبة ٣ر٩ في المائة في السنة. غير ان معدل الزيادة في عدد السكان على مدى هذه الفترة كان ٥ر٢ في المائة في السنة، وبذلك يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد زاد بنسبة ٨ر٦ في المائة في السنة تقريبا. وقد كان اتجاه الزيادة راجعا الى حد كبير الى التوسع في قطاع التعدين والى ازدهار نشاط التشييد الذى كان يغذيه تدفق تحويلات العمال المهاجرين. وقد زاد الاستهلاك زيادة كبيرة عن الناتج المحلي الاجمالي بسبب التحويلات من الخارج وبسبب المعونة، وخاصة المعونة العربية. وقد كان معدل الاستثمار عاليا، وبلغ الاستثمار الثابت الاجمالي على مدى الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ حوالي ثلث الناتج المحلي الاجمالي. ومع ذلك فان نمو الناتج الزراعي كان مخيبا للآمال. فعلى مدى الفترة ١٩٧٠-١٩٨٢ زاد الناتج المحلي الاجمالي الزراعي بمعدل قدره ٢ر٠ في المائة في السنة فقط. وربط هذا المعدل بمعدل زيادة عدد السكان الذى بلغ ٥ر٣ في المائة على اساس نصيب الفرد يبين انه معدل سلبي. وعلى هذا فان الزراعة كانت بحلول عام ١٩٨٠ تشكل ٧ر٧ في المائة فقط من الناتج المحلي الاجمالي، في حين ان هذه النسبة كانت حوالي ١٤ر٦ في المائة في عام ١٩٧٣.

وقد زادت الصادرات المحلية على مدى الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ بمعدل متوسط قدره ٢٢ في المائة في السنة. وتتصف هذه الصادرات بتركز المنتجات وجهات المقصد. ويمثل الفوسفات ٤٢ في المائة من اجمالي الصادرات، وتتلقى الدول العربية المجاورة ٧٠ في المائة من صادرات الاردن. ولا تزال الواردات تزيد عن الصادرات، كما لا يزال العجز التجارى الكبير يمثل عبئا ثقيلا. وتوفر الاغذية المستوردة حوالي ٧٥ في المائة من احتياجات السكان من السعرات الحرارية؛ ولا يوجد اكتفاء ذاتي إلا في العنب والحمضيات والزيتون والطماطم والباذنجان والبيض.

وطبقا لما هو وارد في «تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤» فان حصة اليد العاملة الزراعية في اجمالي اليد العاملة قد انخفضت من حوالي ٤٤ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٠، ولا تزال هذه الحصة في انخفاض مستمر. وطبقا لنتائج مسح اليد العاملة الذى اجرى في الفترة ١٩٨٣/١٩٨٢ فان نسبة اليد العاملة في الفئة العمرية ١٥-٣٤ سنة كانت حوالي ٩ر٢ في المائة فقط. ومن الواضح ان اليد العاملة الزراعية تتصف بكبر السن. ومع ذلك فانه يجب توخي الحرص عند التعامل مع الارقام الخاصة باليد العاملة. فهناك عدد غير معروف من المزارعين غير المتفرغين الذين لا تشملهم ارقام اليد العاملة؛ كما ان هناك عمالا اسريين لا يتلقون اجرا، خاصة النساء، وهؤلاء قد يجرى احصاؤهم باقل من عددهم الحقيقي؛ وهناك ايضا عدد من المزارع التي يعمل فيها عمال موسميون معظمهم من غير الاردنيين.

قاعدة الموارد

في عام ١٩٧٩، كان عدد السكان الاردنيين الموجودين في الضفة الشرقية هو ٢ر١٣ مليون نسمة. ويعتبر ان ٤٢ في المائة تقريبا من هؤلاء السكان ريفيون. وحوالي ٥٣ في المائة من السكان الاردنيين يقل عمرهم عن ١٥ سنة. ويبلغ معدل الولادات الخام ٤١ لكل ألف والزيادة في عدد السكان الريفيين أقل من المعدل القومي وبسبب ارتفاع معدل وفيات الرضع في المناطق الريفية والهجرة الى الخارج. ومتوسط حجم الاسر الريفية هو ٦ر٧ تقريبا بالمقارنة بالمتوسط القومي البالغ ٦ر٤.

ومن المساحة الكلية الصالحة للزراعة والبالغة ٥٣٠ ٠٠٠ هكتار، تبلغ مساحة الارض المروية ٣٨ ٦٠٠ هكتار تقريبا. وقد أدت مجموعة من العوامل المتمثلة في عدم انتظام سقوط الامطار وشدة انحدار السفوح وضغوط السكان الى حدوث فقد كبير في موارد التربة على مدى فترة طويلة من الزمن. وفي المناطق المرتفعة من البلد، انخفضت المساحة التي تزرع اساسا بالقمح والشعير انخفاضا كبيرا وذلك في المقام الاول، نتيجة لانتشار الجفاف لسنوات خمس متتالية. وفي وادى الاردن، أدى استكمال مشاريع الرى الى حدوث تغير في استخدام الارض. فقبل عام ١٩٦٠ كانت المحاصيل السائدة هي محاصيل حقلية يعيش عليها السكان الريفيون؛ ومنذ عام ١٩٧٧ اصبحت غالبية المساحة مزروعة بالخضر واشجار الفاكهة. كما ان كثافة المحاصيل قد زادت. وبقية المنطقة الزراعية فيما عدا مناطق الغابات، يستخدمها البدو شبه الرحل. وتشير الارقام المتاحة الى حدوث زيادة في عدد الماشية، وذلك بدلا من النقص الذى كان متوقعا نتيجة لانتشار الجفاف في سنوات متتالية.

النظام الزراعي والتنمية الريفية

لا يوجد في الاردن مؤسسة متخصصة للتنمية الريفية. غير ان هناك عددا من الوزارات التي تعنى بالتنمية الريفية. ويتولى المجلس الزراعي الاعلى صياغة السياسة الزراعية العامة وتنسيق مختلف المؤسسات. كما ان سلطة وادى الاردن مسؤولة عن تنمية وادى الاردن والاغوار الجنوبية. والجمعية التعاونية الاردنية مسؤولة عن تعزيز الحركة التعاونية؛ وهي الحركة التي انتشرت في جميع انحاء البلد.

والارقام المتعلقة بعدد وحجم الحيازات لا يمكن التعويل عليها بالكامل. ومع ذلك فانه يبدو ان توزيع حجم المزارع هو توزيع غير متماثل. كما يبدو ان اكبر ٢٥ في المائة من الحيازات تحتل حوالي ٧٥ في المائة من المساحة. وهناك مشكلة تضاعف عدد الحيازات بتوالي تقسيمها عن طريق الميراث. ويسود نمط زراعة الارض بواسطة مالكيها في المناطق التي تغذيها الامطار، في حين لا يزال يسود نهر وادى الاردن نظام الاستئجار إما بالمشاركة او مقابل قيمة ايجارية ثابتة. والعلاقة بين الملاك والمستأجرين غير خاضعة للتنظيم وشروط اتفاقات المشاركة على المحاصيل لها انماط مختلفة. ففي نظام المناصفة التقليدى يقتسم الملاك والمستأجرون المدخلات والنواتج مناصفة ويدفع الشريك الذى يقوم بالاستزراع تكاليف اليد العاملة. غير ان هناك ايضا مشاركة بنسبة ٤٠:٦٠ ونسبة ٣٣:٦٧. وفي عام ١٩٧٦، كانت نسبة ٧٨ في المائة تقريبا من الاراضي المنزرعة مملوكة ملكية خاصة.

وفي وادى الاردن، أعيد توزيع الارض على أثر إتمام مشاريع الرى وذلك على اساس المصادرة مقابل التعويض. وقد نص قانون الاصلاح الزراعي لعام ١٩٧٧ على ان يكون الحد الادنى للملكية ٤٠ دونما والحد الاقصى ٢٠٠ دونما.

وتتصف اليد العاملة بارتفاع مستوى التعليم بصفة عامة. وطبقا لنتائج مسح اليد العاملة الذى اجرى في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ فان نسبة الامية بين اليد العاملة لا تزيد عن حوالي ١٩ في المائة للذكور و١١ في المائة للاناث. غير ان هذه النسبة لقطاع الزراعة هي ٦٢ في المائة للذكور و٨٢ في المائة للاناث. وهناك نقص في العمال المهرة والعمال غير المهرة في سوق العمالة بسبب ارتفاع معدل الهجرة الى الدول المنتجة للنفط. وقد ادى هذا الى جذب عدد كبير من العمال الاجانب الى الاردن. وطبقا لبيانات منظمة العمل الدولية (1983) ILO فان عدد العمال الاجانب العاملين في الاردن يبلغ ١٣٠ ٠٠٠ عامل، في حين يعمل حوالي ٣٠٥ ٠٠٠ اردني في الخارج.

وفيما يتعلق بالمدخلات الزراعية فان معظم الاسمدة ومبيدات الآفات والمبيدات الحشرية والبذور المنتقاة المستخدمة في وادى الاردن يتم توفيرها عن طريق الجمعيات التعاونية. ولا تتوفر معلومات موثوق بها عن استخدام المدخلات، غير انه يجرى استخدام كميات قليلة جدا من الاسمدة وغيرها في المناطق التي تغذيها الامطار. وقد اظهرت التجارب انه يمكن زيادة غلة القمح زيادة كبيرة باستخدام مجموعة الاساليب الفنية الملائمة. غير ان الانتاج لا يزال حساسا بدرجة كبيرة للاختلافات في كميات الامطار. وطبقا لبيانات وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الامريكية USAID فان المزارع الكبيرة التي تستخدم فيها تكنولوجيات حديثة قد تعاني من خسائر في سنة من كل سنتين في اربد وفي سنة من كل اربع سنوات في عمان والكرك. غير انه حتى مع تحسين التكنولوجيا فان الكثير من المزارع الصغيرة لن تتمكن من توليد دخل كاف للاسرة المتوسطة. ولا توجد بيانات دقيقة عن انتاجية قطاع الماشية الا انه قد ذكر ان هذه الانتاجية منخفضة وان هذا يرجع، جزئيا، الى تدهور المراعي بسبب الافراط في الرعي خلال العقود الماضية.

وفي خطة التنمية للفترة ١٩٧٦-١٩٨٠، كانت نسبة الاستثمارات الذى انفقت بالفعل في قطاع الزراعة هي حوالي ١٠ في المائة فقط في حين ان النسبة المخططة هي ١٧ر٩ في المائة. وقد خصص الجزء الاكبر من هذه الاستثمارات العامة لمشاريع المياه والرى. وبالنسبة لخطة التنمية للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ فقد خصصت نسبة ٧ر٥ في المائة فقط من الاستثمارات لقطاع الزراعة.

وفيما يتعلق بنظام التسويق فانه توجد قناة خاصة وقناة عامة. ويمكن التسويق في القطاع العام خلال الشهرين التاليين لجني المحصول. ومنذ عام ١٩٨٠، يجرى دعم الاسعار في الفترة التالية لجني المحصول عندما تكون الاسعار منخفضة عادة. ويجرى تسويق الفاكهة والخضروات في الاسواق المحلية على اساس فردى او عن طريق اتحاد المزارعين في وادى الاردن.

ابعاد الفقر في المناطق الريفية

طبقا لبيانات منظمة الاغذية والزراعة FAO (1984) فان ١٧ في المائة من السكان الريفيين يعيشون في فقر مطلق في حين ان بعثة المتابعة التي اوفدها المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية،FAO (1981)، قد انتهت الى ان حوالي ٢٥ في المائة من السكان الريفيين يعيشون في حالة فقر.

وتشير البيانات المستقاة من مسح انفاق الاسر الذى اجرى في عام ١٩٨٠ الى ان اجمالي انفاق ٣٢ في المائة من الاسر التي شملها المسح كان اقل من ١٥٠٠ دينار اردني في السنة (الجدول ١٣). وقد كان متوسط نصيب الفرد من الانفاق السنوى في هذه الفئة من الاسر ١٧٤ دينارا اردنيا؛ وهذا الرقم يقل عن الرقم المناظر لحد الفقر وهو ١٥٠ دنيارا اردنيا باسعار عام ١٩٧٨ ويعادل ١٩٠ دينارا اردنيا باسعار عام ١٩٨٠ كما اشار الى ذلك دجاني Dajani وبالنظر الى طبيعة هيكل العمالة في الريف فان هناك ما يشير الى ان غالبية الفقراء يعملون في الخدمات وليس في الزراعة (الجدول ١٤). ويقدر ان ٣٠ في المائة من العاملين في المزارع و ٢٥ في المائة من المستأجرين و١٥ في المائة من المزارعين المالكين للارض، في وادى الاردن، كانوا يحصلون في عام ١٩٧٨ على دخول اقل من الدخل المناظر لحد الفقر، بفرض ان متوسط حجم الاسرة هو ٥ر٢ شخص.

ويبدو ان العوامل المرتبطة بالفقر في المناطق الريفية هي: صعوبة الحصول على الارض والقروض، وارتفاع نسبة الامية، وكبر حجم الاسرة. وفيما يتعلق بالصحة فقد اشارت مختلف الدراسات الى ارتفاع معدل الاصابة بالامراض المعوية التي ترتبط بعدم كفاية مياه الشرب النقية. كما ان الكثير من القرى الصغيرة تفتقر الى الخدمات الاساسية. وكما هو شائع في البلدان النامية فان هناك فارقا ملحوظا بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية؛ وطبقا لما اظهره مسح اليد العاملة الذى سبقت الاشارة اليه فان حوالي ٢٢ في المائة من الاسر الحضرية تنفق اقل من ١٥٠٠ دينار اردني في السنة. وقد كان متوسط نصيب الفرد من الانفاق على الاغذية هو ١٤٦ر٦ دينار اردني في المناطق الريفية و ١٧٨ دينارا اردنيا في المناطق الحضرية. ويمثل الرقم الاول ٤٥ في المائة من اجمالي الانفاق مقابل ٤٠ في المائة للمناطق الحضرية.

وقد جرى العمل بحماس على مدى العشرين عاما الماضية من اجل مكافحة الامية، وقضي عليها تقريبا بين الفئات الاقل سنا؛ كما ضيقت بالتدريج الفجوة الموجودة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

وتطوير الزراعة المروية في وادى الاردن وتوسيع مدينة عمان مع ما صاحب ذلك من زيادة فرص العمالة زيادة كبيرة ومن زيادة الطلب على الاغذية أديا الى زيادة الفروقات الموجودة بالنسبة للتنمية الاقليمية. ففي وادى الاردن حيث يزرع الخيار في اماكن مغطاة بالبلاستيك او باستخدام الرى، يمكن الحصول على عائدات كبيرة جدا لكل هكتار؛ في حين انه في المناطق المرتفعة تكون عائدات الكثير من المحاصيل سلبية اذا كانت اليد العاملة التي تقوم بجميع الاعمال مستأجرة. وفي المناطق الريفية، تشير

دراسة اجرتها الاسكوا ECWA (1983) الى الفروقات الكبيرة الموجود في توزيع الدخل. وقد كان دخل العشير الاعلى من الاسر حوالي عشرة امثال دخل العشير الادنى منها. وكان انفاق ادنى ٤٠ في المائة من الاسر الريفية يمثل ١٨ في المائة من الانفاق، في حين ان انفاق اعلى ٢٠ في المائة يمثل ٤٥ في المائة من اجمالي الانفاق. ويرجع الكثير من عدم التساوى في التوزيع في قطاع الزراعة الى عدم تساوى توزيع الحيازات، وهو الامر الذى سبقت الاشارة اليه. وهناك عامل مساعد اخر وهو امكانية الحصول على المياه عن طريق الملكية الخاصة للآبار وحقوق المياه. وبالاضافة الى هذا فان التوزيع المتساوى المفترض للفوائد العائدة من نظم المشاركة في الاستزراع قد لا تؤدى الى تحقيق النتيجة المطلوبة اذا لم تكن للمشارك في الاستزراع فرصة متساوية في الحصول على القروض وكان معتمدا الى حد كبير او بشكل كامل على مالك الارض بالنسبة لتوفير المدخلات.

وقد ادت ضغوط السكان في المناطق التي تغذيها الامطار الى توالي تقسيم الحيازات. وقد باع الكثير من صغار المزارعين اراضيهم الى كبار المزارعين واصبحوا عمالا لا يملكون ارضا. ويعتقد ان وجود اعداد كبيرة من العمال الزراعين غير المهرة في قطاعي الزراعة والخدمات يقلل مستويات الاجور عما كان من الممكن ان تكون عليه.

السياسات والبرامج والمشاريع الرامية الى التخفيف من الفقر في المناطق الريفية

على مدى العقدين الاخيرين، كانت السياسات موجهة نحو زيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة المروية وتقليلها في قطاع الزراعة البعلية. وقد ادى هذا الى زيادة الفروقات الموجودة بين قطاعي الزراعة. وتقر خطة التنمية للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ بوجود هذه المشكلات، وتدعو الى تقليل الفروقات الموجودة بين مختلف قطاعات السكان من اجل تحقيق توزيع للدخل يكون اكثر انصافا. وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي والقطاع الريفي فان الاهداف الموضوعة تشمل تحقيق زيادات في الناتج الزراعي سواء في المناطق البعلية او في المناطق المروية؛ واتباع اسلوب التخطيط على المستوى الاقليمي وعلى مستوى الحكومة المحلية؛ واقامة مشاريع في المناطق الريفية من اجل توفير التدريب الملائم للجماعات المنخفضة الدخل؛ والتاكيد على المشاركة الشعبية، وخاصة بالنسبة للنساء.

ومنذ صدور قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٨٣، اعفيت الزراعة والانشطة المتعلقة بها من جميع ضرائب الدخل. والمدخلات الزراعية والالات الزراعية معفاة من رسوم الاستيراد. كما الغيت الضرائب المفروضة على نقل ملكية الارض وذلك من اجل تسهيل دمج الاراضي. ويجرى دعم رسوم المياه وكذلك اسعار الوقود، كما يجرى تقديم قروض مؤسسية باسعار فائدة منخفضة. وفيما يتعلق بالاسعار فانه يجرى التحكم فيها من قبل وزارة التموين التي تتدخل في السوق عن طريق الاستيراد المباشر للقمح واللحوم والتي تحتكر الشراء والتوزيع. كما يجرى التحكم في اسعار الفواكه والخضر على اساس تسليم المزرعة وكذلك في الهوامش التسويقية.

وقد جرى بالفعل اعادة توزيع الاراضي في وادى الاردن الشمالي، ومن المزمع ان تشمل اعادة التوزيع الاغوار الشمالية بعد الانتهاء من مشاريع الرى الجديدة.

وهناك خطة للاضطلاع ببرنامج للبحوث الزراعية من اجل تطوير الزراعة المروية مع التاكيد على القضاء على الآفات والامراض، وتطوير الزراعة المعتمدة على المطر مع التاكيد على زراعة انواع من المحاصيل تكون عالية الغلة ومقاومة للجفاف، وتطوير قطاع الماشية مع التاكيد على الانتاج الحيواني عن طريق الاستيلاد وتحسين التغذية. وقد اصبح للجمعيات التعاونية دور رئيسي في تطوير المناطق البعلية، كما انها مسؤولة عن الالات الزراعية ومشاريع المراعي.

ويزمع زيادة عدد وحدات الرعاية الصحية الاولية في المناطق الريفية ومواءمة المناهج التعليمية مع احتياجات سوق العمالة عن طريق تطوير التعليم المهني في المدارس الثانوية.

ويؤخذ على بعض المشاريع، مثل مشروع ادارة المراعي الذى يضطلع به بمساعدة من برنامج الاغذية العالمي، هو انها تساعد الفقراء في الاجل القصير ولكنها لا تنطوى على التزام طويل الاجل باصلاح المراعي؛ كما ان المشروع، اذا كان ناجحا، يفيد في المقام الاول المزارعين الذين هم في حال افضل.

النتائج والتوصيات

في قطاع الزراعة، يرتبط الفقر بانخفاض الانتاجية وعدم توازن الاستثمارات الرأسمالية وعدم المساواة في توزيع الارض. ولان الكثير من الزيادة في ناتج قطاع الزراعة المروية يعتمد على فرص تصدير غير مؤكدة لتسويق الخضروات التي تزرع في غير اوانها فانه يعتبر ان زيادة التوسع في انتاج الاراضي المروية لن يكون مفيدا سواء بالنسبة للمزارعين الفقراء و العمال الذين يشتغلون نظير اجر او بالنسبة للاقتصاد القومي.

والدخل المتحقق في قطاع الخدمات، العام والخاص على حد سواء، يعتمد كثيرا على الموارد الخارجية، مثل تحويلات العاملين والمعونة العربية. اما من تحولوا من قطاع الزراعة الى قطاع الخدمات، وخاصة صغار السن، فان موقفهم سيكون ضعيفا للغاية عند حدوث اى كساد اقليمي. ويوصى بان يعدل هيكل الحيازات بغية تشجيع صغار السن على الدخول في مجال الزراعة وان تعدل اولويات الانتاج على اساس تحقيق التكامل بين الاقاليم.

الجدول ١٢

الاردن: المصادر الصناعية للناتج المحلي الاجمالي

(بملايين الدينارات باسعار عام ١٩٧٥)

	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الزراعة	٣٣ر٥	٢٦ر٠	٢٩ر١	٢٩ر٣	٣٣ر٧	٢٥ر٩	٣٠ر٩
الصناعة، اجمالي	٥٠ر٢	٦٦ر٠	٨١ر١	٨٥ر٣	١٠٤ر٢	١٣٣ر٠	١٥٥ر٨
التعدين	٨ر٥	١٦ر٣	٢٠ر٤	٢١ر١	٢٨ر١	٣٤ر٢	٤٧ر٣
الصناعات التحويلية	٢٥ر٦	٣٠ر٥	٣٨ر٦	٣٩ر٤	٤٦ر٦	٥٣ر٤	٦١ر٠
الكهرباء/المياه	١ر٩	٣ر١	٣ر٢	٣ر٩	٤ر٧	٦ر٢	٧ر٥
التشييد	١٤ر٣	١٦ر١	١٨ر٧	٢٠ر٦	٢٤ر٨	٣٩ر٢	٤٠ر٠
الخدمات، اجمالي	١٨٩ر٣	١٨٣ر٢	٢٠٦ر٩	٢٠٣ر٥	٢٢٣ر٧	٢٥١ر٥	٢٦٥ر٨
الخدمات الحكومية	٠ر٠	٦٥ر٢	٧٣ر٣	٦٦ر١	٦٩ر٥	٨٢ر٨	٨٩ر٩
الخدمات الاخرى	٠ر٠	١١٨ر٠	١٣٣ر٦	١٣٧ر٤	١٥٤ر٢	١٦٨ر٧	١٧٥ر٩
رسوم الخدمة التي تحصلها البنوك	٠ر٠	-٢ر٩	-٢ر٧	-٢ر٨	-٨ر٥	-١٠ر٠	-١٠ر٩
الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج	٢٧١ر٠	٢٧٢ر٣	٣١٤ر٤	٣١٥ر٣	٣٥٣ر١	٤٠٠ر٤	٤٤١ر٦
صافي الضرائب غير المباشرة	٣٦ر٣	٩ر٢	٣٧ر٦	٥٧ر٦	٥٦ر٣	٥٣ر٨	٦١ر٨
الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق	٣٠٧ر٣	٢٨١ر٥	٣٥٢ر٠	٣٧٢ر٩	٤٠٩ر٤	٤٥٤ر٢	٥٠٣ر٤
معاملات ازالة أثر التضخم							
الزراعة	٧٩ر٤	١٠٠ر٠	١٢٨ر٠	١٤٢ر٣	١٧٣ر٩	١٦٨ر٣	١٨٩ر٣
الصناعة	٦٠ر٣	١٠٠ر٠	١٢٢ر٦	١٣٦ر١	١٣٢ر٠	١٣٧ر٦	١٤٤ر٨
الخدمات	٦٧ر٣	١٠٠ر٠	١١٠ر١	١٢٤ر٠	١٤٥ر٠	١٦٦ر٠	١٨٧ر٦
الناتج المحلي الاجمالي	٦٧ر٤	١٠٠ر٠	١١٥ر٠	١٢٩ر٠	١٤٣ر٩	١٥٦ر٨	١٧٣ر٦

المصدر: World Bank (1983 a).

الجدول ١٣

الاردن: توزيع الاسر في الريف في عام ١٩٨٠ حسب فئات الانفاق

فئات الانفاق	عدد الاسر	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
اقل من ٢٥٠	-	-	-
٢٥١-٥٠٠	٣	١ر١	١ر١
٥٠١-٧٥٠	٣	٢ر٨	٣ر٩
٧٥١-١٠٠٠	٢٥	٨ر٩	١٢ر٨
١٠٠١-١٥٠٠	٥٥	١٩ر٥	٣٢ر٣
١٥٠١-٢٠٠٠	٥٩	٢٠ر٩	٥٣ر٢
٢٠٠١-٣٠٠٠	٦١	٢١ر٦	٧٤ر٨
٣٠٠١-٥٠٠٠	٤٢	١٤ر٩	٨٩ر٧
٥٠٠١-٧٥٠٠	١٧	٦ر٠	٩٥ر٧
٧٥٠١ وأكثر	١٢	٤ر٣	١٠٠ر٠
المجموع	٢٨٣	١٠٠ر٠	-

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بيانات حول ابحاث دخل ونفقات الاسرة في البلدان العربية، ١٩٨٣.

الجدول ١٤

الاردن: توزيع العمالة الريفية المنخفضة الدخل

	النسبة المئوية للعمالة	النسبة المئوية في كل قطاع من القطاعات التي تدفع فيها اجور منخفضة*	النسبة المئوية لمجموع العاملين الذين يتلقون اجورا منخفضة*
الزراعة	١٦ر٤	٧٥ر٣	١٩ر٣
التعدين	١ر٨	٤٢ر٣	١ر٣
الصناعات التحويلية	٢ر٩	٥٤ر٧	٢ر٥
المرافق	٠ر٣	٦٩ر٦	٠ر٣
التشييد	٨ر٥	٥٠ر٣	٦ر٧
التجارة	٤ر٦	٥٧ر٧	٤ر٣
النقل	٦ر٤	٣٢ر٧	٣ر٣
المالية العامة	٠ر٦	٣٦ر٧	٠ر٣
الخدمات	٥٨ر٤	٦٨ر٤	٦٢ر٣
المجموع	١٠٠ر٠		١٠٠ر٠

المصدر: بيانات مستقاة من دائرة الاحصاءات العامة، «مسح القوى العاملة ١٩٨٣/١٩٨٢».

* أقل من ١٠٠ دينار اردني في الشهر.

الجمهورية العربية السورية

دور الزراعة في الاقتصاد

بلغ مجموع نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ ما قدره ٨ر٨ في المائة في السنة. وبلغ نمو السكان في الفترة ذاتها ٥ر٣ في المائة في السنة، بحيث بلغ نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الاجمالي قرابة ٥ر٣ في المائة في السنة. وبلغ نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الفترة ١٩٦٠-١٩٨٢ ما قدره ٤ في المائة في السنة.

ولا توجد في «تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤» أية بيانات عن النمو في الناتج المحلي الاجمالي الزراعي؛ إلا أن النمو السنوى المتوسط للناتج المحلي الاجمالي الزراعي قد بلغ في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٨، بالاستناد الى الزعبي El-Zoobi (1984) ٢ر٧ في المائة. وفي عام ١٩٨١، قدمت الزراعة قرابة ١٩ في المائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي. وبالاستناد الى «تقرير عن التنمية في العالم» فإن الرقم القياسي لنصيب الفرد من إنتاج الأغذية في الفترة ١٩٨٢/١٩٨٣ قد بلغ ١٦٨ باعتبار أن رقم الأساس هو ١٠٠ للفترة ١٩٦٩-١٩٧١. وما ذكره الزعبي El-Zoobi من أن نصيب الفرد من الامدادات الغذائية قد زاد بنسبة ٤ في المائة سنويا في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٧ يتفق تقريبا مع أرقام البنك الدولي.

وتعد الصادرات الزراعية، وخاصة القطن، مصدرا هاما من مصادر العملات الأجنبية في الجمهورية العربية السورية. وقد بلغت قيمة هذه الصادرات قرابة ٢٤ في المائة من قيمة إجمالي الصادرات. وتشمل الصادرات الزراعية الأخرى التبغ والفواكه والخضروات والصوف والجلد.

وبالنسبة لحجم القوى العاملة الزراعية فإنه آخذ في الازدياد بالارقام المطلقة. ويبين «تقرير عن التنمية في العالم» أن حصة الزراعة في مجموع القوى العاملة كانت ٥٤ في المائة في عام ١٩٦٠، ثم انخفضت الى ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٠. إلا أن هذا الرقم الأخير لا يتفق مع نسبة ٥٤ في المائة التي أوردها الزعبي El-Zoobi (1984). للفترة ١٩٧٩-١٩٨٠.

قاعدة الموارد

بالاستناد الى ما ورد في «تقرير عن التنمية في العالم» فإن السكان الريفيين كانوا يشكلون في عام ١٩٦٠ قرابة ٦٣ في المائة من مجموع السكان، وانخفضت هذه النسبة قرابة ٥١ في المائة في عام ١٩٨٢. إلا أنه يغلب على الظن أن العدد المطلق للسكان الريفيين قد ازداد بما يقرب من ٦ر٢ في المائة في السنة في هذه الفترة بالمقارنة بنسبة زيادة مجموع السكان التي بلغت ٥ر٣ في المائة في السنة.

وتوجد قرابة ٧ر٥ مليون هكتار من الأراضي المزروعة منها قرابة العشر من الأراضي المروية. ويوجد الجزء الأعظم من بقية الأراضي في الجمهورية العربية السورية إما في السهوب والمراعي

أو في المناطق الجبلية. وأهم محصولات المناطق البعلية هي الحنطة والشعير والعدس والزيتون ومحصولات الفواكه المعمرة والبطيخ الأحمر. أما المناطق المروية فأهم محصولاتها القطن والخضروات ومحصولات الفواكه المعمرة والحنطة.

وتتضمن قطعان الحيوانات قرابة ١٠ ملايين رأس من الغنم والماعز، يملك أكثريتها سكان رحل في السهب والمراعي. وهناك أيضا ٧٥ر. مليون رأس من البقر.

النظام الزراعي والتنمية الريفية

ان المجلس الزراعي الأعلى مسؤول عن التخطيط الشامل وتحديد الأسعار في القطاع الزراعي. والمجلس يترأسه رئيس الوزراء. كما يضم المجلس، الى جانب وزير الزراعة والاصلاح الزراعي والوزراء المسؤولين عن ادارات معنية بصورة غير مباشرة بالزراعة، ممثلين عن الحزب الحاكم وعن الاتحاد العام للفلاحين. وتوجد مجالس مماثلة على مستوى المحافظة والناحية والقرية.

وقد سنت منذ عام ١٩٥٨ مجموعة من قوانين الاصلاح الزراعي التي تنطوى على نزع الملكية والتعويض وإعادة التوزيع. وجرى تدريجيا تخفيض الحدود القصوى لملكية الأراضي. وألزم المستفيدون من الاصلاح الزراعي بأن يصبحوا أعضاء في إحدى التعاونيات. وهناك عدد صغير من المزارع المملوكة للدولة، إلا أن ٥٨ في المائة من الأراضي المروية و٧٧ في المائة من الأراضي البعلية لا تزال مملوكة ملكية خاصة.

وتتراوح مساحة المزرعة المخصصة لكل أسرة من الأراضي المصادرة ومن الأراضي التي تملكها الدولة بين ٩ هكتارات و١١ هكتارا. ومن المحتمل أن تكون عملية الاصلاح قد أدت الى تخفيض نسبة الحيازات الكبيرة، أى التي تتجاوز مساحتها ١٠٠ هكتار، من قرابة ٥٠ في المائة من الأراضي الى قرابة ١٨ في المائة في عام ١٩٧٠. وبالاستناد الى نتائج التعداد الزراعي لعام ١٩٧٠ فإن مساحة ما يقرب من ٦٤ في المائة من جميع الحيازات الصغيرة تقل عن ٦ هكتارات. وبالاضافة الى ذلك فإن هناك مشكلة حادة تتمثل في تفتت الحيازات حتى الصغيرة منها.

وتحدد معدلات الأجر الأدنى للعمال الزراعيين لكل عملية فلاحية ولكل محافظة. ومعدلات الأجور في قطاع الزراعي أقل بكثير مما هي في المناطق الحضرية. وهذا يساهم، دون شك، في ارتفاع معدلات الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية. إلا أنه لا تتوفر معلومات كثيرة عن الهجرة الى الخارج، كالهجرة الى دول الخليج مثلا.

والمصرف الزراعي التعاوني وكالة رسمية مسؤولة عن توفير القروض لقطاع الزراعة. والمبلغ الذى يقدمه المصرف لأى فلاح تحدده دراسات لتكلفة الانتاج تقوم بها وزارة الزراعة. وتكون القروض نقدية وعينية. وأسعار الفائدة منخفضة، كما أن أسعار فائدة القروض المقدمة الى التعاونيات تكون أكثر انخفاضا. ويقوم التجار والمصنعون أيضا بتقديم القروض.

وقد أنشىء عدد من المؤسسات والوكالات لإدخال وتعميم التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي؛ ومن بينها برنامج تحسين البذور، والمزارع التجريبية، وخدمات الإرشاد الزراعي، واتحاد الفلاحين، ومصانع الجرارات. إلا أن برنامج منح الرخص للانتاج الزراعي ينقل الجزء الأكبر من عملية التحكم في استخدام التكنولوجيا الحديثة من يد الفلاح الفردى الى التعاونيات وعملية التخطيط القومي. وما زالت الواردات تشكل المصدر الرئيسي لغالبية المدخلات الحديثة، كالجرارات وغيرها من الالات والأسمدة.

وقد خصصت الخطة الخمسية للتنمية ١٩٧٦-١٩٨٠ قرابة ٢١ في المائة من الاستثمارات للزراعة. ورصد الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات لسد الفرات. وخصص في الخطة الخمسية للتنمية ١٩٨١-١٩٨٥ قرابة ١٧ في المائة للزراعة. وأكثرية الاستثمارات المخططة تخص القطاع العام.

ويوجد في الجمهورية العربية السورية نظامان للأسعار. يتمثل الأول في نظام من الأسعار الثابتة التي تحددها تكلفة الانتاج وأهداف الانتاج والأسعار العالمية. ويتمثل الثاني في سوق شبه حرة للإستهلاك الداخلي وتتكون أساسا من الفواكه والخضروات والدواجن ومنتجات الألبان. وتنص خطة كل محافظة على إصدار رخص لانتاج المحصولات تقوم على أساس جداول معدة مسبقا لمناوبة المحصولات. وتشترى الحكومة المحصولات الرئيسية بأسعار يحددها المجلس الزراعي الأعلى. وأسعار الاستهلاك تخضع للمراقبة، وتوجد بطاقات تموين للسكر والأرز وزيت بذرة القطن؛ ويباع الخبز والدقيق بأسعار مدعومة. والهدف هو الاستعاضة تدريجيا عن المؤسسات التجارية الخاصة بالتسويق التعاوني والتسويق عن طريق وكالات حكومية متخصصة.

أبعاد الفقر في المناطق الريفية

لا يوجد تعريف رسمي لحد الفقر في الجمهورية العربية السورية. الا أن الزعبي يذكر El-Zoobi (1984) أن نسبة الفقر في المناطق الريفية هي ٥٤ في المائة وأنه من المرجح أن تكون المجموعات التالية في حالة فقر: صغار الملاك الذين يزرعون أراضيهم بأنفسهم، والمستفيدون من الاصلاح الزراعي، والعمال المعدمون، والمؤجرون لأراض تابعة للدولة ومؤجرة مؤقتا، والزارعون بالمشاركة، وصيادو الأسماك، والرعاة، والبدو الرحل.

السياسات والبرامج والمشاريع الرامية الى التخفيف من الفقر في المناطق الريفية

تتضمن الأهداف الرامية الى التخفيف من الفقر العناصر التالية: نمو الانتاج الزراعي؛ وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء الريفيين، بما في ذلك الاصلاح الزراعي؛ وتحسين نظم التسويق والتسعير لصالح المنتجين؛ وإضفاء اللامركزية على الحكومة؛ واشراك السكان الريفيين في عملية التنمية؛ وزيادة فرص العمالة؛ وتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية فيما يتعلق بالتغذية والهياكل الأساسية الاجتماعية.

وقد أنشئت تعاونيات زراعية متعددة الأغراض للمستفيدين من إعادة توزيع الأراضي؛ وهي توفر لأعضائها مستلزمات الانتاج والقروض وتساعدهم في التسويق. ويجرى الاضطلاع بالأنشطة الفلاحية بصورة تعاونية، غير أن لكل أسرة معيشية مساحة معينة من الأراضي لاستخدامها الذاتي.

وعلى ما يبدو فإن التركيز في الخطة الخمسية للتنمية ١٩٨١-١٩٨٥ قد تحول الى المناطق البعلية التقليدية. ويوجد في كل محافظة أحد مراكز خدمات الإرشاد الفلاحي التي تضطلع بأنشطتها على المستوى الميداني. وهناك أيضا عدد صغير من مراكز التنمية الريفية التي تعنى بالإرشاد الزراعي والصحة وبرامج محو الأمية. وتوجد فروق كبيرة في تقديم الخدمات العامة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. ففي عام ١٩٨٢ لم تكن المياه الموصلة بالأنابيب متوفرة الا لقرابة ١١ في المائة من المساكن في المناطق الريفية. ورغم أن بيان ميزانية الأغذية في الجمهورية العربية السورية في عام ١٩٧٨ يشير الى أن متوسط نصيب الفرد من استهلاك المواد الغذائية الرئيسية هو متوسط مناسب فإن هناك عددا من الدراسات التي تشير الى وجود قدر معين من سوق التغذية في المناطق الريفية. وقد بينت نتائج دراسة استقصائية أجريت في عام ١٩٧٩ أن قرابة ٢٠ في المائة من الأطفال الذين تصل أعمارهم الى ٦ سنوات يشكون، الى حد ما، من سوء التغذية.

ورغم الزيادات الكبيرة التي حدثت في معدلات القيد بالمدارس الابتدائية والثانوية على مدى العقد الماضي فإن الأمية، خاصة لدى النساء، ما زالت تمثل مشكلة كبيرة. وما زالت هناك أعداد كبيرة من القرى التي لا يوجد بها أى نوع من المدارس. وتواجه مشاكل مماثلة فيما يتعلق بتوزيع المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأساسية في المناطق الريفية.

ويجرى إنشاء التعاونيات في أنحاء عديدة من السهب بهدف السيطرة، الى حد ما، على الرعي وتفادى مشكلة الإفراط في الرعي. ومن الناحية الرسمية، لم يعد للبدو الرحل أى مركز خاص بمقتضى القانون، وهم يعاملون كمواطنين، بأتم معنى الكلمة، لهم حقوق وواجبات متساوية مع بقية السكان. ويجرى تشجيع البدو الرحل على الاستيطان كي تتسنى لهم المشاركة بصورة كاملة في الحصول على الخدمات الاجتماعية.

الجدول ١٥

الجمهورية العربية السورية: الدخل القومي (بملايين الليرات السورية بأسعار عام ١٩٧٥)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠
الزراعـــة	٠ر٣٢٠٣	٠ر٣٧٠٥	٠ر٤٤٢١	٠ر٥٤٩٠
التعدين، الصناعات التحويلية، الكهرباء، الغاز، المياه	٠ر٣١٢٩	٠ر٤١٧٤	٠ر٤٤٦٩	٠ر٤٨٧٥
التشييـــد	٠ر٥٠٢	٠ر٩٦٠	٠ر١٥٨٩	٠ر١٨١٣
النقل والمواصلات	٠ر١٦٤٠	٠ر٢٤٠٧	٠ر١٧٣٥	٠ر٢١٣٠
التجارة والمالية العامة	٠ر٣٤٠٥	٠ر٦٠٨٤	٠ر٧٥٢٥	٠ر٨٥١٥
الخدمات العامة	٩ر٨٥٨	٠ر٣٠٨٣	٠ر٣٤٢٤	٠ر٤١٥٢
خدمات أخرى	٠ر١٨٤	٠ر٣٩٨	٠ر٥٧١	٠ر٦٩٨
الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج	٠ر١٠٩٢١	٠ر٢٠٧١١	٠ر٢٣٧٣٤	٠ر٢٧٦٧٣
صافي الضرائب غير المباشرة	-	-	-	-
الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق	٠ر١٠٩٢١	٠ر٢٠٧١١	٠ر٢٣٧٣٤	٠ر٢٧٦٧٣
مدفوعات عوامل الانتاج الى الخارج (صافي)	٠ر١٥٠	٠ر٢٥٤	٠ر٣٧٧	٠ر٢٣٦
الناتج القومي الاجمالي	٠ر١١٠٧١	٠ر٢٠٩٦٥	٠ر٢٤١١١	٠ر٢٧٩٠٩

المصدر: البنك الدولي (١٩٨٣)

الجدول ١٦

الجمهورية العربية السورية: حجم القوى العاملة الزراعية، ١٩٦٠-١٩٨٠
(بالآلاف)

السنة	القوى العاملة الوطنية			القوى العاملة الزراعية		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية من القوى العاملة الوطنية
١٩٦٠	٨٧٤	٩٠	٩٦٤	٤٥٤	٤٦	٥٠٠	٠ر٥٢
١٩٧٠	١ ٣١١	١٥٧	١ ٤٦٨	٦٤١	١٠٧	٧٤٨	٠ر٥٠٩
١٩٧٥	١ ٤١٠	٣٨٤	١ ٧٩٤	٦٠٣	٣١٣	٩١٦	٠ر٥١
١٩٧٩-١٩٨٠	١ ٨٣١	٣٤٢	٢ ١٧٣	٩٢٧	٢٤٥	١ ١٧٢	٠ر٥٣

المصدر: - تعداد السكان، ١٩٦٠
- تعداد السكان، ١٩٧٠
- النشرة الاحصائية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٩٧٦
- المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨١.

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

دور الزراعة في الاقتصاد

بلغ معدل الزيادة في عدد السكان في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٢ قرابة ٢ر٢ في المائة في السنة. وزاد الناتج القومي الاجمالي في الفترة ١٩٦٠-١٩٨٢ بسرعة بحيث بلغ نصيب الفرد من الزيادة في تلك الفترة ٦ر٤ في المائة في السنة. إلا أن الزراعة لم تساهم في تحقيق تلك الزيادة؛ فقد تميز الانتاج الزراعي بالركود (الجدول ١٧). وباعتبار أن الفترة ١٩٦٩-١٩٧١ هي فترة الأساس وأن نصيب الفرد من انتاج الأغذية فيها هو ١٠٠، فإن هذا النصيب لم يزد عن ٩٢ في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢. وفي عام ١٩٨٢ انخفضت مساهمة الزراعة الى ١٢ في المائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي.

والقوى العاملة في الزراعة، رغم ازديادها بالارقام المطلقة، لم تكن تشكل سوى ٤٥ في المائة من القوى العاملة في عام ١٩٨٠، بالمقارنة بنسبة ٧٠ في المائة تقريبا في عام ١٩٦٠. ولذلك فإن البلد ما زال يعتمد اعتمادا شديدا على الأغذية المستوردة التي تعادل قيمتها قرابة ثلث قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

قاعدة الموارد

بلغ مجموع السكان حسب التعداد الأخير الذى أجرى في عام ١٩٧٣ قرابة ١ر٦ مليون نسمة. وكان قرابة ٥٧ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية، وكان هناك ١٠ في المائة اضافيين مسجلين على أنهم بدو رحل. وكان عمر قرابة نصف السكان أقل من خمس عشرة سنة.

ومناخ البلد حار وجاف على وجه العموم في المنطقة الساحلية؛ وهو شبه جاف داخل البلد في المناطق المتوسطة الارتفاع والشديدة الارتفاع. وهطول الأمطار منخفض وشديد التغير.

ومن مساحة البلد البالغة ٥ر٨٣ مليون فدان لا تزيد مساحة الأرض الصالحة للزراعة عن قرابة ٦ر٠ مليون فدان. وتبلغ الأرض المزروعة من هذه المساحة قرابة ٥ر٠ مليون فدان. والجزء الأكبر من الأراضي في البلد هو إما أراضي راعية أو أحراج وسافانا أو أراض زراعية جرداء.

النظام الزراعي والتنمية الريفية

لا توجد مؤسسة محددة مسؤولة عن التنمية الريفية، بل يوجد عدد من المؤسسات القطاعية المعنية بالتنمية الريفية. ومن هذه المؤسسات وزارات الزراعة، والحكم المحلي، والتعليم، والصحة، والثقافة، والاعلام. وتؤدى وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي الدور الرئيسي.

وهناك عدد من المزارع المملوكة للدولة والتي يوجد أكثرها في الأراضي المروية. وهذه المزارع توفر العمل لقرابة ٣٠٠٠ شخص، أى ما يمثل قرابة ١ر٥ في المائة فقط من مجموع القوى العاملة

الزراعية. ومستوى الأداء الاقتصادى للمزارع المملوكة للدولة منخفض.

وهناك بالاضافة الى ذلك، نوعان من التعاونيات الزراعية. ويتمثل النوع الأول في تعاونيات الخدمات الانتاجية الذى يقوم فيها الأعضاء جماعيا بزراعة الأرض وتقاسم التكاليف والعائدات. ويتمثل النوع الثاني في تعاونيات الخدمات التي يقوم فيها كل عضو بفلاحة أراضيه ويتولى زراعتها بصورة فردية، في حين توفر التعاونية له المدخلات والخدمات. وتحتل التعاونيات الجزء الأكبر من الأراضي المزروعة؛ وقرابة ٢٣ في المائة من الأراضي المزروعة تدخل في نطاق المزارع المملوكة للدولة، بينما حوالي ١٢ في المائة فقط منها مملوكة ملكية خاصة. وقد أنشئت شبكة من محطات تأجير الآلات لاستخدامها من قبل التعاونيات والمزارع المملوكة للدولة والفلاحين الفرديين على أساس الاستئجار. وقد ظهرت مشاكل تتعلق بالصيانة بسبب نقص قطع الغيار والموظفين المؤهلين. ورسوم الايجار أقل بكثير من التكلفة الاقتصادية. ومسؤولية توفير الأسمدة ومبيدات الآفات والبذور المستوردة وغيرها تقع على عاتق الهيئة العامة للخدمات الزراعية. ولا يقدم القروض إلا البنك الأهلي اليمني؛ وللبنك سياسة اقراض محافظة، اذ لا يقرض إلا من يعتبرون مضمونين. وهناك عدد كبير من التعاونيات التي أعتبرت غير جديرة بالقروض في الماضي.

وقد أعتمدت برامج لتعميم البذور والنباتات المحسنة. وتشمل هذه البرامج البطاطس والحنطة والطماطم والقطن. إلا أن مردود القطن والسمسم والحنطة والحبوب الخشنة والعلف في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٣ لم تسجل، على ما يبدو، بالاستناد الى الاحصاءات زيادة ذات معنى؛ بل يبدو أن المردود قد انخفض في بعض الحالات.

وأنشطة الانتاج الحيواني تجرى في المناطق الزراعية المستقرة وفي مزارع الألبان المملوكة للدولة وفي مناطق البدو الرحل. ولا تتوفر معلومات كثيرة عن عدد الحيوانات الموجودة في حوزة السكان الرحل.

وقد انخفضت نسبة الاستثمارات الحكومية المخصصة للزراعة في الخطط الانمائية المتعاقبة. وفي عام ١٩٨٣، لم يخصص سوى ١٥ في المائة من الاستثمارات للزراعة. وكان الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات مخصصة للرى. وتتولى احدى المؤسسات العامة تسويق الفواكه والخضروات. أما تسويق الحبوب والقطن فهو من مسؤولية شركة التجارة الوطنية. الا أن هناك قدرا معينا من التسويق المباشر من قبل التعاونيات والأفراد.

والحكومة تراقب معظم الأسعار، وحددت في الماضي أسعارا منخفضة جدا للعديد من السلع الزراعية. ولم يؤد هذا، الى جانب الضرائب التي يقدر بشاى أن نسبتها تصل الى ٢٥ في المائة Beshai (1984)، الى تشجيع الانتاج، كما أن دخل فقراء الفلاحين قد انخفض.

أبعاد الفقر في المناطق الريفية

لا يوجد حد رسمي للفقر، ولا تتوفر بيانات عن مدى الفقر رغم أنه من المسلم به أنه يمثل مشكلة رئيسية في البلد. وذكرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن نسبة الفقر في المناطق الريفية هي ٣٠ في المائة (1984) FAO. ومصدر هذا الرقم غير معروف.

السياسات والبرامج والمشاريع الرامية الى التخفيف من الفقر في المناطق الريفية

يمثل الاصلاح الزراعي وضمان استقرار ملكية الأراضي رأس الحربة في الجهود المبذولة للتخفيف من الفقر في المناطق الريفية. وتشتت السكان الريفيين في مناطق متفرقة جعل من الصعب توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لهم. وتوفير التعليم الاجبارى المجاني للسنوات الثماني الأولى سياسة معلنة للحكومة. وفي عام ١٩٨١، كان المعدل العام لمعرفة القراءة والكتابة ٤٠ في المائة؛ وهذا يمثل تحسنا كبيرا اذ كان المعدل قرابة ٥ في المائة عند الاستقلال. وهناك مشاكل صحية خطيرة؛ كما يتعرض جزء كبير من السكان للأمراض الطفيلية وسوء التغذية. والهدف هو توسيع مرافق الرعاية الصحية خاصة في المناطق الريفية النائية.

ولا يستفيد من الشبكات العامة للإمداد بالمياه الا قرابة نصف السكان الريفيين. ويقيم الباقون في أماكن متفرقة لا تبرر مساحاتها إقامة شبكات عامة للإمداد بالمياه.

والى جانب الاستثمار في الرى، هناك عدد من المشاريع المخططة لعام ١٩٨٥. وتشمل هذه المشاريع تعمير الأودية، ومشاريع الخدمة الزراعية، والبحوث والارشاد الزراعي، والطرق الريفية، وبرنامج للتنمية البدوية.

الاستنتاجات والتوصيات

ينبغي تخصيص المزيد من الاستثمارات للمناطق الريفية لتطوير الانتاج الزراعي وزيادة فرص الاستفادة من الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والامداد بالمياه والاسكان والكهرباء والطرق الريفية. وينبغي تشجيع اشتراك السكان الريفيين في عملية التنمية. وهناك حاجة الى برامج انمائية خاصة للمجموعات المحرومة في المناطق الريفية كالبدو الرحل، والفلاحين المقيمين في المناطق الجبلية، وصائدى الاسماك. وينبغي أن يكون تطوير المراعي تحت إدارة تعاونية، لتفادى الافراط في الرعي والتدهور البيئي.

الجدول ١٧

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية: الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الثابتة ١٩٧٥-١٩٨٠

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الزراعة (بملايين الدنانير اليمنية)	١٤ر٨	١٤ر٤	١٤ر٢	١٣ر١	١٤ر٥	١٤ر٦
مجموع الناتج المحلي الاجمالي (بملايين الدنانير اليمنية)	١٠٣ر٥	١٢٣ر٨	١٤٨ر٥	١٥٠ر٥	١٦٤ر٣	١٧٥ر٠
الناتج المحلي الاجمالي الزراعي كنسبة مئوية من مجموع الناتج المحلي الاجمالي	١٤ر٣	١١ر٦	٩ر٦	٨ر٧	٨ر٨	٨ر٣

المصدر: الجهاز المركزى للإحصاء.

الجدول ١٨

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية: توزيع القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية

(بالالاف)

	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣
الزراعة ومصائد الأسماك	١٦٤	١٧٦	٢٠٤	٢٠٦ر٧
الصناعة	٢١	٢٨	٤٦ر١	٥٢ر٠
التشييد	١٧	٢٢	٣٢ر٤	٤١ر٥
النقل والمواصلات والخزن	١٧	٢٢	٢٧ر١	٣١ر١
التجارة والأطعمة والمطاعم	٢٩	٣٠	٣٩	٤٤ر٧
المالية العامة والتأمين والممتلكات والخدمات الأخرى	٦٨	٧٨	٨٦ر٣	١٠١ر٠
المجموع	٣١٨	٣٥٥	٤٣٩ر٩	٤٧٧

المصدر: وزارة التخطيط.

الفصل السادس

الاستنتاجات

لا يمكن التعميم بالنسبة لبلدان الشرق الأدنى بسبب الفروق في عدد السكان وفي الموارد من الأراضي وفي غير ذلك من الموارد الطبيعية، ولا سيما وجود النفط أو عدم وجوده، وبسبب الفروق في الهياكل الأساسية والاجتماعية. إلا أنه يمكن الاشارة الى الاتجاهات العامة الظاهرة لدى عدد من بلدان المنطقة والتي بينتها، جزئيا، دراسات الحالات الافرادية المستعرضة أعلاه.

وقد كان نمو الانتاج الزراعي منخفضا على مدى العقد الأخير تقريبا، باستثناء حالات قليلة. كما كان النمو في نصيب الفرد من الناتج الزراعي منخفضا جدا، بالفعل، بل سلبيا في العديد من الحالات اذا ما تم ربطه بنمو السكان. وفي حالات عديدة، يتزايد الاعتماد على الأغذية المستوردة مما يؤدى الى مشاكل في ميزان المدفوعات التي يتعين تمويلها عن طريق المعونة الميسرة الشروط أو تحويلات العمال المهاجرين في دول الخليج. وقد سجلت تلك النتائج السيئة في أداء النمو الزراعي، في أكثر الأحيان، في نفس الوقت الذى سجل فيه نمو باهر لقطاعات الاقتصاد الأخرى. وقد ظلت درجة الفقر في المناطق الريفية تمثل مشكلة خطيرة في بعض البلدان، ويغلب على الظن أنها قد ازدادت حدة في عدد من البلدان الأخرى.

وربما لم يظهر بعد الأثر الكامل للركود الاقتصادى العالمي الأخير على الأداء الاقتصادى للبلدان غير المنتجة للنفط. وأى انخفاض في سرعة النمو الاقتصادى لهذه البلدان سيزيد من صعوبة وضع وتوسيع برامج التخفيف من الفقر. الا أن سوء الأداء فيما يتعلق بنمو الانتاج الزراعي في العديد من هذه البلدان ونتيجة لسياساتها الزراعية أكثر مما هو نتيجة للأحداث الاقتصادية العالمية الأخيرة. وفي البلدان التي كانت إعادة توزيع الأراضي فيها ضيقة النطاق أو غير موجودة، يتسم توزيع حيازات الأراضي عادة بعدم التساوى وبالتفتت؛ وحتى في البلدان التي جرت فيها اعادة توزيع للأراضي، ما زالت المشاكل المتعلقة بصغر الحيازات وتفتتها قائمة في أكثر الأحيان. وفي البلدان التي قررت أن تتدخل الحكومة في الزراعة وأن تتحكم فيها على نطاق واسع، يمكن أن تعزى مشاكل انخفاض النمو واستمرار الفقر الى جمود تخطيط الانتاج وتشوهات الأسعار وعدم فعالية المزارع المملوكة للدولة، وهي المزارع التي تمتص من الاستثمارات العامة أكثر مما يجب، وانعدام الحوافز لدى الفلاحين الفرديين على زيادة الانتاج.

وهناك، عادة، في نظامي الزراعة الرأسمالي والاشتراكي، على حد سواء، نقص في الاعتمادات، خاصة الاعتمادات المخصصة لصغار الفلاحين، وعدم كفاية الاستثمارات في قطاع الزراعة، ونقص التكنولوجيات الملائمة للمساحات الشاسعة والأعداد الكبيرة من السكان في مناطق الزراعة البعلية. ورغم ما يبدو من كفاية نصيب الفرد من الامدادات الغذائية الاجمالية في كل بلد فإن نسبا كبيرة من السكان تعاني، في كثير من الأحيان، من سوء التغذية بدرجة أو بأخرى. وهناك أيضا مشاكل خطيرة تتعلق بالصحة وخاصة في المناطق الريفية. كما أن هناك نقصا في المعرفة الأساسية بالقراءة والكتابة والحساب؛ وهذا يصل، عادة، الى درجة أكثر خطورة عند النساء بين السكان الريفيين. ومعرفة القراءة والكتابة،

ومتوسط العمر المتوقع، هما في أكثرية بلدان المنطقة أقل من المتوقع بالنسبة لمستوى نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالي.

ويرى البعض أنه ينبغي تركيز الاهتمام على التخفيف من الفقر المطلق دون اغفال مشكلة التفاوت في توزيع الدخل. ويرى البعض أيضا أن التخفيف من الفقر المطلق قد يكون أنجع طريقة للمساعدة على حل مشكلة التفاوت في توزيع الدخل.

وتنقسم الحاجات الأساسية للفقراء الى مجموعتين، ولو أنه قد يكون هناك بعض التداخل فيما بينهما. وتتعلق المجموعة الأولى بالأغذية والمأوى والملبس وغير ذلك من الضروريات المتنوعة التي يعتبر توفيرها في أكثرية البلدان من مسؤولية الأسرة. وتشمل المجموعة الثانية حاجات أساسية كالتعليم والرعاية الصحية الأساسية. والفقراء في هذه البلدان محرومون، عادة، في كل من المجالين. وينبغي أن تتضمن أية سياسة عامة للتخفيف من الفقر حملة ذات اتجاهين. وينبغي أن يضمن العمل في الاتجاه الأول لتلك الحملة قدرة الأسر المعيشية المنفردة على أن توفر لنفسها وسائل انتاج المواد الأساسية التي تشملها المجموعة الأولى أو الدخل اللازم لشراء هذه المواد. ويتعلق العمل في الاتجاه الثاني بالحاجات الأساسية التي تشملها المجموعة الثانية. وحيث أن هذه الحاجات تقع أساسا ضمن السلع العامة فإن الحكومة ذاتها هي القادرة على توفيرها بأكبر قدر من الفعالية.

ومن الواضح أن هناك حاجة الى تحقيق النمو الاقتصادى من أجل توفير الحاجات الأساسية في كل من المجالين. وهناك علاقة متبادلة بين النمو الاقتصادى وتخفيف الفقر. ورغم أن تحقيق النمو مطلوب في حد ذاته للتخفيف من الفقر فإن عملية التخفيف من الفقر ورفع المستوى الصحي والثقافي والانتاجي للأفراد ستكون لها، بدورها، تغذية عكسية في عملية النمو، وذلك لأن فرص الحصول على العمل والقدرة على الكسب بالنسبة للعديد من الفقراء محدودة بسبب المرض وعدم كفاية التغذية ونقص التعليم. وارتفاع مستوى الصحة والتغذية قد يمكن الفقراء من العمل عددا أكبر من الأيام في السنة ومن زيادة فعاليتهم في العمل. كما تبين أن مستوى الدراسة يؤثر على معدل استخدام صغار الفلاحين للتكنولوجيا الحديثة.

واذا وضعت هذه النقاط العامة في الاعتبار فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو: ما هي الخيارات الأساسية المتاحة أمام الحكومات للتخفيف من الفقر في بلدانها؟

إن هناك شرطا أساسيا مسبقا لوضع سياسات وبرامج للتخفيف من الفقر. ويتمثل هذا الشرط في معالجة نقص المعلومات المتعلقة بمدى جسامة المشكلة في البلد المعني. ولا يزال هناك نقص في المعلومات المتعلقة بعدد الأشخاص المعنيين وخصائصهم. كما لا يزال هناك خلاف حتى في البلدان التي أنجز فيها الكثير من العمل، بالفعل، فيما يتعلق بحقائق أساسية كاتجاهات دخل الفقراء. واجراء مسوح للأسر المعيشية التي تشمل عددا كبيرا من السكان يعد أساسيا لمعالجة ذلك النقص في البيانات. وينبغي السعي أيضا عند القيام بالمسوح الى اجراء تحاليل متعمقة للتمييز بين أسباب الفقر التي تختلف داخل

البلدان وفيما بينها؛ وكما شاهدنا حتى في منطقة واحدة من بلد ما فإن الفقراء لا يشكلون مجموعة منسجمة. ففي بعض بلدان المنطقة قد لا يعمل أفقر الأشخاص في الزراعة وانما في قطاع الخدمات الريفية. وأحيانا لم تكن البرامج المتعلقة بالفقر تركز على المجموعات التي كان ينبغي أن تركز عليها وذلك بسبب نقص المعلومات.

ولا يتعين على المجتمع المحلي أن يكون على علم بشؤون الفقراء في بلده فحسب، بل ينبغي أن يسمح في نفس الوقت للفقراء بأن يكون لهم رأى في القرارات التي سيكون لها أثر هام على حياتهم. وهذا يعني، ضمنا، أنه ينبغي إدماج الفقراء في الحركات السياسية وأن يسمع رأيهم في المؤسسات السياسية والقضائية والاقتصادية. ويمكن، في الواقع، أن يمثل ذلك طريقة جيدة جدا للتثبت من الحقائق فيما يتعلق بحالة الفقر من الفقراء أنفسهم.

وفي البلدان التي يمكن فيها إظهار وجود صلة عضوية بين الفقر وعدم المساواة في توزيع موارد الانتاج، وخاصة الأراضي، من المحتمل أن يشكل الاصلاح الزراعي جزءا أساسيا من استراتيجية التخفيف من الفقر. ولذلك فإن هناك، عموما، اختيارين متاحين بالنسبة للسياسة العامة. ويتمثل الاختيار الأول في إقامة هيكل من المزارع الصغيرة التي تقوم بالعمل فيها، أساسا، يد عاملة أسرية. ويتمثل الاختيار الثاني في إقامة نظام مجتمعي. وللاختيارين فائدة مشتركة بالمقارنة بنظام المزارع المتوسطة والكبيرة المملوكة ملكية خاصة والتي تستخدم عددا كبيرا من العمال وهي أن ادخال التكنولوجيا الحديثة قد يكون ذا فائدة مباشرة بالنسبة للسكان الزراعيين. وعلى سبيل المثال فإنه بالرغم من أن المكننة قد تؤدى الى الاستغناء عن اليد العاملة المؤجرة بما يثير تناقضا بين مصالح الفلاحين الذين يستخدمون تلك التكنولوجيا ومصالح العمال الذين يستغنى عنهم، سواء في المزارع الأسرية الصغيرة أو في النظم الجماعية، فإن تخفيض المتطلبات من القوى العاملة يمكن أن يؤدى الى تخفيض الجهد المادى أو الى اخلاء سبيل جزء من اليد العاملة للقيام بأنشطة أخرى. إلا أنه لا يمكن اعتبار أن أيا من النظامين يوفر حلا لجميع المشاكل المتعلقة بالفقر في المناطق الريفية. فقد توجد في النظام المجتمعي مشكلة الحوافز؛ وفي نظام صغار الفلاحين الذى ما زال يقوم على المشاريع الرأسمالية الفردية، من الممكن أن تعود في نهاية المطاف اللامساواة التي ألغيت، الى حد كبير، عن طريق الاصلاح الزراعي.

واذا تعين، بسبب ضغط السكان على المساحة المتوفرة من الأراضي، انشاء مزارع بوحدات صغيرة جدا في نظام من المزارع الصغيرة، قد تكون هناك حاجة الى عمليات تعاونية، كالمكننة مثلا، للتعويض عن عدم وجود وفورات الحجم في المزارع الصغيرة. وقد تكون المنظمات التعاونية لصغار الفلاحين ضرورية أيضا للحصول على الوفورات الناتجة عن بيع السلع وشراء المدخلات بكميات كبيرة. وينبغي تفادى الافراط في تفتيت الحيازات لأنه يؤدى الى فقد أجزاء من الأرض في الحدود، مثلا.

وفي الحالات التي لا يمكن فيها إعادة توزيع الأراضي، ينبغي استكشاف امكانية توجيه نسبة أكبر من الاستثمارات الجديدة في القطاع العام الى المشاريع والبرامج ذات الفائدة المباشرة بالنسبة للفقراء. وقد تستحسن بعض الحكومات تلك الاستراتيجية لأنها استراتيجية تدريجية يمكن تنفيذها تنفيذا حديا وتنطوى على أقل ما يمكن من الاضطراب في العلاقات الاجتماعية. إلا أنه لا يمكن تحسين دخل الفقراء

في المناطق الريفية إلا بدرجة متواضعة مما يزيد الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق مستوى معيشة معقول للجزء الأكبر من الفقراء.

وكما سبقت الاشارة اليه فإن الهجرة الدولية تؤدى دورا هاما في المنطقة، وأفادت، بالتأكيد، البلدان المستقبلة والبلدان المرسلة على حد سواء. ففي البلدان المرسلة، ساهمت الهجرة، دون شك، في حدوث زيادات كبيرة في الأجور بما فيها الأجور التي تدفع في القطاع الريفي. وقد تم ذلك، الى حد كبير، دون تدخل الحكومة. وربما كانت نسبة كبيرة من الدخل المحول تنفق في الاستهلاك غير السليم. إلا أنه يجرى استثمار نسبة كبيرة من هذا الدخل في الموارد المنتجة بما في ذلك الأراضي الزراعية. وهذه الاستثمارات لن تساعد بالطبع الا الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية لأن الأسر المعيشية الفقيرة هي التي يصبح أعضاؤها مهاجرين ويحولون دخلا.

وللهجرة تكاليفها الاجتماعية والاقتصادية بالاضافة الى فوائدها. ففي بعض البلدان، كعمان والجمهورية العربية اليمنية والاردن، توجد دلائل على أن الهجرة قد أثرت بصورة سلبية على الانتاج الزراعي. وهناك دلائل أيضا كما في مصر، على أن التحويلات قد غذت التضخم في البلدان المرسلة. وفي دول الخليج، ربما يكون استخدام اليد العاملة المهاجرة قد أدى الى انتشار ظاهرة العمالة العاطلة بين مواطنيها والى إهمال هذه الدول للتدريب الطويل الأجل.

ويمكن القول بأن هناك حاجة الى اتباع سياسة اقليمية فيما يتعلق بالعمالة بحيث يمكن ابقاء تكاليف الهجرة عند أدنى حد وزيادة فوائدها الى أقصى درجة وذلك بالنسبة للبلدان المرسلة والبلدان المستقبلة على حد سواء.

والإعانات الغذائية آلية هامة تستخدمها حكومات المنطقة لابقاء أسعار المواد الغذائية الأساسية عند الحد الأدنى الممكن في حدود القيود المفروضة على الميزانيات العامة. إلا أن هناك خطرا يتمثل في أن برامج الإعانات الغذائية لا تميز بين الفقراء وميسورى الحال. وهناك حاجة الى مراقبة تلك البرامج بمزيد من الدقة وتوجيهها الى من يحتاجون اليها أكثر من غيرهم. ويمكن القول بأن الإعانات الغذائية ليست إلا حلا قصير الأجل لمشكلة الفقر. والحل الأمثل على الأجل الطويل يكمن في إعتماد سياسات وبرامج تسفر عن زيادة الدخول الحقيقية للفقراء بحيث يمكنهم الحصول من هذه الدخول على حاجاتهم الاستهلاكية بما في ذلك الحصول على حاجاتهم الغذائية دون دعم أو أى شكل آخر من أشكال المعونة.

والتحكم في أسعار الأغذية والمنتجات الزراعية، بشكل عام، سياسة ينبغي أن تؤخذ مأخذ الجد. وكما بينا فإن آثار سياسة الأسعار على رفاهة الفقراء يشوبها الغموض. واذا وضعنا جانبا الاستخدام القصير الأجل للإعانات الغذائية المقدمة للفقراء فإنه يمكن تقديم حجج كثيرة مؤيدة لضرورة تفادى حدوث تشوهات في الأسعار ليس فقط فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية وانما أيضا فيما يتعلق بأسعار المدخلات، وتفادى استخدام سياسة الأسعار كأداة رئيسية لزيادة رفاهة المجتمع المحلي.

ومرة أخرى، هناك حاجة لدى توفير الخدمات العامة الأساسية كالصحة والتعليم ومياه الشرب النقية، الى التركيز على إمداد جميع السكان بالحد الأدنى الأساسي من هذه الخدمات بدلا من اعتماد برامج باهظة التكاليف وعالية الجودة وقد تكون بطبيعتها بعيدة عن متناول الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية. وكما ذكرنا فإنه من الممكن أن يكون العائد المباشر وغير المباشر على تنمية رأس المال البشرى كبيرا من الناحية الاقتصادية. فتحسن صحة الفقراء وتعليمهم وتغذيتهم له قيمته في حد ذاته؛ غير أن تحسن انتاجية الأفراد قد يكون له أثر مفيد ليس فقط على الفقراء أنفسهم، وهم موضع الاهتمام الأساسي، بل أيضا على النمو الاقتصادى ككل. ومن الممكن لمزيد متوازن من تلك السياسات والبرامج أن تكون له آثار مضاعفة وأن يقلل، الى حد كبير، التناقض المفترض وجوده بين التخفيف من الفقر و«النمو الاقتصادى» إن لم يقض عليه تماما.

المراجـــع

البنك الدولي، «تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٤»

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، «حالة الأغذية والزراعة، ١٩٨١، الفصل الثاني، رومـــا.

Abdel-Fadil, M. (1975) — Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt, 1952-1970. Cambridge University Press.

Abu-Sheika, A. (1983) — Towards the Alleviation of Rural Poverty in the Sudan. FAO In-depth Studies Series No. 1, Rome.

Ahluwalia, M.S. (1976) — Inequality, Poverty and Development. Journal of Development Economics, Vol. 3.

Ahluwalia, M.S. et al. (1978) — Rural Poverty in India; 1956/1957 to 1973/1974. World Bank Staff Working Paper No. 279, Washington D.C.

Ahluwalia, M.S. et al. (1979) — Growth and Poverty in Developing Countries. World Bank Staff Working Paper No. 309 (Revised). Washington D.C.

Ahmad, Q.K. & Hossain, M. (1984) — Rural Poverty Alleviation in Bangladesh Experiences and Policies. In-depth Studies Series No. 10, FAO, Rome.

Alamgir, M. & Ahmad, S. (1981) — Poverty and Income Distribution in Bangladesh: Evidence and Policies. Development Discussion Paper No. 119, Harvard Institute of International Development.

Alwan, A.S. (1985) — Agrarian Systems and the Alleviation of Rural Poverty in Iraq. ESCWA, Baghdad.

Anand, S. (1977) — Aspects of Poverty in Malaysia. Review of Income and Wealth. Series 23, No. 1.

Bardhan, P.K. (1974) — On the Incidence of Poverty in Rural India in the Sixties, in Srinivasan, P.K. and Bardhan, P.K. (Eds.). Poverty and Distribution in India. Statistical Publishing Society, Calcutta.

Bardhan, P.K. (1984) — Land, Labour and Rural Poverty: Easays in Development Economics. Delhi, Oxford University Press.

Beshai, A.A. (1984) — Recent Changes in the Agrarian Structure of Some Countries in the Near East and their Impact on Rural Poverty Alleviation. Paper presented to FAO Round Table on Agrarian Structural Changes and Rural poverty Alleviation in the Near East, Amman, December.

Binswanger, H. (1980) — Income Distribution Effects of Technical Change: Some Analytical Issues. South East Asian Economic Review. Vol. 1.

Birks, J.S. & Sinclair, C.A. (1980) — International Migration and Development in the Arab Region. ILO, Geneva.

von Braun, J. & de Haen, H. (1983) — The Effects of Food Price and Subsidy Policies on Egyptian Agriculture. Research Report 42, IFPRI.

Burki, S.J. (1980) — What Migration to the Middle East May Mean for Pakistan. Journal of South Asian and Middle East Studies, Vol. 3, No. 3, Spring.

Burki, S.J. (1984) — International Migration: Implications for Labour Exporting Countries. The Middle East Journal, Vol. 38, No. 4, Autumn.

Chenery, H. et al (1974) — Redistribution with Growth. London, O.U.P.

Dandekar, V.M. & Rath, N. (1971) — Poverty in India, Poona, Indian School of Political Economy.

ECWA (1983) — A Comparative Study of Income Distribution in Arb Countries. Baghdad.

ECWA (1985) — Survey of Economic and Social Developments in the ECWA Region. Baghdad.

ESCWA (1985) — Agrarian System and Alleviation of Rural Poverty in Jordan. Baghdad.

Ercelawn, A. (1984) — Income Equality in Rural Pakistan: A Study of Sample Villages. Pakistan Journal of Applied Economics, Vol. III, No. 1. Summer.

FAO (1979) — World Conference on Agrarian Reform and Rural Development Report. Rome.

FAO (1981) — Jordan: Report of WCARRD Follow-up Mission. Rome.

El-Ghonemy, M.R. (1984) — Economic Growth, Income Distribution and Rural Poverty in the Near East. FAO, Rome.

Griffin, K. (1977) — Increasing Poverty and Changing Ideas About Developing Stategies. Development and Change. Vol. 8, No. 4.

Griffin, K. (1981) — Land Concentration and Rural Poverty. 2nd edition, London, Macmillan.

Griffin, K. (1983) — Communal Land Tenure Systems and Their Role in Rural Development. Paper presented to Development Policy Seminar for UNDP Executives, Institute of Social Studies, The Hague, November.

Griffin, K. & Boyce, J. (1985) — The Dynamics of Rural Poverty and Measures for its Alleviation. ESCWA, Baghdad.

Griffin, K. & Ghose, A.K. (1979) — Growth and Improvishment in Rural Areas of Asia. World Development, Vol. 7.

Hansen, B. & Radwan, S. (1982) — Employment Opportunities and equity in a Changing Economy: Egypt in the 1980s. ILO, Geneva.

Hartmann, B & Boyce, J. (1983) — A Quiet Violence: View from a Bangladesh Village. London, Zed Press.

Heyer, J. et al. (1981) — (Eds.) Rural Development in Tropical Africa. London, Macmillan.

ILO (1976) — Employment, Growth and Basic Needs: A One World Problem. Geneva.

ILO (1977) — Poverty and Landlessness in Rural Asia. Geneva.

ILO (1983) — Problemes de Politique de l'Emploi et de la Main d'Oeuvre dans les Pays Arabes Propositions pour l'Avenir. Geneva

Islam, R. (1983) — Poverty and Income Distribution in Rural Nepal, in Khan, A.R. and Lee, E. (Eds.) Poverty in Rural Asia, ARTEP, ILO.

FAO (1984) — How Development Strategies Benefit the Rural Poor. WCARRD Follow-up Programme. Rome.

de Janvry, A. et al (1981) — Forced Deliveries: Their Impact on the Marketed Surplus and the Distribution of Income in Egyptian Agriculture. Economics Working Paper 38, Agricultural Development Systems Project, Ministry of Agriculture, Cairo and the University of California, Berkeley.

Katouzian, H. (1983) — The Agrarian Question in Iran, in Ghose, A.K. (Ed.) Agrarian Reform in Contemporary Developing Countries. Croom Helm.

Khan, A.R. (1979) — Real Wages of Agricultural Workers in Bangladesh, in Khan, A.R. and Lee, E. (Eds.) Poverty in Rural Asia, ARTEP (ILO).

King, R. (1977) — Land Reform: A World Survey, London, Bell.

Koval, A.J. & Bahgat, A.A. (1980) — Ten Horsepower Agriculture. Paper presented to Symposium on Appropriate Mechanization of Small Farms in Africa. Cairo.

Lal, D. (1976) — Agricultural Growth, Real Wages and Rural Poor in India, Economic and Political Weekly, Vol. 11, No. 26.

Mathur, S.C. (1985) — Rural Poverty and Agricultural Performance in India. Journal of Development Studies, Vol. 21, No. 3.

Osmani, S.R. & Rahman, A. (1981) — A Study on Income Distribution in Bangladesh. Bangladesh Institute of Development Studies, Dacca.

Qudar, N.A. (1985) — Agrarian Systems and the Alleviation of Rural Poverty in People's Democratic Republic of Yemen, ESCWA, Baghdad.

Radwan, S.(1977) — Agrarian Reform and Rural Poverty: Egypt 1952-1975. ILO, Geneva.

Radwan, S. & Lee, E. (1979) — The State and Agrarian Change: A Case of Egypt, 1952-77, in Ghai, D. et al (Eds.) Agrarian Systems and Rural Development, London, Macmillan.

Ramakrishnan, S. (1983) — Administrative Issues in Land Reform Implementation in India. Paper presented at Harvard University Conference on International Dimensions of Land Reform. Mexico City, January.

Richards, A. & Martin, P.L. (Eds.) (1983) — Migration, Mechanization and Agricultural Labor Markets in Egypt. Boulder, Westview Press.

Saith, A. (1981) — Production, Prices and Poverty in Rural India. Journal of Development Studies, Vol. 17.

Scobie, G.M. (1979) — Investment in International Agricultural Research: Some Economic Dimensions. World Bank Staff Working Paper No. 361, Washington, D.C.

Sen, A.K. (1976) — Poverty: An Ordinal Approach to Measurement, Econometrica, Vol. 44, No. 2.

Sen, A.K. (1980) — Level of Poverty: Policy and Change, World Bank Staff Working Paper No. 401, Washington D.C.

Sen, A.K. (1981) — Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation. Oxford Clarendon Press.

Singh, A. (1985) — Impact of World Economic Crisis on Poverty and Rural Development in Western Asia, ESCWA, Baghdad.

Van der Walle, D. (1985) — Population Growth and Poverty: Another Look at the Indian Time Series Data. Journal of Development Studies. April.

Wally, Y. et al. (1982) — Strategy for Agricultural Development in the Eighties for the Arab Republic of Egypt. International Development Series Report No. 9. Center for Agricultural and Rural Development, Iowa State University, Ames.

Waterbury, J. (1979) — Egyptian Agriculture Adrift, in Huddleson, B. and McLin, J. (Eds.) Political Investments in Food Production, Bloomington and London, Indiana University Press.

World Bank (1981) — World Development Report 1981. Washington D.C.

World Bank (1981a) — Some Issues in Population and Human Resource Development, Report No. 3175-EGT. Washington D.C.

World Bank (1983) — World Tables. Third Edition. Volume I. Economic Data. Washington D.C.

World Bank (1983a) — Jordan Special Economic Report, Review of the Five Year Plan 1981-85.

El-Zoobie, A.M. (1984) — Alleviation of Rural Poverty Through Agrarian Reform and Rural Development in the Syrian Arab Republic. F.A.O. Rural Poverty Studies No. 17, Rome.

UNESCWA LIBRARY
20012886